الأمم المتحدة

DP/2001/1

Distr.: General
30 October 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١

٢٩ كانون الثاني/يناير - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، نيويورك،

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠
٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - المسائل التنظيمية	١-٢٨	٣
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٤-١١٧	٥
ثانيا - نظام تخصيص الموارد	٢٩-٥٣	١١
ثالثا - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة	٥٤-٧٣	٢٣
رابعا - برنامج المشورة التفنية	٧٤-٩٢	٣٢
خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	٩٣-١١٧	٣٩
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١١٨-٢٥٧	٥٦
سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١١٨-١٢٧	٥٦
سابعا - الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة	١٢٨-١٥٨	٦٢
ثامنا - التقييم	١٥٩-١٧٧	٧٠

100101 0901 00-73420 (A)
0073420

تاسعا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ١٧٨-٢٣٢ ٧٨

عاشرا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ٢٣٣-٢٤٥ ٩٢

حادي عشر - مسائل أخرى ٢٤٦-٢٥٧ ٩٦

المقررات المعتمدة

١٨/٢٠٠٠ الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠ ..... ٥٥

١٩/٢٠٠٠ استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية ٢٠

٢٠/٢٠٠٠ التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ .. ٦٠

٢١/٢٠٠٠ مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين ٦١

٢٢/٢٠٠٠ تقرير مرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الاستعراض المشترك للتوصيات ٧٧

٢٣/٢٠٠٠ تعزيز شراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ٩١

٢٤/٢٠٠٠ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ ..... ١٠٠

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الدورة الرئيس، سعادة السيد فلاديمير غالوشكا (الجمهورية التشيكية)، وأشار إلى الالتزام المتجدد بدور الأمم المتحدة في التعاون الإنمائي الذي اتضح بجلاء في مؤتمر قمة الألفية وفي الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠). وأعاد تأكيد البيان الذي أدلى به في ختام الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن المجلس التنفيذي سيناقش كيف يمكنه اتخاذ إجراء بشأن البيانات التي ألقيت هناك، ولا سيما البناء على الزخم الذي تولد، وكيف يمكن للمجلس المشاركة على أساس مستمر في شراكة من أجل جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أقوى.

جدول الأعمال وخطة العمل

٢ – تناولت أمينة المجلس التنفيذي بالتفصيل العناصر الواردة في الوثيقة DP/2000/L.4، التي تتضمن جدول الأعمال المؤقت وقائمة الوثائق وخطة العمل للدورة. وأشارت إلى أن خطة عمل منقحة قد وُزعت على المجلس. ومن المقرر أيضا إجراء مشاورات غير رسمية بشأن متابعة الاجتماع الوزاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستجري أيضا خلال الدورة مشاورات غير رسمية بشأن شبكة مرفق الموارد دون الإقليمية التابع للبرنامج، ودور البرنامج في موزامبيق وبشأن إطار التعاون العالمي الجديد. وأبلغت المجلس بأن الوثيقة DP/2000/CRP.15 لن تتاح كورقة غرفة اجتماع ولكن كمنشور للعلم. ولن يكون التقرير الإحصائي السنوي للبرنامج (DP/2000/32) معدا للتوزيع خلال الدورة. وسيجري توزيع موجز تنفيذي للتقرير وسيتم إخطار أعضاء المجلس عند توافر التقرير الكامل. وأُصدرت التصويبات التالية: DP/2000/37/Corr.1 و DP/2000/37/Add.1/Corr.1 و DP/CRR/GUA/1/Corr.1 (بالفرنسية فقط) و DP/FPA/2000/15/Corr.1 (بالانكليزية والروسية والصينية فقط). وتقارير مجلس مراجعي الحسابات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ متوفرة لمن يطلبها.

٣ – واستعرض رئيس فرع المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان البنود المدرجة في الجزء المتعلق بالصندوق، وأشار إلى أن حفل وداع للمديرة التنفيذية سيقام بعد ظهر يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر.

٤ – وطلب أحد الوفود أن يجري مباشرة بعد البند ٦ (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) تناول التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض المشترك للتوصيات (DP/2000/35) في إطار البند ٨ (التقييم).

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وبرنامج العمل المنقح لدورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.4)، بصيغته المعدلة شفويا.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي على تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/27).

موجز لخطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13)

٧ - عرضت أمينة المجلس التنفيذي موجزا لخطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13). وأشارت إلى أنه ستعقد، حسب موافقة المجلس في عام ١٩٩٩، ثلاث دورات للمجلس في عام ٢٠٠١: دورتان عاديتان ودورة سنوية. وسيقدم المشروع النهائي لخطة العمل لعام ٢٠٠١ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. ويمكن إرسال المقترحات أو التعليقات على الموجز عن طريق المكتب. وفيما يتعلق بخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، أشارت إلى أنه من المعتزم عقد دورة مشتركة مع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبمشاركة برنامج الأغذية العالمي.

٨ - وطلب وفدان إضافة بند بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. واستفسر المتحدثان أيضا عما إذا كان يمكن تقديم الاستعراض السنوي للحالة المالية في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، لا سيما لأن استعراض السياسات كل ثلاث سنوات سيجري في الجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وطلب وفد آخر أن تعقد دورة مشتركة خلال الأسبوع الذي يسبق انعقاد الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وأكد أحد المتحدثين ضرورة تقديم واستعراض تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة منفصلة.

٩ - وأشارت الأمينة إلى أنه سيكون من الصعب للغاية تقديم الاستعراض السنوي للحالة المالية في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ نظرا لأن هناك حاجة للانتهاء من الوثائق الخاصة بتلك الدورة في أوائل نيسان/أبريل، ولن تكون الأرقام المستخدمة في الاستعراض متوفرة قبل ذلك الوقت.

١٠ - ورحب مدير البرنامج بالاقتراح المتعلق بإضافة بند بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية.

١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بقائمة البنود لعام ٢٠٠١ كما وردت في موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13) والتعليقات عليه.

مواعيد الدورات المقبلة

١٢ - وافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد دوراته في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

١٣ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل للدورة العادية الأولى للمجلس لعام ٢٠٠١، كما وردت في مرفق المقرر ٢٠٠٠/٢٤.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان للمديرة التنفيذية

١٤ - بعد أن رحبت بجميع الوفود في الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان من الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن الاجتماع ذو معنى خاص بالنسبة إليها نظرا لأنها ستكون آخر دورة للمجلس التنفيذي وهي في منصبها كمديرة تنفيذية: ستتقاعد في نهاية العام الحالي. وأشارت إلى أن الصندوق يتطلع إلى دورة منتجة جدا.

١٥ - ووجهت نظر المجلس التنفيذي إلى تقرير حالة السكان في العالم المنشور مؤخرا بعنوان ''نعيش معا في عوالم متفرقة: الرجال والنساء في وقت متغير''. وأوضح التقرير أنه في حين أن تقدما هائلا قد أُحرز في جميع بلدان العالم، فإن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف لا يزالون يفرضون التخلف ليس فقط على النساء بل أيضا على الرجال؛ وليس فقط على الأسر ولكن كذلك على المجتمعات المحلية وعلى دول بأكملها. وأبرز التقرير أهمية الشراكات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية؛ وبين البلدان، والشمال والجنوب، والغني والفقير؛ وبين الأفراد رجالا ونساء. وذكرت أن التقرير قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام لدى وسائط الإعلام، ويبدو أن القضايا تكتسب المزيد من التأييد والاهتمام الجماهيريين. وعلاوة على ذلك، أوضحت أن الصندوق يسير في الطريق الصحيح فيما يتعلق ببرنامج دعوته.

١٦ - وأطلعت المجلس التنفيذي عن آخر المعلومات عن مضي صندوق الأمم المتحدة للسكان قدما في تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وزيادة ترسيخ نهج الإدارة على أساس النتائج في أعمال الصندوق. وعلى أساس تقييم أجري في أيار/مايو فيما يتعلق بترسيخ نهج الإدارة على أساس النتائج في صندوق السكان، يقوم الصندوق بإعداد بيان للسياسة العامة، وإعداد واختبار وسائل الرصد والتقييم التي تركز على النتائج، وتنظيم تدريب لتعزيز قدرة الصندوق والشركاء الوطنيين على التنفيذ التام للنهج. ويتم حاليا إجراء تحليل لحالة الإطار التمويلي المتعدد السنوات في جميع المكاتب القطرية، وستدرج أبرز نتائج التحليل في التقرير السنوي التالي الذي ستقدمه المديرة التنفيذية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ووجهت الشكر إلى حكومات الدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة لما قدمته من دعم مالي قيم مكن الصندوق من تنفيذ أنشطته المتصلة بالإدارة على أساس النتائج والإطار التمويلي المتعدد السنوات في عام ٢٠٠٠. وأعربت عن أملها أن تتمكن بلدان أخرى كذلك من تقديم الدعم المالي فيما يواصل الصندوق عملية ترسيخ هذا النهج.

١٧ - وفي إشارة إلى النهج القطاعي الشامل، ذكرت أن مكاتب الصندوق الميدانية تشجع على الاشتراك في جميع المبادرات القطاعية، لا سيما التي تشمل قطاعي الصحة والتعليم - لأن تلك المبادرات يمكن أن تعالج القضايا السكانية والجنسانية على أحسن وجه. وكان محط الاهتمام الأول من جانب الصندوق هو كفالة الإدماج الكامل لمسائل الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، في السياسة القطاعية والخطط التنفيذية، على أن يؤخذ في الاعتبار برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية والأهداف والمعايير المتفق عليها أثناء استعراض برنامج العمل بعد مضي خمس سنوات. وأشارت إلى تنظيم الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر لحلقة عمل عن النهج القطاعية الشاملة اشتركت في رعايتها الوكالة الإنمائية الدولية الكندية وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. ومن المعتزم تنظيم حلقات عمل إقليمية تدريبية للموظفين الميدانيين وأفرقة الخدمات التقنية القطرية، وذلك لزيادة تعزيز قدرتهم التقنية واشتراكهم في النهج القطاعية الشاملة. وأشارت إلى أنه في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يتعاون الصندوق مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في وضع مبادئ توجيهية للنهج القطاعية الشاملة. وستصدر المجموعة الإنمائية هذه المبادئ التوجيهية لكي يستخدمها جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأشارت أيضا إلى أن النهج القطاعية الشاملة هي البند الرئيسي في جدول أعمال اجتماع لجنة التنسيق المعنية بالصحة الذي سيعقد عام ٢٠٠١ في نيويورك ضمن الدورة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٨ - وذكرت أن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من معلومات وخدمات الصحة الإنجابية، أصبحت بشكل متزايد عنصرا هاما في البرامج القطرية للصندوق. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الأشد إصابة بالوباء، تشير البيانات الجديدة إلى زيادة ضخمة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في آسيا وأوروبا الشرقية أيضا. ويتعاون الصندوق على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر المؤسسات المشتركة في رعاية ذلك البرنامج على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لمعالجة الشواغل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشارك بنشاط في الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا. ويتمتع صندوق السكان بميزة نسبية قوية في بعض المجالات المتصلة بجهود مكافحة الإيدز، بما في ذلك برنامج الدعوة التابع للصندوق وأعماله المتعلقة بالمسائل المتصلة بالصحة الجنسية، والصحة الإنجابية للمراهقين، والشواغل الجنسانية. وللمساعدة على تعزيز الالتزام السياسي والدعم المالي من جانب الزعماء الأفارقة، اضطلع الصندوق، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز بدور قيادي في إعداد مبادرة إقليمية مشتركة للدعوة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بتمويل من السويد. كما يتعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي مع شركات الأدوية لتحري سبل الإسراع بتوفير وتحسين الرعاية والعلاج المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية.

١٩ - ولاحظت أن هدف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتمثل في حصول الجميع على الرعاية الصحية الإنجابية بحلول سنة ٢٠١٥ لا يمكن أن يتحقق دون توصل الجميع إلى سلع الصحة الإنجابية. وقالت إنه مما يثير القلق، معرفة أن دعم المانحين لتوفير تلك السلع قد هبط في عام ١٩٩٩ إلى أدنى مستوى له خلال فترة الخمس سنوات. كما أنه بسبب نقص التمويل، انخفضت مشتريات الصندوق من وسائل منع الحمل، بما في ذلك الواقيات - الذكرية والأنثوية على السواء - بما يقرب من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٩. ومن المرجح أن يكون لنقص سلع الصحة الإنجابية، وبخاصة وسائل منع الحمل، عواقب خطيرة، بما في ذلك زيادة معدلات الحمل غير المرغوب فيه، ووفيات الأمهات أثناء النفاس، والإجهاض غير المأمون والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشارت إلى أن الصندوق قد التمس دعما إضافيا من المانحين وحصل عليه لتلبية الاحتياجات العاجلة التي نشأت في بعض البلدان. وأضافت المديرة التنفيذية أنه من أجل معالجة هذه المسألة بطريقة شاملة، وضع الصندوق استراتيجية عالمية

لتأمين سلع الصحة الإنجابية، مما حدا به إلى الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق الجهود المبذولة من جانب مختلف الشركاء - الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والقطاع الخاص - بغية تحقيق أقصى استفادة بالدعم القائم والدعوة إلى زيادة الدعم في المستقبل وقدمت الاستراتيجية المقترحة في اجتماع تشاور عقد في الأسبوع الماضي.

٢٠ - وأحاطت المجلس التنفيذي بآخر المعلومات عن حالة تمويل الصندوق، فأشارت إلى أن مجموع الإيرادات العامة في عام ١٩٩٩ بلغ ٢٥٤,٢ مليون دولار، بنقصان قدره ٩ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٨. وإذا أُخذ في الاعتبار الإنفاق الزائد في عام ١٩٩٨ وانخفاض مستوى الاحتياطي التشغيلي لعام ١٩٩٩، يكون مطلوبا سداد مبلغ صافٍ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للاحتياطي التشغيلي. وبهذا انخفض مجموع الإيرادات العامة المتاحة في عام ١٩٩٩ إلى ٢٥٣,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع النفقات لعام ١٩٩٩ ٢٧٩,٦ مليون دولار، مما نتج عنه زيادة صافية في الإنفاق قدرها ٢٦ مليون دولار، حسب ما أُبلغ به المجلس من قبل. وذكرت أن الاحتياطي التشغيلي استعاد مستوى الـ ٥٠ مليون دولار المأذون به بتلقي مدفوعات من بعض المانحين الرئيسيين مؤخرا.

٢١ - وبالنسبة للموارد العامة لعام ٢٠٠٠، أعربت المديرة التنفيذية عن تفاؤلها، خاصة بالنظر إلى ما أعلنته مؤخرا جهتان مانحتان رئيسيتان من أنهما ستقدمان مساهمة إضافية في نهاية العام إلى الصندوق أضافت أنها تتوقع أن تتراوح الموارد العامة بين ٢٦٠ مليون و ٢٦٥ مليون دولار، وأن مجموع الموارد يمكن أن يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار بإضافة المساهمات من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأعربت عن أملها في أن يقدم جميع المانحين مدفوعاتهم في أقرب وقت ممكن. وأشارت إلى أن تفاصيل إضافية عن حالة إيرادات الصندوق ستقدم في التقرير الشفوي في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

٢٢ - وأعربت عن تقدير خاص لجميع الجهات المانحة للصندوق، وبخاصة للمانحين الرئيسيين، كما وجهت الشكر إلى البلدان العديدة النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تقدم مساهمات إلى الصندوق. وأكدت أن الصندوق يشعر بالامتنان العميق لجميع الجهات المانحة ووجهت نداءً حارا إلى أسرة المانحين لإعلان تبرعات إضافية لعام ٢٠٠٠، وأشارت إلى أن الصندوق يحتاج بلا شك إلى هذه الموارد، وناشدت بتقديم مساهمات لعام ٢٠٠١ فصاعدا. وأبرزت ما كان لتناقص الموارد مؤخرا من أثر على البرامج القطرية التي يدعمها الصندوق. وأنه رغم كل الجهود التي بذلها الصندوق لتحقيق أقصى قدر من الموارد المنفقة على البرامج القطرية، تعين خفض الحد الأعلى للبرامج القطرية وتقليص الأنشطة

البرنامجية تدريجيا أو تأجيلها أو حتى إلغاؤها في بعض الحالات. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء فقدان الزخم، خاصة فيما يتعلق بأضعف البلدان.

٢٣ - وذكرت المديرة التنفيذية أنه مع تحسن حالة الموارد سيُسرع الصندوق على الفور خطى التنفيذ وفقا للبرامج القطرية الموافق عليها. وشددت على أن الموارد العامة هي الأساس الذي تقوم عليه العمليات البرنامجية للصندوق وهي أساسية للحفاظ على الطبيعة المتعددة الأطراف لأعمال الصندوق. والموارد العامة ضرورية لتنفيذ برامج الصندوق القطرية، فقد ساعد الصندوق البلدان النامية من خلال تلك البرامج القطرية على التصدي للتحديات العالمية التي واجهتها في مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية المستدامة.

٢٤ - وقبل اختتام كلمتها، علقت بإيجاز على الحدث الخاص المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين الذي نظمه الصندوق في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠ التي عقدت في جنيف. وقالت إنه كان من أهم أنشطة المجلس التنفيذي التي شاركت فيها وأكثرها مدعاة للشعور الشخصي بالرضا. وأشارت إلى أن أهمية الحدث نبعت من موضوعه، الذي كان يعتبر حتى سنوات قليلة مضت موضوعا حساسا لدرجة لا يمكن معها مناقشته في مثل هذا المحفل. والواقع أن إجراء تلك المناقشة يعتبر شاهدا على التقدم الهائل الذي أحرز في مجال عمل الصندوق. وأضافت أن الحدث الخاص أعطاها شعورا شخصيا بالرضا بسبب المشاركة النشطة من الحاضرين وطبيعة الحوار ومستواه الرفيع. وقالت إن الحدث الخاص المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين كان رمزا للعلاقة الوثيقة المفعمة بالثقة التي نمت بين الصندوق والمجلس التنفيذي. وأعربت عن ثقتها من أن الشراكة التي شكلها الصندوق والمجلس التنفيذي ستكون مؤثرة في توجيه أعمال الصندوق بوصفه المنظمة الرائدة في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٥ - وتطرقت إلى مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا، فأشارت إلى أن الالتزامات التي قطعها قادة العالم على أنفسهم وفرت زخما جديدا لأعمال الأمم المتحدة وأضفت عليها أهمية عاجلة. فالدعوة القوية إلى وضع حد لأوجه الإجحاف والفقر والجهل التي حرمت أكثر من نصف بليون شخص من أساسيات إنسانيتهم، والثقة التي وضعها المجتمع المدني في الأمم المتحدة باعتبارها شريكة حيوية من أجل التغيير، يتطلبان القيام بعمل. وقد اعترف إعلان الألفية بالدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة بصدد السلام والتنمية، وتضمن الأولويات الواردة في برامج عمل ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت مؤخرا، بما في ذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واختتمت قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضطلع مع شركائه الحكوميين وأسرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني بأداء دوره

لضمان تمويل أهداف قمة الألفية والإجراءات المحددة إلى واقع، وبخاصة التي تستهدف حماية الأرواح وإيجاد الخيارات أمام الشباب والنساء والرجال. ولا غنى عن الدعم القوي من المجلس التنفيذي وزيادة الموارد تحقيقا لتلك الغاية.

٢٦ - وأثناء المناقشة التي أعقبت بيان المديرة التنفيذية، وجهت عدة وفود الشكر إليها على بيانها الشامل. وهنأ أحد الوفود، الذي تكلم أيضا باسم وفدين آخرين، الصندوق على وضع استراتيجية مُحكمة لتأمين سلع الصحة الإنجابية، بالتشاور مع شركائه الإنمائيين. ونوهت الوفود بشعورها بالتشجيع من التقدم المحرز، وأعلنت الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل لتحديد كيفية المضي بالاستراتيجية قدما وتنفيذها كإحدى أولويات المؤسسات. وأشارت الوفود إلى أنها ترحب بتلقي المزيد من التفاصيل عن ربطها ببيئة الصحة والإطار الذي يجري فيه الاستثمار في مجال الصحة. وأضافت الوفود أنه نظرا لازدياد الطلب غير المُلبَّى على خدمات الصحة الإنجابية، تدعو الحاجة إلى مساهمة جميع الشركاء الإنمائيين في كفالة وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥، بقيادة وتنسيق صندوق السكان. وأيدت الوفود الاستراتيجية وأعربت عن سرورها لملاحظة أن الصندوق أعلن لدى عرض الاستراتيجية في الأسبوع السابق، أنه سيواصل تطويرها ''بحماس ونشاط''. وانضم وفد آخر إلى التعليقات السابقة حول أهمية تأمين سلع الصحة الإنجابية. وأضاف الوفد أنه يشعر بالارتياح للعمل الذي اضطلع به الصندوق بصدد النُهج القطاعية الشاملة والإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٢٧ - وأعلنت حكومة هولندا أنها ستزيد مساهمتها في الصندوق لعام ٢٠٠٠ بمقدار ٦٦ في المائة، أي بمبلغ ٤٥,٥ مليون غيلدر هولندي (حوالي ١٩ مليون دولار) وأضاف أن تلك الزيادة ستمنح للصندوق للسنوات الثلاث التالية أيضا.

٢٨ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى الوفود على تعليقاتها. وأعربت عن بالغ تقديرها وامتنانها لحكومة هولندا للزيادة السخية التي أعلنت عنها للتو في مساهمتها ولما أعلنته من منح هذه الزيادة أيضا للسنوات الثلاث القادمة. وأعربت عن اتفاقها التام مع الوفود على الأهمية القصوى لتأمين سلع الصحة الإنجابية. وقالت إنه ينبغي أن يجد كل من البلدان سبيلا لتخطيط احتياجاته في المستقبل القريب وكذلك لبحث التمويل المحلي لسلع الصحة الإنجابية. وأشارت إلى جزعها حين علمت أثناء زيارة قامت بها مؤخرا إلى جنوب أفريقيا بالنقص في الواقيات. ولاحظت أن هناك حاجة ماسة إلى الواقيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن الطلب يزداد على الواقيات الأنثوية، في أنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا على سبيل المثال. وشددت على أهمية استمرار التنبه للاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وإيجاد السبل لكفالة

تلبية تلك الاحتياجات. وذكرت أنه ينبغي تكوين اتحاد يُعنى بالاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية على الصعيد القطري. ووجهت الشكر إلى المجلس التنفيذي على دعمه.

ثانيا – نظام تخصيص الموارد

٢٩ – كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير معنون ''استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية'' (DP/FPA/2000/14)، مقدم استجابة للفقرة ١٤ من المقرر ١٥/٩٦.

٣٠ – ولاحظت المديرة التنفيذية، وهي تعرض التقرير، أن صندوق الأمم المتحدة للسكان كان لديه، منذ عام ١٩٧٧، نظام لتخصيص الموارد للبلدان التي هي في أمس الحاجة إلى مساعدة من الصندوق. وأن ذلك النظام، وهو الأول من نوعه لتخصيص موارد، الصندوق، وجرى إعداده بطلب من مجلس الإدارة، قد استخدم معايير ومستويات دنيا اقتصادية واجتماعية وديمغرافية متنوعة لتحديد البلدان ذات الأولوية في التمتع بمساعدات الصندوق. وذكرت أن النظام كان يُستعرض بصورة منتظمة، وينقح عند الضرورة، ويقدم إلى مجلس الإدارة بغية النظر فيه والموافقة عليه. وأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والتوجهات الجديدة الموصى بها في برنامج عمل المؤتمر بشأن الأنشطة في مجال السكان والتنمية، أثرت على تخصيص موارد الصندوق. وعليه، وبناء على طلب المجلس التنفيذي (المقرر ١٥/٩٥)، أعد الصندوق نظاما جديدا لتخصيص الموارد، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضافت، أن النظام الجديد الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ (المقرر ١٥/٩٦)، يستند إلى مستوى تحقيق البلد المعني لأهداف المؤتمر؛ وإلى التسليم بوجود سلسلة متصلة من الاحتياجات للمساعدة؛ وإلى افتراض إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا.

٣١ – وطلب المجلس التنفيذي، في المقرر ١٥/٩٦، إلى المديرة التنفيذية إجراء استعراض كل خمس سنوات لنظام تخصيص موارد الصندوق، يشمل تقييم أداء مؤشرات النظام ومستوياتها الدنيا. وقد أبرز التقرير المعروض على المجلس (DP/FPA/2000/14) النتائج الرئيسية للاستعراض. واقترح التقرير أيضا استكمال نظام تخصيص موارد الصندوق، عن طريق إدراج النقاط المرجعية المؤقتة الجديدة، التي اتفق عليها، في تموز/يوليه ١٩٩٩، خلال الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده. وأوضح الاستعراض أن أداء النظام كان جيدا بصفة عامة. ففي أقل من أربع سنوات، حدثت زيادة ملحوظة في الحصة الإجمالية من الموارد المخصصة

للبلدان التي هي في أمس الحاجة لدعم الصندوق. ومع إنفاق نسبة ٦٢,٤ في المائة من مجموع الموارد القطرية في بلدان الفئة ''ألف''، كمتوسط سنوي خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، أوشك الصندوق على الوصول إلى نسب التخصيص المئوية المستهدفة، التي حددها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٦. وكان هذا التحول في الموارد باتجاه الحصص المستهدفة للفئة ''ألف'' من البلدان، سيبدو أكثر وضوحا لو لم يعان الصندوق من قصور في الموارد، مما أدى إلى تخفيضات في التمويل،.إذ لم يتجاوز متوسط إيرادات الموارد السنوية العادية للصندوق خلال فترة الأربع سنوات ١٩٩٦-١٩٩٩، نسبة ٨٩ في المائة من التقديرات الواردة في خطة العمل للفترة.

٣٢ - وذكرت المديرة التنفيذية أن تحليل مؤشرات النظام الحالي لتخصيص الموارد جرى، كما كان عليه الحال في جميع أنظمة تخصيص موارد الصندوق السابقة، في ضوء المعايير التالية: (أ) أن تقيس المؤشرات على نحو موضوعي المسافة اللازم قطعها للوصول إلى هدف كل مؤشر؛ (ب) أن يكون لكل مؤشر منها معنى وتعريف موحدان؛ و (ج) أن تكون المؤشرات مستكملة ومتاحة بسهولة لجميع البلدان النامية، وأن تستمد من مصادر معترف بها دوليا. وتوصلت عملية الاستعراض إلى وجوب الإبقاء على خمسة من المؤشرات الأصلية، ووجوب استبعاد مؤشر واحد (لعدم توفر القيم المستكملة بسهولة بالنسبة لجميع البلدان، ولأن التعريف الإجرائي للمؤشر لا يزال قيد الاستعراض من قبل الوكالات الدولية)، ووجوب استبدال مؤشر واحد بغية تحسين إمكانية أخذ بُعد المساواة بين الجنسين في الحسبان. وقد أدرجت في النظام المستكمل ثلاثة مؤشرات جديدة، هي: نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأحياء في الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومعدل خصوبة المراهقات؛ والنسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية، بغية تمثيل الإجراءات الأساسية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات من انعقاده.

٣٣ - وعلى امتداد عملية الاستعراض، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التشاور الوثيق مع شعبة الأمم المتحدة للسكان وشعبة الأمم المتحدة الإحصائية، بغية كفالة تمثيل المؤشرات والمستويات الدنيا الجديدة تبين بالشكل الملائم للاجراءات الأساسية المتفق عليها في الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر + ٥. وأجرى الصندوق أيضا مشاورات مع الوكالات الشريكة للفرقة العاملة المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وأكدت المديرة التنفيذية أن النظام المستكمل هو في أساسه نفس النظام الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في ١٩٩٦. وأنه يستخدم الإطار الأساسي نفسه، ويستند إلى المبادئ العامة نفسها، بما في ذلك فئات البلدان. وأن النظام المستكمل، على غرار

النظام الموافق عليه في المقرر ٩٦/١٥، يستند إلى مؤشرات مستقاة من مصادر تابعة للأمم المتحدة معترف بها دوليا. يضاف إلى ذلك أن هذه المؤشرات على اتساق مع المؤشرات المضمنة في إطار التمويل المتعدد السنوات للصندوق، الذي قدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣٤ - وأوضحت المديرة التنفيذية أنه، كما حدث في عام ١٩٩٦، سيجري تطبيق النظام المستكمل كما حدث في عام ١٩٩٦، بطريقة تدريجية ومرنة، لا سيما في الحالات التي تكون فيها البرامج القطرية على وشك الانتهاء، لإتاحة مهلة للبلدان التي ستنتقل إلى فئة أدنى كي تجري التعديلات الضرورية. وقالت إنه ستوضع أيضا تدابير انتقالية مناسبة للبلدان التي ستنتقل إلى فئة أعلى، مع منحها الاهتمام اللازم. وسيستمر تقديم المساعدة التقنية إلى جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المصنفة في الفئات ''جيم'' و ''راء'' و ''سين''. وأكدت المديرة التنفيذية أن طبيعة المساعدة المقدمة من الصندوق تحت كل فئة من الفئات ستظل كما هي حسبما جاء وصفها في الوثيقة DP/FPA/1996/15، وكما وافق عليها المجلس التنفيذي بالمقرر ٩٦/١٥. وقالت إن التعديلات المقترحة في الحصص الممنوحة لكل فئة من الفئات، والموضحة في الجدول ٥ على الصفحة ١٥ من الوثيقة DP/FPA/2000/14، نتجت بصفة رئيسية عن زيادة عدد بلدان الفئة ''جيم'' وانخفاض عدد بلدان الفئة ''باء''. وأشارت إلى أن التعديلات قد حسبت بطريقة تجعل حصة الفرد من الموارد بالنسبة لكل فئة مساوية تقريبا لما هي عليه في النظام الحالي. واختتمت بيانها مؤكدة أن مهمة توزيع موارد الصندوق الضئيلة لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والدورة الاستثنائية لاستعراضه وللمحافظة على المكاسب التي تحققت بالفعل، كانت ستكون أيسر بكثير لو لم تكن موارد الصندوق بهذا القدر من الضآلة.

٣٥ - وخلال النقاش الذي تلا ذلك، اتفقت الوفود على عدد من المسائل والشواغل الأساسية، بما في ذلك ما يلي: وجوب تطبيق نظام تخصيص الموارد المستكمل بطريقة مرنة، تكفل المحافظة على التقدم المحرز والمكاسب المحرزة في السابق؛ ووجوب تطبيق التدابير الانتقالية لتجنب حدوث انتكاسات ولكفالة عدم تضرر البلدان التي تغير تصنيفها؛ ووجوب بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد، نظرا إلى الحاجة لموارد إضافية بغية تحقيق نتائج جديدة؛ ووجوب تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة القدرة الاستيعابية للبلدان المشمولة ببرامج ووجوب مواصلة الصندوق لعمله في مجال جمع البيانات وتحليلها، بالمشاركة مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية؛ ووجوب عدم التضحية بمبدأ الشمولية؛ ووجوب استخدام المؤشرات نفسها بصورة متسقة من قبل أنظمة وأدوات الصندوق المختلفة، بما في ذلك الإطار التمويلي المتعدد السنوات، والإدارة على أساس النتائج، ونظام تخصيص الموارد.

٣٦ - وسجلت وفود عديدة ارتياحها لنظام تخصيص الموارد، وأعربت عن سرورها لتشديد النظام على ضرورة ذهاب غالبية الموارد إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها. وأعربت الوفود عن سرورها لزيادة الحصة في نفقات بلدان الفئة ''ألف'' بصورة تدريجية خلال السنوات العديدة الماضية. وأعربت وفود عديدة أيضا عن سرورها لقرب الوصول إلى هدف تخصيص نسبة ٦٧ إلى ٦٩ في المائة من موارد الصندوق لأقل البلدان نموا، وحثت الصندوق على اتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى نسبة ٦٧ إلى ٦٩ في المائة المستهدفة في الموارد للفئة ''ألف'' من البلدان، عملا بالمقرر ١٥/٩٦. وأعرب أحد الوفود عن سروره لإثبات نظام تخصيص الموارد لفعاليته، ولتأثيره على الوكالات الأخرى كي تعتمد أنظمة شبيهة، كالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة مثلا. وأضاف الوفد أن المقرر ١٥/٩٦ يمثل، في هذا الصدد، مساهمة هامة للمجلس التنفيذي في أداء الأمم المتحدة لدورها في وضع المعايير. وشدد أحد الوفود على وجوب استناد تخصيص الموارد إلى معايير موضوعية. ولاحظ الوفد، أن النظام الحالي قد أظهر كفاءته، وذكر أن مبدأ الشمولية يجب ألا يحول دون تحديد أولويات.

٣٧ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق لأن البرامج القطرية في فئة البلدان ''ألف'' ليس في الإمكان تنفيذها بالكامل دائما، بسبب مشاكل القدرة الاستيعابية. واستفسرت هذه الوفود عن الخطوات المحددة التي يجري اتخاذها لمعالجة هذه المشكلة. وسأل أحد الوفود عن المؤشرات التي يستخدمها الصندوق حاليا لرصد تحسن قدرات البلدان الاستيعابية. وذكر أحد الوفود أن المؤشرات والمخصصات هما أحد طرفي المعادلة فقط، وأن هناك حاجة ماسة للوصول بالقدرات الإدارية والاستيعابية إلى المستوى الأمثل. وذكر الوفد، في معرض الإشارة إلى الحاجة إلى تدخلات استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى الاستدامة، أنه يتعين على صندوق الأمم المتحدة للسكان القيام، بالتشارك مع الوكالات الأخرى وفي حدود إطار التحسينات المقترح إدخالها على برنامج الصندوق للاستشارة التقنية، بمساعدة البلدان على المضي في تعزيز برامجها للمهارات الإدارية. وتحدث أحد الوفود أصالة عن نفسه ونيابة عن وفد آخر، فرحب بالتزام الصندوق بالتركيز على زيادة القدرات الاستيعابية للبلدان المشمولة ببرامج، وذكر أن إعداد تقارير عن النتائج التي تحققت بموجب الإطار التمويلي المتعدد السنوات حسب تسلسل فئات البلدان، سيساعد في تحديد ما إذا كانت الأموال تستخدم لتحقيق أفضل النتائج. وتحدث وفد أصالة عن نفسه ونيابة عن وفد آخر فذكر أن من الضروري جدا كفالة بناء القدرات على المستوى القطري من أجل جمع المعلومات وتحليلها وإعداد التقارير، وأن تقليدا قد وضع لاتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة. وحث أحد الوفود الصندوق على العمل بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومع مجموعة كبيرة

من شركاء التنمية، لجعل جزء كبير من المساعدة المقدمة للبلدان يخصص لتنمية قدراتها في مجال جمع البيانات والمؤشرات.

٣٨ - ورحبت وفود عديدة بالمؤشرات الثلاثة الجديدة، التي ضمنت في النظام المستكمل لتخصيص الموارد، وهي تحديدا نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز الأحياء في الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة، ومعدل خصوبة المراهقات، والنسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية. واتفقت تلك الوفود على أنه يتعين أن تمثل المؤشرات التي يستخدمها نظام تخصيص الموارد المستكمل الاجراءات الأساسية التي حددها استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. فالمؤشرات الثلاثة الجديدة ملائمة بصورة جيدة لاحتواء توصيات استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نظرا إلى أنها تغطي بعض المجالات الرئيسية للسكان والتنمية، وتعطي المزيد من الوزن لبعد الصحة الإنجابية. وبصفة خاصة، حددت وفود عديدة مؤشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أنه مؤشر ذو أهمية كبيرة وأنه يعكس بصورة جيدة الظروف المتغيرة في مجال الصحة الإنجابية. وشددت تلك الوفود على أن وباء الإيدز يشكل تحديا عالميا خطيرا يجب أخذه في الاعتبار عند تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يولي الصندوق اهتماما خاصا لمشكلة الإيدز المتنامية في بلدان آسيا عند تخصيص الموارد في المستقبل. وفيما يتعلق بمؤشر النسبة الصافية للالتحاق بالمرحلة الثانوية، ذكر أحد الوفود أن الرصد يجب أن يتم على مستوى المرحلتين الابتدائية والثانوية، لكفالة التحاق البنات بمدارس المرحلة الابتدائية واستمرارهن إلى المرحلة الثانوية. وذكر أحد الوفود أن نسبة الشباب وعدد اللاجئين يجب أخذهما في الاعتبار أيضا.

٣٩ - وأعلن أحد الوفود، في معرض تشديده على ضرورة العمل الجماعي ووجود شعور مشترك بالمسؤولية، أنه ما لم يتم اتخاذ ما يلزم من تدابير تصحيحية لزيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان، لن يكون للتعديلات التي تطرأ على توزيع الموارد أثر إيجابي يذكر على البرامج القطرية، هذا إذا كان لها أي أثر على الإطلاق. وأعلن أحد الوفود الذي تكلم أيضا باسم وفد آخر، أن ثمة إلى جانب مسؤولية الجهات المانحة والبلدان المشمولة ببرامج عن توفير مزيد من الموارد للصندوق، مسؤولية واضحة أخرى يتحملها الصندوق عن تقديم تنبؤات واقعية بالإيرادات. وأعلن وفد آخر أن الموارد تشكل الحلقة المفقودة في معادلة النجاح في تحقيق غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشدد وفد ثالث على ضرورة أن يكفل جميع أعضاء المجلس التنفيذي تنفيذ الغايات المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي قمة الأمم المتحدة للألفية. وأضاف الوفد قائلا إن بلده تعهد في قمة الألفية بتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي

بحلول عام ٢٠٠٧. وهذا يعني زيادة قدرها أربعة أضعاف في الميزانية التي سيخصصها بلده للمساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات المقبلة. وأشار وفد آخر إلى أن بلده سيزيد مساهمته في الصندوق عام ٢٠٠١ بنسبة ٣٥ في المائة.

٤٠ - وأعلن أحد الوفود أن البلدان التي تحرز تقدما في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية لا يجوز أن تعاقب على ما أحرزته من تقدم. وأعلن وفده أن الفئة التي ينتمي إليها ضمن النظام المستكمل لتخصيص الموارد تحولت من ''باء'' إلى ''جيم'' وإن كان يرغب في الحفاظ على فئته السابقة. وأضاف أن بلده محدود الموارد وأن عوامل خارجية من قبيل ارتفاع أسعار النفط وخدمات الدين الدولية تعوقه. وأشار وفد آخر إلى أن انتقال بلده إلى الفئة ''جيم'' في إطار النظام المستكمل لا يعني أن بلده قد سوى مشاكله كافة. ووجه وفد ثالث الانتباه إلى أن العديد من البلدان المصنفة ضمن الفئة ''راء'' متفاوتة جدا من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن بلدانا عدة في وسط آسيا لها مؤشرات ضعيفة وهي بحاجة ماسة إلى الموارد. وسأل الوفد عن مدى أخذ هذه العوامل في الاعتبار ضمن النظام المستكمل. وأعلن وفد آخر أن عددا كبيرا من البلدان سينتقل في إطار النظام المستكمل من الفئة ''باء'' إلى الفئة ''جيم'' وأن الموارد ستتناقص بالنسبة للبلدان التي تدخل ضمن الفئة ''جيم''. وأعرب وفد آخر عن نفس الهاجس المتعلق بالزيادة الحاصلة في عدد البلدان الداخلة ضمن الفئة ''جيم''، واقترح تخصيص مزيد من الموارد لتلك المجموعة بنسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة.

٤١ - وفي معرض التشديد على ضرورة الحفاظ على المنجزات السابقة للبلدان المستبعدة، أعلن أحد الوفود أن العديد من البلدان المستبعدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تزال بحاجة إلى مساعدة تقنية طويلة الأجل، ولا سيما في معالجة مسائل أساسية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخفض الوفيات النفاسية، والتفاوتات بين الجنسين. وأضاف الوفد أنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الميادين التالية: القضاء على الفقر، وعدم المساواة الاجتماعية وتوزيع الدخل، والسكان الأصليون، ومنع الحمل المبكر وغير المرغوب فيه. وحيث أن التقرير (DP/FPA/2000/14) لا يعالج هذه الاحتياجات المستمرة الخاصة بالمنطقة، ينبغي إعداد خطة استراتيجية تفصيلية لمساعدة المنطقة وتقديم الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي. وشدد وفد آخر على وجوب مراعاة كون وسائل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراضه غير متوافرة لدى جميع البلدان. وفيما وافق هذا الوفد على ضرورة تركيز المساعدة، اتفق والمتكلم السابق على حاجة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى المساعدة التقنية الطويلة الأجل. وطلب الوفد معلومات عن التدابير الانتقالية والأطر

الزمنية الذي توخاها الصندوق فيما يتعلق بتطبيق النظام المستكمل لتخصيص الموارد. وأعلن عدد من الوفود أن الشفافية تقضي بإبلاغ البلدان المتأثرة بالتغييرات المتصلة بالتصنيف وإعطائها مهلة للتحول والتكيف. وأعلن أحد الوفود أن على الصندوق أن يلتقي بكل بلد من البلدان في هذا الصدد.

٤٢ - وفي معرض تأكيده على وجوب التحوط لعدم معاقبة البلدان التي أحرزت تقدما مهما لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة الاستدامة، أشار أحد الوفود أن النقاط التالية تحتاج إلى عناية خاصة: أن يكون الالتزام القطري بالسياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية المعيار الأساسي لأفراد الموارد للبلدان؛ وأن تستمر أقل البلدان نموا في الحصول على الأولوية المعطاة لها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وأن تعتمد البلدان أهدافا مقيدة زمنيا للحد من الأمية لدى النساء والفتيات؛ وأن يعمل الصندوق بصورة أوثق مع الجهات الأخرى لتحسين البيانات سواء من حيث المنهجية أو التجميع وأن تضاعف الجهود لتعبئة الموارد على المستويين القطري والدولي؛ وأن يتم تحقيق الاستفادة إلى أقصى حد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون مع المجتمع المدني، بما يشمل تعزيز الروابط الدولية.

٤٣ - وسأل عدد من الوفود عن المعلومات المتعلقة بالصلات بين مختلف العمليات وأدوات الإدارة، بما في ذلك التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والإطار التمويلي المتعدد السنوات وتصميم البرامج. وأعرب بعض الوفود عن أمله في أن يستفيد نظام تخصيص الموارد من الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأن يزداد دقة وشفافية نتيجة لتحسن الإبلاغ والإدارة الذي يتحقق باتباع نهج قائم على النتائج. وفي معرض ملاحظته لتزايد التعاون على المستوى القطري، سأل أحد الوفود عن ماهية الآليات التي استحدثها الصندوق لكفالة أخذ دعم الجهات المانحة الأخرى في الاعتبار عند نظر المكاتب القطرية في مسألة تخصيص الموارد في ميدان السكان. وبالاشارة إلى أهمية البيانات الموثوقة والمقارنة، تساءل أحد الوفود عن توافر البيانات عن معدلات الوفيات النفاسية، وهو ميدان انطوى فيما سبق على مجموعة مشاكل.

٤٤ - وذكر أحد الوفود أن ثمة حاجة إلى تزويد الوثيقة بمزيد من التفاصيل، على نحو يشرح عتبات المؤشرات والجداول والمنهجية بصورة دقيقة. وأضاف الوفد أنه ينبغي لنظام تخصيص الموارد أن يأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل أثر الكوارث الطبيعية، واحتياجات مجموعات السكان الأصليين، وعدد السكان الذين يعيشون على عتبة الفقر. وسأل وفد آخر عن كيفية الوصول إلى عتبات المؤشرات الجديدة المقترحة. وطلب وفد آخر إيضاح طريقة

ترجيح معايير الدخل والمعايير التي تعكس غايات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأضاف الوفد قائلا إن التقرير (DP/FPA/2000/14) لا يشير تحديدا إلى كيفية إرساء بارامترات المؤشرات الثمانية المستخدمة في النظام في الحالات التي تفتقر إلى المعلومات أو إلى معلومات كاملة لإجراء الحساب الكمي، على غرار ما يحدث في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز وانتشار وسائل منع الحمل.

٤٥ - وفي معرض ردها على الاسئلة، شكرت المديرة التنفيذية الوفود على تعليقاتها وأسئلتها المفيدة. كما شكرت حكومة هولندا على الزيادة السخية التي أعلنت أنها ستضيفها إلى مساهمتها. وأعربت عن ارتياحها لملاحظة أن أعضاء المجلس التنفيذي موافقون عموما على المؤشرات الثمانية المستخدمة في النظام المستكمل لتخصيص الموارد. ولاحظت أيضا أنه تم الإعراب عن بعض الخلافات فيما يتعلق بمعيار الدخل، مشيرة إلى أنه تمت مواءمته مع معيار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقالت إنها توافق على ضرورة اتباع نهج مرن في تنفيذ النظام المستكمل لتخصيص الموارد، وضرورة الإبقاء على دعم البلدان التي حان وقت استبعادها، ولا سيما في ميدان المساعدة التقنية، بما فيها الدعوة وفيما يتعلق بمسألة الشمولية، أكدت أن الصندوق يوفر المساعدة لكافة البلدان، ملاحظة في الوقت نفسه عدم إمكان تجاهل مسألة التركيز. وأقرت بضرورة تلبية احتياجات البلدان كافة، لا أقل البلدان نموا فحسب، مشيرة إلى أن هذا بالذات هو ما دأب عليه الصندوق في إطار النظام الحالي. وذكرت أن الصندوق يقدم الدعم للبرامج والأنشطة في ١٤٠ بلدا، لكن موارده تركز على البلدان التي هي في أمس حاجة إلى تلك المساعدة. وفي ما يتعلق بالاستفسار حول بلدان وسط أفريقيا ، أشارت إلى أن الصندوق يدعم البرامج القطرية في تلك البلدان بالصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وهكذا، فإنه يجري فعلا أخذ احتياجات تلك البلدان في الاعتبار وتلبيتها.

٤٦ - وأبدت موافقتها بالكامل على عدم جواز معاقبة البلدان التي أحرزت تقدما وكذلك عدم جواز بروز أي انتكاسات. وفيما يتعلق بالتغيير في تصنيف ٢١ بلدا، لاحظت أن ثمة ١٩ بلدا كانت ستغير تصنيفها في كل الأحوال حتى ولو لم يتم استكمال النظام. وشددت على أن هدف الصندوق نفسه يتمثل في الحفاظ على التقدم. وأعربت عن سرورها لملاحظتها تشديد العديد من الوفود على ضرورة زيادة الموارد المساهم بها في الصندوق، مشيرة إلى أن من شأن ذلك أن يعود بالفائدة على البلدان كافة. وأعلنت أن التغييرات التي طرأت على تصنيف البلدان لن تسفر عن أي تغييرات جذرية في مبلغ الموارد التي تتلقاها البلدان. وأشارت إلى أنها تدرك النقطة التي أثارها عدة وفود من أن ثمة جهدا واعيا وناجحا يهدف إلى زيادة الموارد المقدمة لبلدان منتمية إلى الفئة ''ألف''، تمشيا مع قرارات المجلس

التنفيذي. وأعربت عن تقديرها لما ذكره أحد الوفود فيما يتعلق باعتماد الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة نظاما لتخصيص الموارد مماثلا للنظام المعتمد في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضافت قائلة إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) استخدمت هي الأخرى نموذج صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعلنت أن النظام هو نظام سليم. ولاحظت أنه لن يجري إغلاق أي مكاتب قطرية نتيجة لتنفيذ النظام المستكمل لتخصيص الموارد.

٤٧ - وذكرت أن مسألة الطاقة الاستيعابية تعالج على مستوى الصندوق من خلال تصميم البرامج والمشاريع وأنه تم إصدار مذكرة توجيهية بهذا الشأن. وشددت على أن مسألة الطاقة الاستيعابية مسألة تبحث على نطاق المنظومة ككل وتعالج من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت ضرورة إشراك المزيد من الكيانات المحلية لتكون جهات فاعلة في العملية. وأضافت قائلة إن على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعزز خدمات الرقابة التقنية والإدارية وإن نهج الإدارة القائمة على النتائج سيولي دون شك مزيدا من الاهتمام لمسألة الطاقة الاستيعابية.

٤٨ - وفي معرض الرد على الاستفسار عن طريقة التوصل إلى عتبات المؤشرات، لاحظت المديرة التنفيذية أنه تم اتباع عملية جرى فيها استقصاء المرحلة التي من شأن البلدان أن تصل إليها بحلول عام ٢٠٠٥ إذا ما قيض لها تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراضه. وفيما يتصل بالاستفسار حول البيانات المتعلقة بالوفيات النفاسية، لاحظت أن هذا الميدان ينطوي على صعوبات وأن ثمة افتقار إلى بيانات تتعلق بالعديد من أفقر البلدان. وهكذا ، فقد كانت المسوحات الديمغرافية والصحية مصدرا هاما من مصادر البيانات، كما تم اللجوء إلى بيانات بديلة. وأضافت قائلة إن الصندوق وغيره من الشركاء في التنمية ينظرون إلى استراتيجيات خفض الوفيات النفاسية من منطلقات أكثر عملية، مقرة بعدم وجود نهج مثالي حيال ذلك. وذكرت أنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله بالتشارك مع البنك الدولي والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في سبيل تدعيم قواعد البيانات على المستوى القطري. وفيما يتعلق بالملاحظة حول عدم توافر أو كفاية البيانات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لاحظت أن من الصحيح أن بعض البلدان لا تدرك فداحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أقاليمها، بينما تتسم مرافق الاختبار في بلدان أخرى بالمحدودية أو تفتقر إلى اللوازم الاختبارية. لكنها لاحظت أن المسألة أخذت تحظى بجانب كبير من الاهتمام الدولي، ولا سيما من حيث ارتباطها بمشكلة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وقد استخدم الصندوق هذا التحليل المتوافر من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. أما فيما يتعلق بالملاحظة حول التشاور مع كل بلد من البلدان، أكدت أنه يجري

التشاور عن كثب مع كل من البلدان في إعداد البرامج القطرية. وخلصت إلى ضرورة المحافظة على مبدأ الشمولية، مشددة على أن النظام المستكمل لتخصيص الموارد سينفذ بصورة مرنة للحفاظ على التقدم المحرز وتفادي الانتكاسات. وناشدت كافة البلدان زيادة مساهماتها في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٩ - وبالاشارة إلى الترابطات القائمة بين الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإدارة على أساس النتائج ونظام تخصيص الموارد، لاحظ مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية أن المؤشرات متسقة وتقوم على المجالات البرنامجية ذات الأولوية في الصندوق والتي تتعلق بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، واستراتيجية السكان والتنمية، والدعوة، حيث يشكل البعد الجنساني مسألة شاملة. ولاحظ أن الصندوق يعكف حاليا على جرد الأهداف والنواتج والمؤشرات ذات الصلة المستخدمة في برامج الصندوق على الصعيد القطري. كما يعكف الصندوق على وضع نظام لتعقب الموارد بغية ربطها بالنتائج. ولاحظ أن تنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات وإنشاء قواعد بيانات موثوقة على المستوى القطري سوف يمكنان الصندوق من تقديم تقارير جيدة إلى المجلس التنفيذي. ولاحظ أن بناء القدرات والشراكات يشكلان عنصرين ذوى أهمية استراتيجية بالنسبة للإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي سيبلغ الصندوق به المجلس. ولاحظ في معرض تشديده على أهمية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتعاون جميعا من خلال جملة قنوات منها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواءمة عمليات البرمجة، بعد أن اعتمدت إطارا تمويليا متعدد السنوات ونهجا قائما على النتائج. وأعرب في الختام عن امتنانه لحكومة هولندا على ما قدمته من مساهمة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ولما سبق أن أعلنته من تبرعات لسنوات عديدة. ولاحظ أن هذه الظاهرة تشكل مثالا جيدا على المساهمة الإيجابية التي تقدمها الجهات المانحة للإطار التمويلي المتعدد السنوات.

٥٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٢٠٠٠
استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (DP/FPA/2000/14)؛

٢ - **يؤكد من جديد بقوة** ضرورة تعزيز أثر الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك، في جملة أمور، عن طريق زيادة كبيرة في تمويل هذه الأنشطة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وكذلك من خلال التنفيذ التام لقرارات الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣ والأجزاء ذات الصلة بالأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية من قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء؛

٣ - **يؤيد** نهج تخصيص الموارد المتضمن في الوثيقة DP/FPA/2000/14، بما في ذلك المؤشرات والمستويات الدنيا من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن المؤشرات التي تتناول الإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، والتي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة؛

٤ - **يقرر** بدء العمل بالنظام المستكمل لتخصيص الموارد المتضمن في الوثيقة DP/FPA/2000/14 في بداية دورة البرامج الجديدة للبلد المعني؛ وفي حالة تعرض أي بلد ينتقل إلى فئة أعلى لظروف غير مواتية بشكل خاص، فإنه ينبغي تنفيذ مستواه الجديد لتخصيص الموارد تدريجيا، خلال فترة انتقالية معقولة؛

٥ - **يؤكد من جديد** إجراء تصنيف البلدان إلى الفئات ألف وباء وجيم على النحو المبين في التقرير، ويوافق على الحصص النسبية من الموارد المذكورة في الجدول ٥ من التقرير؛ ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهود خاصة لتحقيق الحصص المستهدفة لبلدان الفئة ألف على النحو الوارد في الجدول ٥؛

٦ - **يوصي** بأن يتم توزيع الموارد على فرادى البلدان، لا سيما تلك التي تغير فئتها، بطريقة مرنة، مع مراعاة ضرورة ضمان عدم المساس بما تحقق بالفعل من مكاسب؛

٧ - **يؤيد** منح فترة سماح للبلدان الأربعة الجديدة من الفئة سين بحيث يتم إنهاء برامجها تدريجيا بطريقة مرنة؛

٨ - **يشير** إلى مقرره ١٥/٩٦، الذي قام فيه المجلس التنفيذي، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) قرر أن يولي صندوق الأمم المتحدة للسكان، متبعا في ذلك نهجا مرنا، اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا؛

(ب) سلم أيضا بضرورة معالجة مشاكل القطاعات والمجالات الاجتماعية الهامة التي لم تتضمنها مؤشرات المتوسط الوطني؛

٩ - **يسلم** بأن بعض البلدان قد لا تزال تحتاج إلى دعم برنامجي في مجالات مواضيعية مختارة لضمان عدم تعرض المكاسب التي أحرزت بالفعل للضرر؛

١٠ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، اعترافا بمبدأ الشمولية، بذل كافة الجهود من أجل أن يكون له وجود وحضور مناسبان في جميع البلدان المشمولة ببرامج، بما في ذلك البلدان في الفئات جيم وسين وراء؛

١١ - **يطلب كذلك** إلى المدير التنفيذي إجراء استعراض آخر بعد خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، بما في ذلك تقييم المؤشرات ومستوياتها الدنيا، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥؛ وينبغي أن يتم التقييم بتشاور وثيق مع البلدان المعنية، بهدف تفادي ازدواجها، وكذلك لكفالة شفافيتها وتساوقها ومصداقيتها.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٥١ - وعقب اتخاذ المقرر تحدث وفدان.

٥٢ - ذكر وفد مصر أنه كان يفضل أن تمنح فترة سماح للبلدان التي تغيرت فئتها، من أجل المحافظة على المكاسب التي تحققت نتيجة لتنفيذ برامج الصندوق في الماضي ولمنع حدوث انتكاس. وأعرب عن تقديره لعنصر المرونة الذي أدرج في المقرر، لأنه سيوفر لصندوق الأمم المتحدة للسكان المرونة اللازمة لوضع الظروف الخاصة بالبلدان في الاعتبار، بما في ذلك حقيقة أن المتوسطات الوطنية لا تعكس بالضرورة التباينات الاجتماعية والثقافية والمشاكل الأخرى داخل البلدان. وبعد أن أشار إلى أن البرامج كانت، في الماضي، تؤجل أو تلغى نتيجة لعدم توفر التمويل، أعرب وفد مصر عن أمله في عدم اللجوء إلى نظام تخصيص الموارد في كل وقت يقل فيه مستوى الموارد نفسه. وناشد كافة البلدان المانحة القادرة على زيادة مساهماتها إلى الصندوق أن تفعل ذلك حتى يتمكن من القيام بعمله الجيد. وأضاف أن استعراض نظام تخصيص الموارد الحالي خلال الخمس سنوات القادمة ينبغي أن يعالج كافة العناصر على نحو شامل. وفي معرض الإشارة إلى الفئات القطرية المختلفة، ركز الوفد على الحاجة لمعاملة كافة البلدان على قدم المساواة بمعايير موضوعية. وفيما يتعلق بعملية الاستبعاد التدريجي، شدد وفد مصر على الحاجة إلى وضع مستويات التنمية المختلفة داخل كل فئة من الفئات في الاعتبار. وطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة عمله الجيد في إعداد بيانات ومؤشرات لجميع البلدان حتى تكون المعلومات متاحة في سنة ٢٠٠٥ لكي ينظر المجلس التنفيذي في مختلف الخيارات ويحدد الخيارات التي تضع في الاعتبار شواغل كافة البلدان.

٥٣ - وفي حين لاحظ وفد نيكاراغوا أن لديه شواغل شبيهة، فقد أكد من جديد الأهمية الكبيرة التي يعلقها على برامج الصندوق التعاونية في بلده. ولاحظ الوفد أن بلده يواصل بذل جهود كبيرة في كفاحه للقضاء على الفقر. وذكر أن بلده لديه رغبة قوية في أن يظل ضمن بلدان الفئة ''ألف''، وخاصة بسبب الظروف الخاصة للبلد الناتجة عن الكوارث، بما فيها الإعصار ميتش، والمشاكل الأخرى. وأضاف الوفد أنه سيواصل بذل كافة الجهود اللازمة لدفع تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان. وختم الوفد حديثه بمناشدة جميع البلدان المانحة بزيادة مساهماتها إلى الصندوق.

ثالثاً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

٥٤ - كان معروضاً على المجلس التنفيذي ''الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩'' (DP/FPA/2000/15 وDP/FPA/2000/15/Corr.1، باللغات الإنكليزية والروسية والصينية فقط). وعملاً بالمقررين ٢١/٩٩ و٩/٢٠٠٠، طلب المجلس أيضاً تقديم بيان شفوي عن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠.

٥٥ - ولدى تقديم الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩، لاحظ نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) أن الصندوق قد تعرض في عام ١٩٩٩ لانخفاض بلغ ٩ في المائة في إيرادات الصندوق العام، التي انخفضت من ٢٧٨,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٥٤,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ويمكن أن يعزى الانخفاض في الإيرادات بصفة رئيسية إلى انخفاض التبرعات بسبب تخفيض ميزانية اثنتين من الجهات المانحة الهامة وكذلك إلى قوة دولار الولايات المتحدة. وواصلت المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف اتجاهاً إيجابياً، حيث زادت إلى ٣٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٩ مقارنة بمبلغ ٣٠,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨. وبلغ مجموع إيرادات الصندوق لعام ١٩٩٩مبلغا قدره ٢٨٧,٨ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٣٠٨,٩ ملايين دولار في عام ١٩٩٩. وبلغ مجموع النفقات في عام ١٩٩٩، ٢٧٩,٦ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٣٠٢,١ مليون دولار في عام ١٩٩٨، مما يمثل انخفاضاً قدره ٢٢,٥ مليون دولار أو ٧ في المائة. ونظرا لهبوط الإيرادات، انخفضت نفقات البرامج، التي تتألف من أنشطة المشاريع وخدمات الدعم التقني والخدمات الإدارية والتشغيلية، من ٢٤٦,٧ مليون دولار، أو ٨١,٧ في المائة من مجموع النفقات في عام ١٩٩٨، إلى ٢١٤,١ مليون دولار أو ٧٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٩. وسلّط نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) الضوء على أن تنفيذ صندوق الأمم المتحدة للسكان استمر، من ناحية نسبية، في الانخفاض بنسبة ١٤ في المائة، مع استئثار خدمات المشتريات المقدمة إلى أنشطة المشاريع، بنسبة ٢٢ في المائة من طريقة التنفيذ تلك. وزاد، من ناحية

نسبية، تنفيذ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بنسبة ١٤ في المائة، على التوالي، بينما سجل التنفيذ الحكومي زيادة تبلغ نحو ١١ في المائة.

٥٦ - ونظرا لنقص الإيرادات في عام ١٩٩٩، وعملاً بالقاعدة المالية ١٢-٢، سحب الصندوق مبلغ ٢٦ مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي، تاركاً رصيداً قدره ٢٤ مليون دولار عند نهاية السنة. وأعرب نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) عن سروره لإخطار المجلس التنفيذي بأنه نتيجة لتلقي مساهمة من جهة مانحة رئيسية مؤخراً، أعاد الصندوق الاحتياطي التشغيلي إلى مستواه المأذون به البالغ ٥٠ مليون دولار. وأضاف أن الصندوق كان في الواقع مدركاً إدراكاً عميقاً لأفضلية مطابقة النفقات مع الإيرادات وكان يرصد عن كثب مستويات الأنشطة حتى يضمن حصر النفقات لعام ٢٠٠٠ في حدود الموارد المتاحة. ولاحظ أن عدداً من التدابير الإدارية، حسبما فصّلته المديرة التنفيذية في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، قد نُفذ للمساعدة في هذا الصدد. وختم بملاحظة أن عام ١٩٩٩ كان عام تحدٍ بالنسبة للصندوق. فقد استمرت الإيرادات في الهبوط بينما استمر الطلب على خدمات الصندوق في النمو. وناشد المجلس التنفيذي المساعدة في وقف الاتجاه المتناقص للموارد، وبالتالي، توفير موارد كافية إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يضطلع بولايته الهامة.

٥٧ - واستجابة للمقررين ٢١/٩٩ و٩/٢٠٠٠، قدم نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) تقريراً شفوياً عن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠. ولاحظ أن التوقعات الحالية أكثر إيجابية عما كان متوقعاً قبل ثلاثة أسابيع فقط، عندما كانت تُعد ''مذكرة المعلومات الأساسية عن آخر المساهمات المقدمة إلى موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠''. وذكر أنه لغاية ٣١ آب/أغسطس، أُعلن عن تبرعات من بلدان مانحة للموارد العامة للصندوق في عام ٢٠٠٠ تبلغ ٢٤١,٨ مليون دولار، على النحو المذكور في الفقرة ٣ من مذكرة المعلومات الأساسية. وأضاف أنه بفضل التبرعات الإضافية السخية التي أعلن عنها مؤخرا من حكومتي هولندا والسويد، تقدر إيرادات الصندوق من الموارد العامة لعام ٢٠٠٠ بنحو ٢٦٠ مليون دولار، بزيادة تبلغ أكثر من ١٨ مليون دولار. ويتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان كذلك زيادة في الموارد غير الأساسية تبلغ نحو ٤ ملايين دولار (أي زيادة من ٤٠ مليون دولار إلى ٤٤ مليون دولار)، مما يرتفع بمجموع الإيرادات المتوقعة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٤ ملايين دولار؛ مقارنة بالرقم البالغ ٢٨١,٨ مليون دولار الوارد في الفقرة ٤ من مذكرة المعلومات الأساسية، وتمثل زيادة تبلغ نحو ٢٢ مليون دولار.

٥٨ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) إلى أن سعر الصرف غير المواتي لدولار الولايات المتحدة مقابل معظم العملات الأوروبية كان عاملاً أساسياً أثّر سلباً على الموارد العامة للصندوق. ورغم أن عدداً من البلدان قد زادت مساهماتها من حيث العملات الوطنية واليورو، فقد أدى التحويل إلى دولارات الولايات المتحدة إلى انخفاض من حيث دولارات الولايات المتحدة. وبلغت هذه الخسائر في التحويل ٦,١ ملايين دولار حتى الآن في عام ٢٠٠٠، وبلغ مجموعها ١٤,٢ مليون دولار لفترة الثلاث سنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠. ولاحظ أن الفقرة ٨ من مذكرة المعلومات الأساسية توفر بعض الأمثلة الملموسة للآثار. وذكر أن مذكرة المعلومات الأساسية تعكس أيضاً اعتماد الصندوق على مجموعة صغيرة من الجهات المانحة للحصول على موارده. وأكد أنه لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ورد نحو ٩٨ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى الصندوق من ١٥ جهة مانحة رئيسية. ويسعى الصندوق إلى توسيع قاعدة مانحيه، التي بلغت رقما قياسيا قدره ١٠٩ جهة مانحة في عام ١٩٩٢، ووصلت إلى ١٠٠ جهة مانحة في عام ١٩٩٦. ويستهدف الصندوق ١٠٠ جهة مانحة في عام ٢٠٠٠. وحتى ٣١ آب/أغسطس، بلغ العدد ٧٨؛ بيد أنه منذ نهاية آب/أغسطس، تعهدت ست جهات مانحة إضافية، وبذلك ارتفع مجموع الجهات المانحة إلى ٨٤. وخلال الثلاثة أشهر القادمة، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان بذل جهوده للحصول على مساهمات من جميع الحكومات من أجل بلوغ هدف المائة جهة مانحة.

٥٩ - وأشار نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) إلى أن الصندوق يقوم أيضا بكل ما في وسعه لتشجيع إعلان التبرعات لعدة سنوات. وحتى ٣١ آب/أغسطس، لم يتقدم سوى ١٥ بلدا بإعلانات تبرعات لعدة سنوات وبجداول سداد لها. وكانت ستة منها من البلدان المانحة الرئيسية الـ ١٥ (أي البلدان المساهمة بمبلغ مليون دولار أو أكثر) والبلدان التسعة المتبقية كانت من البلدان المانحة العادية. وأكد أن الموارد العامة تمثل الأساس الذي تقوم عليه عمليات برامج الصندوق وهي عامل أساسي في الحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف لعمله. فالموارد العامة ذات قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة للبرامج القطرية التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تهدف إلى مساعدة البلدان المشمولة ببرامج على التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال السكان والصحة الإنجابية والتنمية المستدامة. وفي الختام أعلن نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) أن الصندوق يناشد بشدة أفراد أسرة مانحيه أن يزيدوا مساهماتهم للصندوق لعام ٢٠٠٠ وما بعده، وأن يقوموا بالدفع في وقت مبكر من السنة بقدر الإمكان. ومن شأن ذلك أن يساعد الصندوق على إدارة تدفقاته النقدية المحدودة وأن يمكنه من تمويل برامجه بالمستوى الذي يصادق عليه المجلس التنفيذي.

٦٠ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب عدد كبير من الوفود عن القلق البالغ إزاء انخفاض الموارد الأساسية للصندوق. وأكدت وفود عديدة ضرورة تقاسم الأعباء بين المانحين وأشارت إلى أن العديد من المانحين القادرين على زيادة مساهماتهم لم يفوا بتلك المسؤولية في واقع الأمر. وشددت عدة وفود على ضرورة توسيع قاعدة المانحين للصندوق. ولتوضيح مدى اعتماد الصندوق على قاعدة مانحين بالغة الصغر، قام أحد الوفود بتحليل مقارن لمساهمات المانحين، حيث لاحظ أنه حتى الآن، في عام ٢٠٠٠، فإن مجموعة أساسية صغيرة مكونة من خمسة مانحين قدمت للصندوق ما يقارب ضعف ما قدمه له ستة من البلدان الصناعية السبع الرئيسية. وأهاب ذلك الوفد بالمانحين الرئيسيين أن يحسنوا أداءهم فيما يتعلق بمساهماتهم في الموارد الأساسية للصندوق.

٦١ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن سروره لملاحظة الزيادة التي طرأت على الإيرادات التكميلية للصندوق، بما في ذلك زيادة التمويل من القطاع الخاص. وحذر عدد من الوفود، رغم ترحيبه بهذا الاتجاه، من أن الطابع المتعدد الأطراف والمحايد للصندوق لا ينبغي له أن يتغير بأي شكل كنتيجة للنمو في الموارد غير الأساسية. وطرح أحد الوفود سؤالا عن الموارد عن المنفقة في بعض الصناديق الاستئمانية. وسأل وفد آخر عن الخطوات التي اتخذت لتعزيز التنسيق الداخلي فيما يتعلق بأنشطة جمع الأموال. وسأل الوفد نفسه عن الأسباب وراء الزيادة الكبيرة في بند ''النفقات الأخرى'' في الجدول ١ من الوثيقة DP/FPA/2000/15. وسأل بعض الوفود عن سبب حدوث زيادة بنسبة ١٦ في المائة في ميزانية الدعم لفترة السنتين مقارنة بعام ١٩٩٨. وأعرب عن عدد كبير من الوفود عن الترحيب بإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى مستواه المأذون به. وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء السحب من الاحتياطي التشغيلي وأشارت إلى أن ذلك لا يمثل ممارسة يمكن الاستمرار فيها وينبغي تجنب اللجوء إليها. وفيما يتعلق بالتبرعات التي تلقاها الصندوق، أشارت وفود عديدة إلى الأثر السلبي لدولار الولايات المتحدة على أسعار صرف العملات وإلى أنها ترى ضرورة البحث عن ترتيبات أخرى، بما في ذلك الاطلاع على تجارب الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وسأل بعض الوفود عما إذا كانت قوة دولار الولايات المتحدة هي السبب في زيادة القوة الشرائية للصندوق في البلدان المشمولة ببرامج. واقترح أحد الوفود أن يقوم الصندوق بتنويع مشترياته وأن يقوم بالشراء بعملات أخرى. وتساءل وفد آخر عما إذا كان الوقت قد حان لالتماس تأييد السلطات التشريعية والتنفيذية الوطنية للموافقة على تخصيص مبالغ تكميلية للصندوق لتعويض الخسائر الناجمة عن أسعار صرف العملات المحلية. وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة حدوث زيادة في طرائق التنفيذ الوطنية وانخفاض في تنفيذ

الصندوق. كذلك أعربت عدة وفود عن السرور لملاحظة المؤشرات الإيجابية فيما يتعلق بحالة إيرادات الصندوق في عام ٢٠٠٠.

٦٢ - وأعلن وفد السويد أن حكومته قد وافقت على تقديم مساهمة أساسية إضافية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٠ تبلغ ٢١ مليون كرونا سويدية (٢,٢٣ مليون دولار تقريبا). وذكر الوفد أنه في سياق التمويل لأغراض التنمية، تقوم حكومته بدعم مشروع بشأن ''تعبئة الدعم والموارد لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها''. وقد جرت مناقشة أولية في ستوكهولم في آب/أغسطس ومن المقرر تقديم عروض عن المشروع للمجلس التنفيذي ولكل من الصناديق والبرامج ذات الصلة.

٦٣ - وسأل أحد الوفود، وهو يشير إلى الصعوبات التي واجهت الصندوق سابقا في استخدام نظام المعلومات الإدارية المتكامل، عما إذا كانت تلك الصعوبات قد حُلت. كذلك سأل الوفد عن الموعد الذي سينظر فيه المجلس التنفيذي في تقرير مجلس مراجعي الحسابات الذي نُشر مؤخرا. وشدد وفد آخر على ضرورة دعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأشار إلى أنه، في مواجهة تدني الموارد، يصبح من الأهمية بمكان العمل بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وأعلن الوفد أنه ينبغي توجيه انتباه قادة العالم إلى الحالة المالية الحرجة التي تواجه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والنتائج الخطيرة لذلك المتمثلة في أن احتياجات البلدان لن يتسنى الوفاء بها. وأعرب أحد الوفود عن القلق إزاء انخفاض نفقات البرامج في أفريقيا بنسبة ١٦ في المائة. وسأل الوفد عن السبب في عدم إدراج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قائمة الوكالات المنفذة في الجدول ٤ من الوثيقة DP/FPA/2000/15.

٦٤ - وشكر نائب المديرة التنفيذية (لشؤون السياسات والإدارة) في إجابته الوفود على ما تقدمت به من تعليقات داعمة وبناءة. وأشار إلى أن الصندوق يضطلع بجدية بمسؤوليته عن إدارة الأموال وأقر بأنه مسؤول أمام المجلس التنفيذي. وأعلن أنه عند توليه منصبه في الصندوق التمس وحصل على دعم الموظفين فيما يتعلق بتدابير الحد من التكاليف التي استحدثها الصندوق نتيجة لانخفاض الموارد. وأعرب عن تقديره لقلق المجلس إزاء الانخفاض في إيرادات الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية. وشدد على أهمية الإرادة السياسية في تعبئة الموارد لبلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر بعد انقضاء خمس سنوات. وفيما يتصل بالتعليقات على الزيادة في ميزانية الدعم للصندوق، أعرب نائب المديرة التنفيذية عن اتفاقه مع الرأي القائل بأنه يتعين على الصندوق أن يعمل على تنظيم التكاليف الإدارية. وأوضح أن الصندوق يخضع حاليا لعملية تخطيط لقوة العمل فيه وإعادة

تنظيمها وأن جميع الوظائف والعقود يجري استعراضها بطريقة انتقادية بغية تخفيض تكاليف الموظفين وتخفيض ميزانية الدعم إلى الحد الأدنى. وأعلن أنه قد أحاط علما بانشغال المجلس إزاء النمو في الإيرادات التكميلية غير الأساسية، وأكد للمجلس أن الصندوق سيظل محافظا على الطابع المتعدد الأطراف لمساعدته.

٦٥ - وأشار إلى أن المديرة التنفيذية تعمل على تعزيز قدرة الصندوق على تعبئة الموارد في المقر وفي المكاتب القطرية. وأقر بأن ثقة المجلس التنفيذي في الصندوق ستعتمد في نهاية المطاف على مدى كفاءة استخدام الصندوق لموارده سعيا لتحقيق أهدافه. وأشار إلى أن الأزمة المالية قد أصبحت فرصة لكي يزيد الصندوق كفاءته. وأعلن أن الصندوق، عن طريق الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإدارة على أساس النتائج، سوف يسعى إلى إحداث أثر كبير على المستوى القطري. وأشار إلى أن الصندوق سيعرض على المجلس في السنة المقبلة ميزانية الدعم لفترة السنتين الخاصة به وسوف يسعى إلى تحقيق بعض المدخرات في ميزانية الدعم. وفيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات، أشاد بعمل مراجعي الحسابات الخارجيين ولاحظ أن الصندوق يقوم بتناول المسائل التي سلط مجلس المراجعين الضوء عليها.

٦٦ - أما نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرنامج)، فقد شددت في إجابتها على التعليقات بشأن مسألتين من المسائل البرنامجية، على أن الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية قد بذل جهودا واعية لزيادة التنفيذ الوطني للمشاريع وللحد من التنفيذ الذي يضطلع به الصندوق. وأوضحت أن المعدل الفعلي للتنفيذ الوطني (الذي يتكون من التنفيذ الذي تقوم به الحكومات والمنظمات الوطنية غير الحكومية على حد سواء) أعلى مما يورده الجدول ٤ لأن التنفيذ الذي تقوم به المنظمات الوطنية غير الحكومية لم يعرض فيه نظرا لأنه أضيف إلى التنفيذ الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية. وأشارت إلى أن الصندوق سيفصل بين الاثنين في المستقبل حتى تصبح الصورة الكلية للتنفيذ الوطني أكثر وضوحا. وفيما يتعلق بالاستفسار عن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعلنت أن الصندوق يتعاون على نحو وثيق جدا مع المفوضية في الميدان والمقر على حد سواء. وأشارت إلى أن المفوضية والصندوق يشكلان جزءا من الفريق الأساسي الأصلي الذي وضع الكتيب المتعلق بدعم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. كذلك فإن المنظمتين من ضمن الفريق الذي وضع مجموعة أدوات حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة الإنجابية. وأوضحت أن الصندوق لم يضطلع بأنشطة متعلقة بحالات الطوارئ على المستوى التنفيذي، بل استعان بمنظمات أخرى للقيام بذلك. بيد أن الصندوق تولى شراء وتوريد مجموعات أدوات حالات الطوارئ وقد سُجل ذلك النشاط على أن الصندوق قد قام به. وعلى الصعيد الميداني، تعاون صندوق

الأمم المتحدة للسكان مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات الوطنية/المحلية في دعم عدد من أنشطة الطوارئ.

٦٧ - وشكر مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفود على ما تقدمت به من تعليقات مفيدة وبناءة. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بضرورة ضبط ميزانية الدعم وأعلن أن الصندوق قد اتخذ تدابير قوية للحد من نفقات ميزانية الدعم في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وأشار إلى الجداول ٨ و١٢ و١٣ في الوثيقة DP/FPA/2000/15، فلاحظ أن صافي نفقات ميزانية الدعم قد ارتفع من ٥٤,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٦٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٩، حيث مثل ذلك زيادة بلغت ٨,٨ ملايين دولار. وأوضح أن ٣ ملايين دولار من الزيادة البالغة ٨,٨ ملايين دولار تعزى إلى رسوم دعم لخدمات تلقاها الصندوق من الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار إلى أنه حدث تأخير في تقديم الفواتير، ورغم أن الفواتير المتعلقة بجزء من مبلغ الـ ٣ ملايين دولار كان من المفترض أن تقدم في عام ١٩٩٨، فقد قُدمت في عام ١٩٩٩. ونتيجة لذلك، فقد كانت النفقات في عام ١٩٩٩ أعلى مما كانت في عام ١٩٩٨. وثانيا، بعد المواءمة بين ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تم الاتفاق على أن يحسب المبلغ المعاد من ضريبة الدخل بوصفه إيرادات في الميزانية يقابله تخفيض في المساهمة المقدمة من البلد المعني إلى الصندوق. وأشار إلى أنه خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، قدم أحد المانحين الرئيسيين مساهمة في عام ١٩٩٨ إلا أنه لم يقدم مساهمة في عام ١٩٩٩ وبالتالي فإن مبلغا يقدر بنحو مليوني دولار كان من المفترض حسابه كمبلغ معاد من ضريبة الدخل أُدخل في النفقات. وثالثا، رغم أن تعيين سبعة ممثلين للصندوق كان قد أُقر في وقت سابق، أخر الصندوق التعيين في السنة الأولى من فترة السنتين بغية الحد من النفقات في الميزانية. وبالتالي، فقد حدثت غالبية النفقات المتعلقة بالتعيين في عام ١٩٩٩ وبلغت جملتها ١,٧ مليون دولار. وأخيرا، كنتيجة للانخفاض في نفقات المشاريع فقد انخفضت إيرادات تكاليف الدعم المحققة أيضا بمبلغ مليون دولار. وشدد مدير الشعبة على أنه، عند النظر إلى الزيادة البالغة ٨,٨ ملايين دولار، لا بد من مراعاة حقيقة أن النفقات في أية فترة سنتين تكون دائما أعلى في السنة الثانية منها في السنة الأولى. وعلى الرغم من ذلك، لا يعني هذا أن المنظمة قد أنفقت أكثر مما خُصص لها. وأشار إلى أنه من الزيادة البالغة ٨,٨ ملايين دولار، لم تكن الزيادة سوى ٠,٨ مليون دولار وأنها في واقع الأمر تقل كثيرا عن المبلغ الذي كان سينجم عن الزيادة التضخمية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن التدابير التي اتخذها الصندوق للحد من التكاليف قد حققت وفورات. وركز المدير على أنه في أية مناقشة لميزانية الدعم لفترة السنتين، سيكون من الضروري النظر إلى

فترة السنتين في مجملها وليس إلى كل سنة بمفردها. وأشار إلى أنه بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فإن الاعتماد الذي تمت الموافقة على رصده للصندوق بلغ ١٢٧,٥ مليون دولار؛ بيد أن نفقات ميزانية الدعم للصندوق لتلك الفترة لم تتجاوز ١١٨,٤ مليون دولار. وأشار إلى الرصيد غير المستغل البالغ ٩,١ مليون دولار، فأكد أن الصندوق اتخذ نهجا يتسم بالحذر الشديد عند تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٦٨ - وأعلن مدير شعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية أن الصندوق قد أحاط علما بالتعليقات التي تقدمت بها الوفود فيما يتعلق بزيادة رصد النفقات وضبطها خلال فترة السنتين الحالية. وأشار إلى أن النسبة الكلية لنفقات ميزانية الدعم للصندوق مقارنة بجملة الدخل في فترة السنتين، التي تبلغ ٢٢ في المائة، رغم أنها قد تبدو عالية إلى حد ما بالمقارنة مع الوكالات المماثلة للصندوق، فهي تقل عنها كثيرا. وأشار إلى طرائق التنفيذ، فأعرب عن اتفاقه مع رأي بعض الوفود بضرورة حدوث زيادة في التنفيذ الوطني الذي تضطلع به الحكومات والمنظمات غير الحكومية وحدوث انخفاض تناسبي في التنفيذ الذي يضطلع به الصندوق. وأعلن أن الصندوق يبذل جهودا واعية لبلوغ تلك الغاية. وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات وقوة دولار الولايات المتحدة، أشار إلى أن نفقات الصندوق تتم بالعملات المحلية والعملات الصعبة على حد سواء وأن العملات الصعبة لا تتأثر بقوة دولار الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي، أعرب عن الشكر للمانحين على مساهماتهم التي جعلت من الممكن إعادة الاحتياطي إلى مستواه المأذون به. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي بضرورة تجنب السحب من الاحتياطي التشغيلي، وأكد للمجلس التنفيذي أن الصندوق قد اتخذ تدابير لضبط النفقات. وشدد على ثقته بالإطار التمويلي المتعدد السنوات وأوضح أنه لو أعلن جميع المانحين الرئيسيين التزامهم بتقديم التمويل على أساس مؤكد وقابل للتنبؤ ومستمر، فسيكون في الإمكان حينئذ التخطيط على النحو الملائم لوتيرة تنفيذ البرامج في إطار الالتزامات المعلنة. وأشار إلى أن عدم استقرار الإيرادات قضية يصعب جدا التعامل معها وأعرب عن اتفاقه مع الوفد الذي قال بضرورة توخي الحذر في المستقبل عند وضع التوقعات لمعدلات نمو الإيرادات. وأضاف أن الصندوق قد توخى الحذر الشديد فيما يتعلق بتوقعات الإيرادات للسنة الحالية وقد ضُبطت الحدود القصوى للنفقات. وفيما يتعلق بالسؤال عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات، أشار المدير إلى أنه سيُناقش في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالاستفسار عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، أعلن المدير أن غالبية المشاكل البينية التي برزت في السنة الماضية قد حُلت. وأضاف أنه يجري إنشاء آليات رصد أفضل فيما يتعلق بالخدمات الأخرى التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصندوق.

٦٩ - وأشار رئيس فرع التمويل التابع للشعبة في إجابته على استفسار عن الزيادة في بند ''النفقات الأخرى''، إلى أن ذلك حدث نتيجة للاحتفاظ بأموال بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة، وأوضح أن غالبية تلك الزيادة هي عبارة عن خسائر على الورق.

٧٠ - وذكر رئيس فرع تنمية الموارد، في شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان شهد في السنتين الأخيرتين زيادة سريعة في الإيرادات التكميلية أو إيرادات التمويل المشترك. ولاحظ أن الصندوق توقع في عام ١٩٩٨ أن تكون الإيرادات التكميلية بمبلغ ٢٥ مليون دولار لكل سنة من السنتين وتلقى الصندوق فعلا عام ٢٠٠٠ مبلغ ٤٤ مليون دولار. وذكر أن هذه الأموال بينما يرحب بها ترحيبا كبيرا فإن إدارة هذا الحجم الكبير من الموارد يرهق قدرات الوحدات المسؤولة. ونتيجة لذلك، تراكمت بعض الأرصدة الكبيرة في عدة حسابات للصناديق الاستئمانية المتعددة الأطراف. بيد أنه في أواخر ١٩٩٩، اتخذت بعض التدابير المؤسسية من أجل تعزيز قدرة فرع تنمية الموارد على تدبير وإدارة مستوى أكبر من الإيرادات للبرامج المتعددة الأطراف. وذكر أن الخطوات الخاصة التي اتخذت شملت ما يلي: إضافة موظف إلى فرقة التمويل المشترك التابعة للوحدة؛ وإعداد نموذج متعدد الأطراف للرصد يقدم في لمحة الصورة الكاملة لرصيد أي صندوق استئماني معين؛ والبدء في تنظيم حلقات عمل بشأن التمويل المشترك في شكل عرض متعدد الوسائط؛ وتعقب الأداءات بواسطة أداة معلوماتية تدعى تشيس فاكس (Chase Fax) واختتم كلامه قائلا إن الوحدة ستحتاج إلى مواصلة تحسين وتعزيز قدراتها من أجل تعقب وإدارة الإيرادات التكميلية المتزايدة للصندوق.

٧١ - وعقب رد الأمانة، أخذ أحد الوفود الكلمة. فشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوضيحات المتعلقة بالزيادة الحاصلة في النفقات وأشار إلى أنه سيكون من المفيد للصندوق في المستقبل أن يقدم مثل هذه التوضيحات إما في التقرير ذاته أو في فرصة أخرى في اجتماع غير رسمي قبل دورة المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات، لاحظ الوفد أن اليونيسيف أبلغت مجلسها التنفيذي مؤخرا بأن ما يزيد على ٧٠ في المائة من الاشتراكات التي تلقتها كانت بعملات غير دولار الولايات المتحدة وأن ٥٠ في المائة من النفقات التي قامت بها كانت بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وطلب الوفد إلى الصندوق أن يقدم معلومات مشابهة إلى المجلس في المستقبل. وبينما لاحظ الوفد أن المجلس التنفيذي ناقش خلال السنوات الثلاث الأخيرة مسألة الأثر السلبي على موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان نتيجة قوة دولار الولايات المتحدة وما يترتب عن ذلك من أسعار صرف ليست في صالح سائر العملات، ذكر الوفد أن من المفيد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يجتمعوا لمناقشة هذه

المسألة واستكشاف الحلول البديلة، بما أن هذه المنظمات الثلاث تعاني جميعها من المشكلة ذاتها.

٧٢ - وشكر مدير الشعبة المالية والإدارة وخدمات المعلومات الإدارية الوفد على اقتراحاته وذكر أن الصندوق سيدرج في المستقبل ملاحظات تفسيرية ضمن التقرير. ووافق أيضا على أنه من المفيد التعاون في إجراء مناقشات بشأن مسألة أسعار الصرف، برعاية المجلس التنفيذي، وبمشاركة اليونيسيف، والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إذا رأى المجلس ذلك.

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بـ''الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩'' (DP/FPA/2000/15 و DP/FPA/2000/15/Corr.1، بالانكليزية والروسية والصينية فقط) وبالتقرير الشفوي المتعلق بآخر تقديرات إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠.

رابعا - برنامج المشورة التقنية

٧٤ - كان معروضا على المجلس التنفيذي وثيقة معنونة ''تقرير مرحلي عن تنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية'' (DP/FPA/2000/16)، قدم استجابة للفقرة ٩ من المقرر ١٩/٩٩.

٧٥ - وعند عرض التقرير، لاحظ مدير شعبة الشؤون التقنية والسياسات أن برنامج المشورة التقنية تَكيَّف بسرعة، منذ إنشائه عام ١٩٩٢، مع التغيرات الحاصلة في أولويات البلدان، واحتياجاتها وظروفها. وعقب تنظيم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ١٩٩٤، عُدِّل نظام برنامج المشورة التقنية لكي يدعم نهج الصحة الإنجابية بطريقة فعالة أكثر ويضمن تعميم مراعاة قضايا الجنسين. ومؤخراً، نُقح هذا النظام ليلبي الحاجة إلى تعزيز عملية رصد وتقييم البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، من أجل التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة. ولاحظ أن الصندوق اضطلع في إعداده للتقرير المرحلي (DP/FPA/2000/16) بعدد من الأنشطة الخاصة الرامية إلى تقييم التقدم الذي أحرزه هذا النظام، بما في ذلك ما يلي: (أ) إنشاء فريق مناقشة على الشبكة المحلية بمشاركة من الوكالات الشريكة في برنامج المشورة التقنية، وأفرقة الخدمات التقنية القطرية وموظفي صندوق الأمم المتحدة للسكان في المقر؛ (ب) وإجراء استبيان ميداني، تم تيسيره من خلال المكاتب القطرية التابعة للصندوق، للحصول على آراء الموظفين الحكوميين والخبراء الوطنيين في مجال السكان، الحكوميين منهم وغير الحكوميين؛ (ج) وإجراء مشاورات غير رسمية مع أفرقة الخدمات التقنية القطرية والوكالات الشريكة في

برنامج المشورة التقنية في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقييم أدائها ومجمل مساهماتها في تلبية احتياجات البلدان المشمولة ببرامج إلى المساعدة التقنية؛ (د) وإجراء استعراض مكتبي لتقارير التقييم ذات الصلة والوثائق الداخلية.

٧٦ - ولاحظ أن الاستبيان الميداني كشف عن أمور منها ما يلي: (أ) ستظل الحاجة إلى المساعدة التقنية في معظم البرامج القطرية كبيرة ومن المحتمل أن يتسع نطاقها ليشمل المجالات التخصصية داخل مجالات البرامج الأساسية الثلاثة في الصندوق؛ (ب) للبلدان احتياجات ذات أولوية قصوى إلى المساعدة التقنية في طائفة كبيرة من المجالات الفرعية، منها الصحة الإنجابية للمراهقين، وإدارة برنامج الصحة الإنجابية، ووضع السياسة العامة وتطوير نظم المعلومات المتكاملة وإدارة هذه النظم؛ (ج) شكلت أفرقة الخدمات التقنية القطرية مصدرا رئيسيا للمساعدة التقنية بل كانت المصدر الوحيد في العديد من البلدان؛ (د) تتزايد القدرة على المستوى الوطني رغم أن عدد الخبراء الوطنيين ليس موزعا بالتساوي على البلدان؛ (هـ) يوجد طلب شديد على التدريب من أجل مواصلة زيادة القدرة الوطنية.

٧٧ - وأشار مدير الشعبة إلى أن تعزيز القدرة الوطنية مهمة رئيسية لجميع الأخصائيين العاملين في برنامج المشورة التقنية وأن ثلث جميع أنشطة البعثات كان مرتبطا ببناء القدرة الوطنية خلال عام ١٩٩٩. ولاحظ أن رصد نظام برنامج المشورة التقنية عملية متواصلة ويشارك فيها مقر الصندوق بالإضافة إلى المنسقين داخل كل مقر من مقار الوكالات الشريكة. وقال إن أداء كل فرقة من أفرقة الخدمات التقنية القطرية وكل أخصائي من أخصائيي الخدمات الاستشارية التقنية يُقيَّم سنويا على أساس خطة أدائه. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أفرقة الخدمات التقنية القطرية تقارير نصف سنوية عن أنشطتها تُستعرض في مقر الصندوق. وأضاف قائلا إن عمليات المراجعة الإدارية لمكاتب أفرقة الخدمات التقنية القطرية تجرى بانتظام. وتجتمع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تضم رؤساء أفرقة الخدمات التقنية القطرية وممثلي الوكالات الشريكة في نظام برنامج المشورة التقنية وموظفي مقر الصندوق مرة في العام على الأقل لاستعراض أداء النظام.

٧٨ - وذكر مدير الشعبة أن برنامج المشورة التقنية سيساهم في تحقيق أهداف ونتائج الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ولذلك الغرض، بدأ أخصائيو أفرقة الخدمات التقنية القطرية والخدمات الاستشارية التقنية في وضع مؤشرات لعملهم قابلة للتحقق منها بصورة موضوعية. وستربط تلك المؤشرات بأهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات وستعد بصورة خاصة لقياس درجة مساهمة نظام برنامج المشورة التقنية في الاكتفاء الذاتي الوطني في تقديم الخبرة التقنية في مجالات البرامج الأساسية الثلاثة للصندوق. ولاحظ أنه نظرا للقيود المالية

الحالية للصندوق، ستصعب تلبية الزيادة المتوقعة في احتياجات البلدان إلى المساعدة التقنية. ونظرا لتدهور موارد الصندوق، خفضت وظائف الخدمات التقنية القطرية والخدمات الاستشارية التقنية من ١٥٦ وظيفة في عام ١٩٩٢ إلى ١٣٠ وظيفة يعد العديد منها شاغرا في الوقت الحالي. واختتم كلامه مشيرا إلى أن الصندوق سيستكشف، خلال السنوات المقبلة، مختلف السبل الكفيلة بمواصلة تلبية احتياجات البلدان إلى المساعدة التقنية.

٧٩ - وخلال المناقشة التي جرت عقب العرض، أيدت عدة وفود زيادة تأكيد برنامج المشورة التقنية على بناء القدرات الوطنية وأعربت عن تقديرها للمعلومات الواردة في التقرير والمتعلقة بكيفية الاستفادة من الخبرة الإقليمية والوطنية في مجال بناء القدرات. ولاحظ أحد الوفود أن التقرير لم يتناول مسألة الاستفادة من الخبرة الوطنية والإقليمية فيما يتعلق ببناء القدرات والتواصل في إطار برنامج المشورة التقنية. وذكر الوفد نفسه أن من الأساسي إعطاء وزن وتأكيد أكبر للخدمات المقدمة من خلال أفرقة الخدمات التقنية القطرية بما أن الهدف الرئيسي لبرنامج المشورة التقنية هو تحسين بناء القدرات الوطنية. وأثنى الوفد على قدرة نظام برنامج المشورة التقنية على التصدي للاحتياجات والتحديات الناشئة، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولاحظ أحد الوفود أن برنامج المشورة التقنية يقوم بدور قيم في وضع وتنفيذ برامج السكان في العديد من البلدان، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء العدد الكبير من الوظائف الشاغرة في البرنامج واقترح وضع استراتيجيات جديدة في مجال التوظيف. وذكر الوفد أنه إذا كانت هذه الوظائف غير ممكنة من الناحية المالية على المدى الطويل، فإنه ينبغي النظر في سبل لإعادة هيكلة برنامج المشورة التقنية بحيث يضم عددا أقل من الموظفين، مع الحفاظ على الإنتاجية. وكرر وفد آخر مقترحه الذي أبداه في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩، حاثاً على خفض وظائف أخصائيي الخدمات الاستشارية التقنية إلى وظيفة واحدة لكل وكالة.

٨٠ - ولاحظ أحد الوفود أن تجربة بلده مع فرقة الخدمات التقنية القطرية كانت مفيدة جدا في العديد من الجوانب الهامة، بما في ذلك الدعم التقني لوضع وتنفيذ البرنامج القطري الثالث؛ والدعم التقني لوضع وثيقة مشروع إحصاء شامل للسكان والإسكان تشكل وسيلة أساسية للدعوة إلى تعبئة الموارد، وبخاصة من المانحين الثنائيين؛ والدعم التقني المرتبط بالتدريب على استخدام نهج الإطار المنطقي في إعداد البرنامج القطري الرابع. وأكد الوفد على أن جميع تلك المعاملات مع فرقة الخدمات التقنية القطرية اتسمت بنهج قائم على المشاركة؛ وتداؤب فعال بين مديري البرامج المحلية، والخبراء وفرقة الخدمات التقنية القطرية؛ وبتحقيق مزايا للبرنامج القطري نتيجة تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وأسوئها. وذكر الوفد أن أحد القيود الرئيسية يتمثل في كثرة أعباء أفراد فرقة الخدمات التقنية القطرية

مما يؤثر على تقديم المساعدة التقنية في الوقت المناسب. ونظرا لتلك الظروف، ذكر الوفد أن المجلس التنفيذي قد يرغب في استعراض مستويات ملاك موظفي أفرقة الخدمات التقنية القطرية.

٨١ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر فأعرب عن القلق من أن التحليل المطلوب في الفقرة ٩ (أ) من المقرر ١٩/٩٩ بشأن قدرة نظام برنامج المشورة التقنية على الوفاء باحتياجات برنامج الدعم التقني والاستراتيجي القطري لم تتم معالجته بشكل ملائم في التقرير. وذكر الوفد أنه كان من الأفيد تقديم تحليل شامل أكثر. ولاحظ أن الاستبيانات الميدانية المشار إليها في التقرير تبين أن البلدان لا تتلقى في الوقت الحالي المساعدة التقنية التي تحتاج إليها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستفيد الصندوق من النهج اللامركزي لتحسين فعالية مساعدته التقنية. وأعرب الوفد عن القلق أيضا من أن التقرير لم يقدم المعلومات المطلوبة في الفقرة ٩ (ب) من المقرر ١٩/٩٩ المتعلقة برصد نظام المشورة التقنية ولا سيما في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ولم ترد إشارة أيضا للكيفية التي يساهم بها تحليل الإطار المنطقي لبرنامج المشورة التقنية في تحقيق أهداف ومقاصد الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى دراسة الاقتراحات التي ستقدم في تقرير السنة المقبلة بما في ذلك ما يتعلق بنهج عملي أكثر واستراتيجي لتقديم المساعدة التقنية إلى جانب المرونة التي يعتزم الصندوق إدخالها.

٨٢ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر أيضا وذكر أنه بالرغم من أن التقرير قد وصف مجموعة واسعة من الأنشطة فإن من الصعب تكوين تصور لنطاق وقيمة النتائج ولمساهمة برنامج المشورة التقنية في تحقيق أهداف الصندوق ولتأثير الدعم الذي قدمه برنامج المشورة التقنية. وأعربت الوفود عن أملها في تقديم تقييم يقوم على الأداء لبرنامج المشورة التقنية في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وأضافت الوفود أن التقرير لم يعالج المزيج المتطور للقدرات الذي يحتاج إليه الصندوق لدعم الاستثمار في مجال الصحة الإنجابية في سياق تنمية القطاع الصحي. وأعربت الوفود عن أملها في أن تعالج الاقتراحات التي ستقدم في السنة التالية ذلك الموضوع وبوضوح أكثر. وأضافت الوفود أن تقرير السنة التالية ينبغي أن يقدم تفصيلا لتكاليف الترتيبات الحالية المقارنة بتكاليف الآليات البديلة مثل مراكز الموارد الإقليمية وذلك لضمان تلقي البلدان للمساعدة التقنية التي تحتاج إليها. وذكرت الوفود أنها لا تزال غير مقتنعة عموما بأن برنامج المشورة التقنية يوفر الوسيلة الفعالة لدعم تعزيز القدرات المؤسسية على أساس مستدام ومستمر.

٨٣ - وتحدث أحد الوفود بالنيابة عن وفد آخر أيضا فأعرب عن ارتياحه للمساهمات التي قدمها برنامج المشورة التقنية بما في ذلك في كل من إثيوبيا وغانا. وأكدت الوفود أن برنامج المشورة التقنية برنامج فريد لأنه يتكون من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة. وشددت الوفود وهي تلاحظ أن مجال السكان مجال معقد، على أهمية استخدام النهج المتعدد القطاعات في معالجة القضايا السكانية. وأكدت الوفود على الحاجة إلى بناء القدرة الوطنية وتساءلت عن إمكانية تعزيز الشراكة مع العناصر الإنمائية الأخرى على الصعيد الإقليمي في سياق التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولاحظت الوفود أن الدور الذي يضطلع به الأخصائيون التابعون لخدمات الدعم التقني لا يزال دورا غامضا واقترحوا مواءمة وظائف أخصائيي خدمات الدعم التقني مع زيادة التركيز على تقديم الدعم التقني لأفرقة الخدمات التقنية القطرية. وحثت الوفود الصندوق على إيجاد طرق جديدة لتعزيز الدعم التقني في المراحل الاستراتيجية لدورة البرمجة القطرية وطلبت أن يتناول التقرير المقبل البدائل المتمثلة في زيادة الاتصالات مع الجامعات والمؤسسات الأخرى ومجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية.

٨٤ - ولاحظ أحد الوفود أن التقرير قد تميز بالوصف وكان ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لقياس النتائج. ولاحظ الوفد أنه بالرغم من أن قائمة الأنشطة التي نفذها برنامج المشورة التقنية كانت قائمة مثيرة للإعجاب فإنه لم يتم تقديم تحليل أو تقييم متعمق. ولذلك فقد كان من الصعب التحقق من القيمة التي أضافها نظام برنامج المشورة التقنية. وأكد الوفد على أهمية بناء القدرة الوطنية.

٨٥ - وذكر أحد الوفود أنه بالرغم من انطباعه الجيد عموما عن برنامج المشورة التقنية فإن لديه بعض التحفظات على عنصر خدمات الدعم التقني ولاحظ أن القيمة المضافة لوظائف خدمات الدعم التقني لم يتم بيانها بشكل واضح وتساءل عن إمكانية قيام أفرقة الخدمات التقنية القطرية بوظائف خدمات الدعم التقني. وأضاف الوفد أنه سوف يواصل طرح الأسئلة عن تكاليف وفوائد النظام وتساءل عن إمكانية تحسين الفعالية بعدد أقل من الوظائف. ولاحظ أن كل فريق للدعم القطري يتألف في المتوسط من ١٢ وظيفة ممولة من الميزانية العادية وأن ذلك يبدو عددا كافيا لتقديم المساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية. وذكر الوفد أنه سيكون من المفيد إدراج ملاك موظفي برنامج المشورة التقنية في الوثيقة. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن خصائص الخدمات التقنية التي يقدمها برنامج المشورة التقنية إلى البلدان التي لا تتوفر لديها برامج قطرية يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان فريق الخدمات التقنية القطرية المقرر إنشاؤه في براتسلافا بسلوفاكيا قد أنشئ بالفعل.

٨٦ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لملاحظته زيادة التعاون بين أفرقة الخدمات التقنية القطرية وأخصائيي خدمات الدعم التقني وأعرب عن الأمل في زيادة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية الموجودة في الميدان. وحث الوفد على تعزيز تبادل المعلومات وإنشاء آلية للتعاون فيما بين الوكالات الشريكة في برنامج المشورة التقنية من أجل زيادة الوعي بالمشاكل السكانية. وذكر أنه من أجل زيادة فعالية أفرقة الخدمات التقنية القطرية ينبغي زيادة تنويع مجالات الاختصاص للأفرقة من أجل تلبية احتياجات البلدان المشمولة ببرامج. وذكر وفد آخر وهو يلاحظ أن توافر التمويل يعتبر شرطا أساسيا لتنفيذ البرامج أنه يتعين إقامة التوازن بين البرنامج القطري وبرنامج المشورة التقنية. وذكر الوفد أنه بسبب محدودية الموارد ينبغي تعزيز التعاون التقني مع منظومة الأمم المتحدة كما ينبغي استخدام خدمات الخبراء التقنيين الذين توفرهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي البحث عن زيادة التمويل لتعيين خبراء وطنيين وبذل الجهود لزيادة تدريب الخبراء. كما ينبغي استغلال تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات العصرية للحد من السفر. وأكد الوفد ضرورة استخدام الخبراء الوطنيين إلى أقصى مدى ممكن.

٨٧ - وصدر بيان مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية وهي الوكالات المشاركة في برنامج المشورة التقنية. وأكدت هذه الوكالات أن نظام المشورة التقنية يعمل بشكل جيد على الصعيد القطري بتقديم الدعم المنسق إلى البرامج القطرية. وكثيرا ما تتم الإشارة إلى برنامج المشورة التقنية كمثال للتعاون الفعال فيما بين وكالات الأمم المتحدة وكوسيلة ملائمة للعمل مع المنظمات غير الحكومية. وقد أثبت قدرته على تقديم المساعدة التقنية الموضوعية إلى البلدان من أجل بناء القدرات الوطنية وبطريقة مرنة وديناميكية. أما على صعيد الوكالات فقد لعب برنامج المشورة التقنية دورا حيويا في إدماج العناصر ذات الصلة بالسكان في عمل الوكالات المشاركة. إلا أن حالة الموارد في صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أدت إلى تأجيل عدد من الخطوات التنفيذية أو إلى إلغائها. وبالإضافة إلى ذلك تم تجميد العديد من الوظائف الأساسية في تنفيذ نهج شامل ومتعدد الاختصاصات بشأن القضايا السكانية وقارب معدل الشغور لوظائف خدمات الدعم التقني في الوقت الحاضر نسبة ٥٠ في المائة. وقد أعاق هذا العامل بشكل خطير الأداء السلس لنظام برنامج المشورة التقنية. وأعربت الوكالات عن أملها في رفع التجميد ولو جزئيا أثناء فترة السنتين الحالية.

٨٨ - وأعربت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) في ردها عن شكرها للوفود من أجل تعليقاتها الإيجابية والاقتراحات المفيدة التي قدمتها عن تقرير السنة التالية. ولاحظت

فيما يتعلق بملاك الموظفين أنه كان قد قُدّم في تقرير سابق وبسبب ضيق المكان لم يتم إدراجه في الوثيقة الحالية. وعلى كل ليس من الصعب تقديم الجدول إلى أعضاء مجلس الإدارة وهو في الواقع نفس الجدول الذي وافق عليه المجلس في السنة السابقة. كما لاحظت وهي ترد على الاستفسارات المتعلقة بعدم كفاية خدمات المشورة التقنية وكثرة أعباء أخصائيي أفرقة الخدمات التقنية القطرية أنه بسبب القيود المالية لم يتيسر ملء جميع وظائف برنامج المشورة التقنية. وبالرغم من ذلك فإن الصندوق يحاول حماية مجالات الأولوية ضمن هذه الأفرقة وسوف يبذل كل جهد ممكن لملء الوظائف الشاغرة عندما تتحسن الحالة المالية. ولاحظت فيما يتعلق باقتراح أحد الوفود المتعلق بضرورة أن يكون هنالك وظيفة واحدة لتقديم الخدمات التقنية لكل وكالة أن ذلك هو الواقع بالفعل نظرا للتجميد الحالي على التوظيف. ولاحظت أن الصندوق سوف ينظر في التقرير المقبل في إمكانية تقديم خدمات استشارية تقنية بطريقة أكثر فعالية تشمل الاعتماد على الموارد في المناطق. وأكدت أن بناء القدرة الوطنية واستخدام الخبراء الوطنيين عند توفرهم كان هو هدف برنامج المشورة التقنية منذ إنشائه. وقد صدرت توجيهات إلى أفرقة الخدمات التقنية القطرية للبحث عن الخبراء الوطنيين واستخدامهم بمن فيهم الموجودون في القطاع الخاص إلا أن ضيق وقتها لم يساعد على إقامة الاتصالات اللازمة داخل البلدان. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على تنقيح سجل بالخبراء الوطنيين والإقليميين ودون الإقليميين والدوليين.

٨٩ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى استخدام وقت أخصائيي أفرقة الخدمات التقنية القطرية بطريقة أفضل وأكثر انتظاما فذكرت أنهم يذهبون في بعثات عندما تطلبها البلدان. ويسعى الصندوق إلى تعزيز الروابط بين هذه الأفرقة والمكاتب القطرية والوحدة التقنية ذات الصلة في المقر الرئيسي للصندوق وأن مشاركة الأفرقة سوف يتم إدماجها على نحو منتظم في دورة البرمجة القطرية. وقالت وهي تلاحظ أن الصندوق يعمل على وضع جدول للإطار المنطقي لبرنامج المشورة التقنية إن عامل برنامج المشورة التقنية يصب مباشرة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية والدعوة وهما الاستراتيجيتان الرئيسيتان للإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكرت فيما يتعلق بالاستفسار عن المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان التي لا توجد لديها برامج قطرية مدعومة من جانب الصندوق أن الصندوق يسعى دائما لإتاحة المساعدة التقنية إلى تلك البلدان. وأكدت أن الموارد المالية محدودة للغاية وأن الدعم التقني يتسم بأهمية إضافية. ولاحظت أن فريق الخدمات التقنية القطرية الذي سيكون مقره براتسلافا بسلوفاكيا في طريقه للعمل وقد زود بأخصائيين من أفرقة الخدمات التقنية القطرية نقلوا من أفرقة في كاتاموندو ونيبال وعمان بالأردن.

٩٠ - أعرب مدير البرنامج في رده عن شكره للوفود على تعليقاتها البناءة وذكر أنها ستكون مفيدة في إعداد التقرير المقبل. وفيما يتعلق ببناء القدرات لاحظ أن تعزيز الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية على السواء يضطلع به برنامج المشورة التقنية. ولاحظ أن ثلث بعثات أفرقة الخدمات التقنية القطرية تكرّس مباشرة لبناء القدرات بما في ذلك تنمية المؤسسات. وذكر أن استخدام الخبراء الوطنيين يمثل أهمية كبيرة. إلا أنه يصعب في بعض الأوقات تعيين خبراء وطنيين يعملون في الخدمة الحكومية. كما أن بعض الحكومات تطلب في بعض الأحيان الخبرة الدولية بصفة خاصة. ولاحظ أن مجال الخبرة يختلف من منطقة إلى أخرى حيث تستخدم بعض المناطق عددا أكبر من الخبراء الوطنيين ولا سيما من الجامعات. وذكر أن برنامج المشورة التقنية لا يزال يواصل تعاونا إقليميا ناجحا بما في ذلك مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى ومع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. فعلى سبيل المثال انتدب برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز سبعة مستشارين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأفرقة الخدمات التقنية القطرية.

٩١ - ولاحظ فيما يتعلق بالإشارة إلى الاستفسار المتعلق بالقيمة الإضافية لخبراء خدمات الدعم التقني أنها تمثل جزءا مهما في النهج المتعدد التخصصات والمشترك بين الوكالات لنظام برنامج المشورة التقنية. ويقدم أخصائيو خدمات الدعم التقني الدعم التقني لمستشاري أفرقة الخدمات التقنية القطرية ويقومون بتنظيم الاجتماعات وتقديم المعلومات بشأن القضايا الآخذة في الظهور ونقل المعلومات والتحليلات إلى تلك الأفرقة وإلى المكاتب القطرية. ويقوم أخصائيو خدمات الدعم التقني داخل منظماتهم بمناصرة القضايا السكانية ويمثلون عناصر مهمة في الدعوة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولاحظ المدير في الرد على استفسار آخر أنه في الوقت الذي لم يقدم فيه تحليل لتكلفة وفوائد نظام برنامج المشورة التقنية فقد جرت تقييمات مستقلة لبرنامج المشورة التقنية. وذكر أن التقرير المقبل سوف يشمل تحليلا عن كيفية استخدام الخبرة الفنية الوطنية.

٩٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات برنامج المشورة التقنية (DP/FPA/2000/16).

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٣ - كان معروضاً على المجلس التنفيذي برنامجان قطريان مقترحان: ''تقديم المساعدة إلى حكومة كمبوديا'' (DP/FPA/KHM/2)؛ و ''تقديم المساعدة إلى حكومة فييت نام'' (DP/FPA/VNM/6). وحيث أنه لم ترد أي طلبات لمناقشات مستقلة، وفقاً للمقرر ١٢/٩٧،

وافق المجلس دون مناقشة على البرنامجين القطريين التاليين: ''تقديم المساعدة إلى حكومة كمبوديا'' (DP/FPA/KHM/2)؛ و ''تقديم المساعدة إلى حكومة فييت نام'' (DP/FPA/VNM/6).وعقب الموافقة، فتح الباب للتعليقات والأسئلة ذات السمة العامة.

٩٤ - وأعرب نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة عن خالص تقديره للمجلس التنفيذي لموافقته على البرنامج القطري (DP/FPA/VNM/6). وشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على كافة المستويات، بالمقر والمستوى الإقليمي والقطري، لتعاونه مع حكومة فييت نام ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين في فييت نام. وأعرب عن عميق امتنانه للمديرة التنفيذية للصندوق على قيادتها وعلى التزامها بمساعدة بلده. وذكر أنه مما يبعث على الرضا أن المساعدة التي قدمها الصندوق إلى فييت نام، التي بدأت في السبعينات، قد حققت أثراً ملموساً وإيجابياً في رفاه الشعب الفييتنامي. وشدد على أن هذا البرنامج القطري الذي أجيز لتوه يتسق مع سياسات حكومته وأولوياتها وأنه أعد بتشاور وثيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. ويتسق البرنامج القطري مع التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومقررات المجلس التنفيذي. ولاحظ أن البرنامج القطري يتفق أيضاً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض نتائج المؤتمر بعد انقضاء خمس سنوات. ولاحظ أنه عند تنفيذ البرنامج ستولى أهمية خاصة لأوجه النجاح التي تحققت في الماضي. وأكد من جديد الملاحظة التي أبدتها المديرة التنفيذية في دورة سابقة والتي مفادها أن الدعوة دون تحسين للخدمات ستكون تبديدا. وركز على أن حكومة فييت نام ملتزمة بقوة بالأنشطة الفعالة القائمة على النتائج في مجال السكان والتنمية وأشار إلى أن الحكومة قد زادت الاستثمار في برامج السكان والصحة، بما في ذلك من خلال تقديم قروض تحصل عليها من البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. وأشار إلى أن نفقات الحكومة قد زادت بنسبة ١٤٠ في المائة في مجال التعليم وتضاعفت في مجال الصحة، بزيادة قدرها خمسة أضعاف في الإنفاق على تنظيم الأسرة. وأشار إلى أن فييت نام لا يزال بلداً فقيراً ويواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ودعا إلى قدر أكبر من التعاون مع الصندوق وشركائه وأكد أن هناك حاجة إلى المزيد من الموارد للحفاظ على المكاسب التي تحققت في الماضي.

٩٥ - ورحبت عدة وفود أخرى بالموافقة على البرنامجين القطريين. ولاحظ أحد الوفود أن تدخلات للصندوق في فييت نام كانت ذات فعالية أكبر وأسهمت في تنمية البلد. وأضاف الوفد نفسه أنه سيكون من المفيد للصندوق أن يضع أيضا في الاعتبار مسائل أخرى مثل التحضر والهجرة والبيئة (بما فيها التلوث الحضري) وارتباطها بالمسائل السكانية. وبالإشارة إلى البرنامج القطري لكمبوديا، ذكر الوفد أن المسار الصحيح قد اتخذ فيما يتعلق

باستراتيجية السكان، ولاحظ أن أثر البرنامج سيعتمد على تعبئة موارد كافية له. وأشاد الوفد بالتعاون بين البرنامج الذي يتلقى المساعدة من الصندوق وبرنامج التعاون التابع لبلده في كمبوديا.

٩٦ - وفي حين ذكر وفد آخر أن لدى بلده برامج مساعدة ثنائية كبيرة في كل من كمبوديا وفييت نام، فقد شدد على أهمية ضمان أن تكون برامج الصندوق مكملة لعمل الشركاء الإنمائيين الآخرين وليس تكراراً لها. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون تركيز الصندوق على بناء قدرات المركز الوطني لتعزيز الصحة في كمبوديا مكملاً لمشروع الرعاية الصحية الذي أقامه بلده في كمبوديا. وأيد الوفد هدف البرنامج القطري لفييت نام ومقاصده وأعرب عن سروره لملاحظة أن وكالات الأمم المتحدة في فييت نام قد نسقت دوراتها البرنامجية. وذكرت الوفود أنه كان يجدر تضمين الوثيقة (DP/FPA/VNM/6) تفاصيل أدق بشأن طرق تحقيق أهداف البرنامج. وقال إن الوفد سيرحب، على سبيل المثال، بتقديم إيضاح عن تصور الصندوق لدور الدعوة في الواقع العملي.

٩٧ - وفيما يتعلق بكمبوديا، ذكر أحد الوفود أن بلده يعلق أهمية خاصة على مجال السكان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وخاصة بالنظر إلى الزيادة الهائلة التي حدثت مؤخراً في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كمبوديا. ولاحظ الوفد أن حكومته أرسلت، في حزيران/يونيه، بالتعاون مع بلد مانح آخر، بعثة مشتركة إلى كمبوديا، في إطار مبادرة القضايا العالمية المتعلقة بالسكان والإيدز (البرنامج المشترك للمبادرة). ولاحظ الوفد أن بلده سيتابع، بتعاون وثيق مع البلد المانح الآخر، نتائج البعثة ويساهم في تعزيز الصحة الإنجابية في كمبوديا. وأعرب الوفد عن أسفه لأن الميزانية المخصصة للبرنامج القطري لكمبوديا قد خفضت نتيجة للوضع التمويلي الأخير للصندوق وأعرب عن أمله في أن تزيد ميزانية البرنامج المخصصة لكمبوديا بمجرد تحسن الوضع التمويلي للصندوق. وأضاف أن بلده يعتزم المساعدة في أنشطة البرنامج القطري للصندوق في كمبوديا عن طريق استخدام مساعدته الإنمائية الرسمية الثنائية لذلك البلد.

٩٨ - ولاحظ أحد الوفود، الذي تحدث أيضاً باسم وفدين آخرين، أن مزيداً من التوسع مطلوب بشأن طبيعة التعاون بين شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشادت الوفود بالتركيز على تلبية احتياجات الصحة الإنجابية للرجال والنساء، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذكرت الوفود أنها كانت تفضل الحصول على المزيد من المعلومات بشأن التنسيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، وخاصة البنك الدولي. وذكرت

الوفود أنه سيكون من المهم بالنسبة للبرامج المستقبلية توضيح كيفية تداعم برامج مختلف الشركاء.

٩٩ - وقدم وفد آخر تعليقات تقنية إلى كلا البرنامجين القطريين. وفيما يتعلق بالبرنامج القطري لكمبوديا، لاحظ الوفد أن مسائل الصحة الإنجابية قد عولجت على نحو شامل، وأعرب عن أمله في أن تؤدي زيادة الحصول على خدمات جيدة لتنظيم الأسرة إلى انخفاض في معدلات الإجهاض العالية. وشجع الوفد الصندوق على القيام بدور الدعوة بقدر أكبر في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا للانتشار الخطير للوباء في كمبوديا. وفيما يتعلق بالأنشطة التي تستهدف المراهقين، سأل الوفد عما إذا كانت السلع المتعلقة بالصحة الإنجابية ستوفر في إطار البرنامج المقترح بالإضافة للمعلومات والتثقيف والمشورة. وسأل الوفد عن الخطط الملموسة القائمة لتوفير الدعم من المانحين من أجل لوازم منع الحمل بعد عام ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بمسألة المشورة المقدمة من الأقران، وجه الوفد الانتباه إلى دراسات حديثة مولتها مؤسسة باثفايندر الدولية أوضحت أن المراهقين يميلون إلى الثقة في المشورة التي يقدمها الراشدون أكثر من ثقتهم في مشورة الأقران بشأن مسائل الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بالرصد والتقييم، سأل الوفد عن سبب عدم تتبع مؤشر ''عدد الزبائن المستفيدين'' الهام. وذكر الوفد نفسه أنه أعجب بالبرنامج القطري لفييت نام وأشاد بالصندوق للعمل الذي اضطلع به للمساعدة في تعداد السكان والمساكن الذي عزز قدرة المكتب العام للإحصاء. وسأل الوفد عما إذا كانت المناطق الجغرافية التي يستهدفها الصندوق هي نفس المناطق التي تستهدفها اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وطلب الوفد أيضاً إيضاحاً بشأن ما إذا كانت أنشطة الصحة الإنجابية التي يدعمها الصندوق تعد جزءاً من جهود الرعاية الصحية الأولية التي تدعمها اليونيسيف. ونظرا لأن خفض الوفيات النفاسية يمثل هدفاً هاماً لكلا المنظمتين، أبدى الوفد رغبته في معرفة المزيد عن تنسيق أنشطتهما. وقدم الوفد اقتراحاً مفاده أن اتخاذ موقف أكثر إقداماً في الدعوة قد يكون مناسباً نظرا للمعدلات الحالية للإجهاض والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإصابات الجهاز التناسلي. وطلب الوفد معرفة المزيد عن برامج الدعوة المحددة، بما في ذلك توفير المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين والشباب الراشدين غير المتزوجين.

١٠٠ -وشكرت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ المجلس التنفيذي على الموافقة على البرنامجين القطريين وعلى الملاحظات المفيدة التي قدمتها عدة وفود. وأكدت من جديد أن كلا البرنامجين يتسق مع الخطط الإنمائية للحكومتين المعنيتين وأنهما أعدا بتشاور وثيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأمم المتحدة والوكالات المانحة. وقد استرشد إعداد

البرنامجين بأعمال التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد نسقت دورات البرنامجين مع دورات اليونيسيف والبرنامج الإنمائي، وسيكون البرنامجان مكملين لبرامج التعاون التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

١٠١ - وشملت المسائل المشتركة التي عولجت في البرنامجين المدعومين من الصندوق التزايد السريع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وارتفاع معدلات الإجهاض، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وانخفاض مشاركة الذكور في تنظيم الأسرة، وقلة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالصحة والخدمات الإنجابية والجنسية للمراهقين. وأكدت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ للمجلس التنفيذي أن المكاتب القطرية المعنية ستنسق، في تنفيذ البرامج، مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وسائر الوكالات، وتتعاون معها من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن لإنجاز البرامج مع تقليل الازدواجية والتداخل في التغطية الجغرافية والموضوعية من أجل توفير أفضل البرامج الممكنة لكمبوديا وفييت نام. وفيما يتعلق بموضوع الإمدادات من الوسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية، ذكرت أن الصندوق سيقدم المساعدة لتعزيز القدرة الوطنية على التنبؤ بالاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة تلك الوسائل وتوزيعها بطريقة فعالة. وفي كلتا الدولتين، ستلبي الجهات المانحة الأخرى بصورة أساسية الاحتياجات من وسائل منع الحمل. وفي حالات نادرة، إذا تطلب الأمر، سيحاول الصندوق الاستجابة للحاجة غير الملباة. وسيساعد الصندوق أيضاً كلا البلدين في تنفيذ برامج التسويق الاجتماعي وفي الاتصال بعدة جهات مانحة من أجل كفالة الإمداد المنتظم للبرنامجين بالوسائل الخاصة بالصحة الإنجابية.

١٠٢ - وبالإشارة إلى البرنامج القطري لكمبوديا، وافقت على ضرورة اضطلاع الصندوق بدور أكبر في الدعوة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولإدراج مؤشرات رصد حسبما هو مقترح. وأضافت أن الصندوق أحاط علماً بالإشارة إلى الدراسة التي أجريت مؤخراً والتي مولتها مؤسسة باثفايندر الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالمراهقين وسيقوم بالمتابعة مع الأطراف ذات الصلة. وأشارت إلى أن البرنامج المقترح يعتزم إشراك قادة المجتمع المحلي، وزعماء القرى، والآباء، والمعلمين، والرهبان، فضلاً عن المثقِّفين الأقران من الذكور والإناث لزيادة دعمهم لمسائل الصحة الإنجابية للمراهقين. ورداً على التعليق الذي أدلى به أحد الوفود والمتعلق بقلقه بشأن تخفيض ميزانية البرنامج لكمبوديا، أشارت إلى أنه إذا زادت إيرادات الصندوق، فمن المحتمل أن تستفيد كافة البرامج التي يدعمها في كافة البلدان بما فيها كمبوديا. وأضافت أن الصندوق يتطلع إلى العمل مع حكومة الوفد من أجل تعزيز الشراكة لمواجهة قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كمبوديا. وفيما يتعلق بالسؤال المتصل بتعاون الصندوق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، أشارت إلى أن الصندوق

سيتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الألمانية للتعاون التقني في إصلاح قطاع الصحة؛ ومع اليونسكو واليونيسيف في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين وتثقيفهم؛ ومع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وحكومة اليابان في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستركز مساعدة الصندوق بصفة أساسية على بناء القدرات من خلال التدريب والمساعدة التقنية، وتوفير المشورة بشأن السياسات، وتعزيز وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات المقدمة.

١٠٣ -وفيما يتعلق بالبرنامج القطري في فييت نام، لاحظت مديرة شعبة آسيا والمحيط والهادئ أن الصندوق ظل يعمل بصورة وثيقة مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتكملة مساعدتهما. وأردفت أن برنامجي الصندوق واليونيسيف يمثلان جزءاً من جهود الرعاية الصحية الأولية: حيث يركز الصندوق على الصحة الإنجابية للمراهقين، والشباب الراشدين، والرفقاء المقبلين على الزواج، والحوامل، وعلى الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة، وأثناء الولادة، وما بعدها، بينما تركز اليونيسيف على الإمداد بالمياه في الريف، والصرف الصحي، والتغذية، والتحصين، وتعليم الأطفال. ويعمل الصندوق واليونيسيف معا في تسع محافظات حيث تدعم كلا المنظمتين تنفيذ التدخلات المتعلقة بصحة الأمهات. وفضلاً عن ذلك، يتعاون الصندوق واليونيسيف مع منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في نهج استراتيجي مشترك لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل وفي برنامج مشترك سينفذ في أربع محافظات تجريبية ابتداء من عام ٢٠٠١. ولاحظت مديرة شعبة آسيا والمحيط الهادئ أن الصندوق قد أبرم مذكرتي تفاهم مع البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي لتحديد مجالات التعاون فيما بينهم في قطاع الصحة في فييت نام. ووافقت على الاقتراح الداعي إلى ضرورة اتخاذ موقف أكثر إقداماً في الدعوة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإصابات الجهاز التناسلي، والإصابات المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ولتقليل المعدل العالي لحالات الإجهاض. وأضافت أن ممثل الصندوق في فييت نام يرأس حالياً الفريق المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يجري من خلاله التشجيع على بذل جهود منسقة لمواجهة الوباء. وأشارت إلى أن الصندوق قام، على صعيد الدعوة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز ومنتدى آسيا للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية، بإشراك برلمانيين فيتناميين في الاجتماع الأخير لبلدان شرق وجنوب شرق آسيا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي. ونظم الصندوق حملات بوسائط الإعلام لإيجاد الوعي ونشر المعلومات على مستوى القاعدة الشعبية من خلال وسائل مثل خطوط الهاتف المباشرة، وأندية الشباب، ومقاهي التزويد

المجاني بالواقيات الذكرية. وفي الختام، وجهت الشكر إلى حكومتي كمبوديا وفييت نام على التزامهما العميق بالتنمية الاجتماعية السريعة ولاحظت أن مدخلات الصندوق قد أحدثت تغييراً وسيُحقق مزيد من التقدم من خلال تنفيذ البرنامجين الجديدين.

وداع المديرة التنفيذية

١٠٤ -ذكر رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية، متحدثا باسم المجلس بأكمله، أن الدكتورة نفيس صادق قد أثرت في حياة الكثيرين في كل منطقة من مناطق العالم خلال فترة سنوات عملها مع الصندوق. فهي قد مدت يد المساعدة للمحتاجين وناصرت بقوة الصحة الإنجابية والإنصاف والمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وأسمعت صوت النساء اللائي لا صوت لهن في سائر أنحاء العالم. وأسمعت صوتها في مراكز السلطة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وشدد على أن تصور وعمل الدكتورة صادق ظلا على الدوام يستمدان جذوتهما من تحقيق حياة أفضل للجميع أسرا وأفرادا. كما ظلت على الدوام ترى للتنمية المستدامة وجها إنسانيا. وفي استلهام حق لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شجعت البرامج والاستراتيجيات التي تركز على السكان. ودعمت بحماسة متقدة، محو الأمية بالكامل وشددت على أهمية تعليم الفتيات ودعت إلى إشراك المرأة في معالجة مسائل الصحة الإنجابية وتحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وشددت دون وجل على ضرورة تناول موضوع الصحة الإنجابية بين المراهقين بما في ذلك الاهتمام بالاستراتيجيات والبرامج التي تركز على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وركزت الاهتمام أيضا على المسائل الآخذة في البروز في الوقت الراهن مثل الشيخوخة والهجرة الدولية التي تؤثر على البرامج والبلدان المانحة في وقت واحد. ولم تتردد قط في أن تحث المجتمع الدولي على تعبئة مزيد من الموارد لمعالجة قضايا السكان والتنمية بغية تحقيق حياة أفضل للجميع.

١٠٥ -ولاحظ الرئيس أن الصندوق قد نما، بقيادة الدكتورة صادق وتوجيهها، من صندوق استئماني بسيط إلى أكبر مصدر للمساعدة المتعددة الأطراف المقدمة لبرامج السكان. وبفضل التزامها الشخصي بالإنصاف والمساواة بين الجنسين، تشكل النساء اليوم ٤٦ في المائة من موظفي الصندوق في الفئة الفنية و ٦٠ في المائة من إدارته العليا. وهي نسب لم تتحقق في أي جزء آخر من منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنها أيدت بعزم عملية إصلاح الأمم المتحدة وشاركت بفاعلية وحيوية في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وظل الصندوق يسعى دوما، بقيادتها، إلى تعزيز شراكاته مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، مستثمرا في ذلك المجالات التي حقق فيها مزايا نسبية. وكانت حيوية

الدكتورة صادق وتصميمها ملموسين في الشراكات الاستراتيجية التي أقامها الصندوق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة والقادة الدينيون والتقليديون وسائر أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة في ميدان السكان والتنمية. وذكر الرئيس أن ما تتمتع به الدكتورة صادق من قيادة بصيرة وفكر ثاقب وشخصية جذابة عطوفة والتزام صادق بتعزيز رفاه النساء والرجال والأطفال في سائر أنحاء العالم سيظل حاضرا في الذاكرة. واختتم الرئيس حديثه شاكرا للدكتورة صادق قيادتها البصيرة وشراكتها الوثيقة مع المجلس التنفيذي. وتمنى لها نجاحا عظيما في جميع أعمالها المقبلة.

١٠٦ -وقالت نائبة رئيس المجلس التنفيذي وممثلة بوتسوانا، متحدثة باسم الدول الأفريقية، إن المجموعة الأفريقية تود أن تعرب عن تقديرها الصادق للدكتورة صادق لقيادتها الصندوق وتفانيها في خدمته على مر السنوات. وشكرت الدكتورة صادق على جهودها الدؤوبة في الدعوة لمسائل السكان والتنمية ولجعلها الصحة الإنجابية وحقوق المرأة والرجل في الطليعة دائما وعدم سماحها مطلقا بأن تكون في المؤخرة. وأشارت إلى عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده التي أمضت فيها الدكتورة صادق ليال طوال في الأمم المتحدة مع الوفود، موجهة المفاوضات سعيا إلى كفالة الاهتمام الدائم باحتياجات المرأة والطفلة. وشددت على أن الدكتورة صادق قد أصبحت صديقة جليلة الشأن للمنطقة الأفريقية وأنها ساعدت البلدان الأفريقية طوال السنوات التي أمضتها في الصندوق على مناقشة مسائل جرى العرف على اعتبارها ''محظورة'' مثل الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين التي تتمتع اليوم بأولوية عالية لدى معظم الحكومات في المنطقة والمجتمع المدني بسبب ازدياد عدد الشباب بين السكان وبروز مشاكل أخرى ذات صلة بالصحة. وأشادت بالدكتورة صادق لدورها في السعي إلى إقامة شراكات ''ذكية'' بين الصندوق والمؤسسات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تصب جميعها في الجهد المبذول لرفع مستوى موارد الصندوق. وتمنت للدكتورة صادق التوفيق في مساعيها المقبلة وأعربت عن ثقتها في أن الدكتورة صادق ستظل داعية تناصر مسائل السكان والتنمية لسنوات عديدة مقبلة.

١٠٧ -وذكر نائب رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم بالنيابة لفييت نام، متحدثا باسم الدول الآسيوية، أن الدكتورة صادق من الشخصيات العامة التي أسهمت إسهاما عظيما في التنمية في القرن العشرين وظلت تسعى بانتظام لإضفاء طابع إنساني على التنمية. وتخلف الدكتورة صادق وراءها صندوقا متينا. وطوال السنوات الـ ١٣ التي تولت فيها منصب المديرة التنفيذية للصندوق، أسدت لسكان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ولسكان العالم بأجمعه

خدمة جليلة. فقد أحدثت جهودها الدؤوبة لتوجيه انتباه قادة العالم والجمهور للقضايا الحيوية تغييرا كبيرا في نظرة الناس في كل مكان إلى السكان والتنمية. وتصدت الدكتورة صادق بثبات للمسائل الخلافية وجعلت من نفسها الداعية الأولى في العالم لكفالة تمتع الأزواج والأفراد بصحة إنجابية جيدة طوال حياتهم. وقد زارت الدكتورة صادق بلده وبلدان أخرى في منطقته عدة مرات وأثار إدراكها العميق ومعارفها إعجاب جميع من التقوا بها. وأشار إلى أن الدكتورة صادق قد أحدثت تأثيرا عميقا في آسيا، أكثر القارات سكانا، وأنه يشعر بالاعتزاز لانتمائها إلى آسيا. وذكر أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان من إنجازات الدكتورة صادق الفذة أثناء عملها مديرة تنفيذية. وطوال السنوات التي أعقبت مؤتمر السكان والتنمية، كانت الدكتورة صادق سباقة إلى السعي لتحقيق أهداف المؤتمر. ونوه بإسهامات الدكتورة صادق الجليلة في عمل المجلس التنفيذي وأشار إلى أنها ظلت دائما في ما تقدمه من عروض للمجلس التنفيذي وفي ردها على أسئلة وتعليقات أعضاء المجلس أمينة ومنفتحة لا تعرف المواربة. وشكر الدكتورة صادق على مساهماتها في رفاه سكان بلده وبلدان منطقته الأخرى، ولا سيما النساء والأطفال، وتمنى لها التوفيق في جميع أعمالها المقبلة.

١٠٨ -وأشادت ممثلة الجمهورية التشيكية، متحدثة باسم دول شرق أوروبا، بالإنجازات الفريدة التي حققتها الدكتورة صادق وأشارت إلى أنها قد جعلت من صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامجا من برامج الأمم المتحدة يتصف بالفعالية ويتمتع بالنفوذ وذلك من خلال عمليتي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر. وقالت إن الدكتورة صادق ظلت، طوال فترة عملها، مدافعة جليلة بشأن صحة المرأة وحقوقها. وناصرت بشجاعة الصحة والحقوق الإنجابية منذ أن بدأت عملها الطبي طبيبة مدنية في أقسام النساء والأطفال في مستشفيات باكستان العسكرية. وظلت منذ ذلك الحين ملتزمة التزاما راسخا بالتمكين للمرأة والعمل على إزاحة جميع العقبات الحالية التي تحول دون اشتراكها التام والمتساوي في المجتمع. وكان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية معلما بارزا في مجرى حياة الدكتورة صادق المهنية الحافلة بالإنجازات أصلا. فقد اغتنمت الفرصة كاملة، بصفتها أمينة عامة للمؤتمر، لعرض قضايا المرأة على المجتمع الدولي. وأشارت ممثلة الجمهورية التشيكية إلى أن تدهور حالة كثير من النساء في أوروبا الشرقية بعد زوال الشيوعية في المنطقة، من جراء تفشي البطالة والتقلبات الاقتصادية واندلاع الصراعات أمر معروف بصفة عامة. لقد أدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان، بقيادة الدكتورة صادق الحصيفة، فورا الاحتياجات الجديدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وسعى لتلبيتها ببدء تنفيذ برامج جديدة لتقديم المساعدة في الوقت المناسب. وأضافت أن الدكتورة صادق ظلت، رغم تقلدها مناصب رفيعة لوقت طويل، امرأة بمعنى الكلمة تعرض وجهات نظر المرأة للنقاش برؤية واضحة

وشجاعة لا تعرف الوهن. وقد كرست حياتها لإسماع صوت المرأة في جميع أرجاء العالم. وشجعت المرأة على المطالبة بحقوقها وحفزت الرجل على تطوير وضع المرأة. وشكرت، باسم بلدان مجموعتها، الدكتورة صادق على تفانيها الفريد وعلى عملها الدؤوب وقيادتها البصيرة وتمنت لها التوفيق في السنوات القادمة.

١٠٩ -واسترجع نائب رئيس المجلس التنفيذي، الممثل الدائم لغواتيمالا، متحدثا باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، بطريقة يخالطها الحنين، ذكرى الزمالة الطويلة التي ربطته بالدكتورة صادق والتي تعود بدايتها إلى ما قبل توليها منصب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وذكر أن سجل أعمال الدكتورة صادق يستلفت الأنظار. ولا ريب في أن الصندوق ''قام بدور حاسم'' رغم الصعوبات التي تعين عليها مواجهتها والتي يمتد نطاقها من القيود المالية إلى العواقب التي كان عليها تحملها بسبب معالجتها موضوعا في مثل حساسية سياسة السكان. وهو أمر يتضح للعيان في الأنشطة المستمرة في مجال الصحة الإنجابية في بلدان عديدة وفي التأثيرات الواسعة النطاق التي أحدثها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض المؤتمر. ولا شك في أن تأثير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان عظيما في إقامة صلة بين السكان والتنمية وفي أنه أثر بشدة في أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة. وبقيادة السيدة صادق، تمكن الصندوق من الجمع، بطريقة خلاقة، بين أنشطته التنفيذية ودعوته إلى تحقيق أهداف محددة في مضمار السكان والتنمية. وقد تم ذلك كله دون إغفال وقوع تلك الأنشطة في سياق أوسع نطاقا يتمثل في الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع به في العالم.

١١٠ -واختتم حديثه شاكرا الدكتورة صادق على جميع ما فعلته من أجل الأمم المتحدة بوجه عام والصندوق بوجه خاص. وتمنى لها الكثير من التوفيق فيما تضطلع به من أنشطة في المستقبل.

١١١ -وأعرب نائب رئيس المجلس التنفيذي وممثل اليابان، متحدثا باسم دول أوروبا الغربية ودول أخرى، عن عميق تقديره للدكتورة صادق لما قامت به من عمل فذ وما أبدته من التزام متين بمسائل السكان والتنمية طوال العقود الثلاثة الماضية التي عملت خلالها في الصندوق ومن ضمنها ١٣ سنة قضتها مديرة تنفيذية له. ولدى إشارته إلى أن مسألة السكان من أكبر القضايا التي تواجه البشرية، ذكر أن الدكتورة صادق هي التي تمكنت من جعل مسائل السكان، والصحة الإنجابية، بوجه خاص، في مركز الصدارة من ضمير المجتمع الإنساني لما لها من تأثير جوهري على نوعية حياة المرأة والرجل والطفل. فإلى الدكتورة صادق يرجع الفضل في إيلاء مسألة السكان الأولوية القصوى في التعاون الدولي من أجل

التنمية وفي المساعدات الإنسانية. ولأن الدكتورة صادق طبيبة بارعة أمعنت التفكير في مستقبل الجنس البشري، فإنها أصبحت نصيرة الضعفاء والمحتاجين. وطوال عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومتابعته واستعراضه بعد مضي خمس سنوات في الدورة الاستثنائية المعقودة في عام ١٩٩٩، كان لها دور حيوي في اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفي تنفيذه. وفي معرض التشديد على ما حققته من إنجازات في مضمار تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بما في ذلك الصحة الإنجابية للمراهقين، أشار إلى أن الإنجازات في تلك المجالات لم تتحقق إلا بفضل جهود الدكتورة صادق الدؤوبة بما في ذلك ما بذلته من جهد لدفع الصندوق لإقامة شراكات استراتيجية. وأشار إلى أنها اتسمت على الدوام بالصراحة والجرأة في معالجة المسائل التي تواجه الصندوق، مما مهد السبيل للمجتمع الدولي ليتعامل مباشرة مع الواقع الذي تواجهه النساء والأطفال في العالم بأسره. وبفضل ما تتمتع به من إنسانية، سعت إلى استمالة قلوب الوفود للأمم المتحدة. وتمنى لها، باسم جميع شعوب بلدان مجموعته، نجاحا عظيما في مساعيها في المستقبل.

١١٢ -وذكر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مغادرة الدكتورة صادق أمر لا يأسف له المجلس التنفيذي للصندوق فحسب بل منظومة الأمم المتحدة برمتها. فالدكتورة صادق لم تكن مجرد صديقة وفية للأمم المتحدة ومدافعة جليلة عنها، بل كانت محركا حقيقيا للتغيير. فهي، كأول امرأة تترأس وكالة رئيسية من وكالات الأمم المتحدة، ظلت تشق المسالك غير المألوفة بالأصالة عن نفسها وبصفتها داعية فعالة وبليغة البيان لا تعرف الكلل والملل لحقوق المرأة في كل مكان. وقد اشتهرت الدكتورة صادق عن جدارة، كموظفة مدنية دولية رفيعة الشأن ومديرة قديرة، بالصلابة وبالنزاهة أيضا وبالجرأة والجهر بالرأي - ولكن كانت تفعل ذلك على الدوام في المسائل الجديرة بذلك وبطريقة وفي سياق يخدمان المثل والقيم الأوسع التي يتمسك بها الجميع. وفي معرض إشارته إلى البيان البارز الذي أدلت به الدكتورة صادق أمام الجمعية العامة في الاستعراض الخماسي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ذكر أن كلماتها وحماستها كان لهما دور كبير جدا في دفع الوفود إلى قبول وثيقة تعبر بوضوح عن احتياجات وتطلعات المرأة في الشمال والجنوب والصغار والكبار والأغنياء والفقراء. ولاحظ أن هذا العمل لم يكن معزولا، مشيرا إلى أن الدكتورة صادق عرفت بنجاحاتها الدولية العديدة التي نالت التقدير الدولي من أجلها، وأبرزها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي تمكنت فيه، رغم العقبات، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما للمسائل السكانية من أهمية بالغة في معالجة المشاكل العالمية الأوسع نطاقا. ورغم المقاومة الشديدة التي أبداها بعض من كانوا يسعون إلى التقليل من شأن حقوق المرأة متسترين بلباس الدين

والثقافة، تمكنت من أن تسلك طريقا وسطا بين أكثر المواقف تشددا وأكثرها محاباة للمرأة التي شهدها مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة.

١١٣- وأبرزَ ما أسهمت به الدكتورة صادق، بتفانٍ مماثل، في أعمال الأمم المتحدة الداخلية الأعم خلال فترة صعبة جدا من الناحيتين المالية والإدارية. وقال إن ما أظهرته من حكمة وخبرة مرارا وتكرارا قد ساعد على إيجاد الحلول والمضي قدما في طريق الإصلاح لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر استجابة ومرونة. وقال إن الدكتورة صادق دافعت دون كلل عن رسالة مفادها أن الأسرة الصغيرة وإبطاء النمو السكاني يساعدان على محاربة كل من الفقر واعتلال الصحة والأمية. وقد أظهرت شخصيا، من حيث المبدأ وفي الممارسة العملية، كيف ولماذا يعد تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ضروريين، بحد ذاتهما ولما لهما من أثر على التنمية. وأشار إلى أن الدكتورة صادق قد أظهرت مرة بعد أخرى شجاعة قناعاتها والتزامها القوي بنهوض المرأة والبشرية، وهو شعور تولّد لديها نتيجة لخبرتها الشخصية لكونها امرأة تعمل في الميدان المهني وتحافظ على ارتباطها بالجذور. وختم كلمته قائلا إنه يصعب عليه وعلى العديد من زملائه في منظومة الأمم المتحدة وبين الحكومات أن يتصوروا صندوق الأمم المتحدة للسكان دون الدكتورة صادق. ولكنه أعرب عن اعتقاده بأن الرؤيا التي نشرتها والمثال الذي قدّمته سيستمران في الصندوق وفي الأمم المتحدة، مما يجعلهما أقوى من ذي قبل. وأعرب أيضا عن سروره لقبول الدكتورة صادق القيام بدور الشخصية البارزة للسنة الدولية للمتطوعين طوال سنة ٢٠٠١.

١١٤- وتكلّم عدد من أعضاء الوفود وشكروا الدكتورة صادق على إسهاماتها العديدة في ميدان السكان والتنمية وتمنوا لها النجاح الوافر في المستقبل.

١١٥- ثم ألقت الدكتورة صادق الكلمة الوداعية التالية أمام المجلس التنفيذي:

”لقد انقضى أكثر من ١٣ سنة منذ أن حضرت أمامكم للمرة الأولى بصفتي المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأذكر أنني كنت شديدة التوتر، مع أنني عرفت من قبل كمديرة تنفيذية مساعدة العديد من أعضاء مجلس الإدارة (كما كان آنذاك). إلا أن المجلس أبدى الكثير من التفهم والدعم وألقيت خطابي دون مصاعب تذكر. ولا بد أن اقول إنه كان ينتابني قدر طفيف من الارتباك كلما خاطبتكم، لا لأنني كنت أخشى الانتقاد، وإنما لأنني كنت أقدّر دائما أهمية كلامي إليكم. ولم تنحصر اجتماعاتنا يوما في الشكليات. فقد أبدى كل واحد منكم اهتمامه الشخصي بالعمل الذي يقوم به صندوق السكان، وأنا أعرف بأنكم قد أوليتم كل الانتباه لتقاريري.

والآن، وبالرغم من توطد المعرفة بيننا، ينتابني الارتباك مجددا بعض الشيء وأنا أخاطبكم للمرة الأخيرة. ونحن نعرف بعضنا بشكل أفضل هذه المرة، وأنا متيقنة من دعمكم لي. ولكنه آخر خطاب ألقيه أمامكم، ولا بد لي في نهايته من أن أودعكم. وهذا توقيت جيد لي لكي أترككم. فأنتم تقدّرون عملي وتؤيدونه. وتعتبرون أنني نجحت في أداء مهمتي على وجه العموم. وقد يعتقد بعضكم أن رحيلي سابق لأوانه. وهذه علامة جيدة لأنه عندما يبدأ الإنسان بالتفكير في الرحيل، يكون الأوان قد تأخر كثيرا.

وفي الوقت نفسه، يصعب علي أن أودعكم. فقد عملت ٣٠ سنة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريبا منذ تأسيسه. ولا أغالي عندما أقول أنني أمضيت حياتي فيه.

ولكني أعتقد أنني أترك لخلفي منظمة نجحت، ولا تزال تنجح، في عملها. ويعود قدر كبير من الفضل في هذا النجاح إلى الدعم الذي قدّمتموه لنا، بوصفكم المجلس التنفيذي. ولكم مني، فرادى ومجتمعين، عرفان شديد بالجميل نظرا للدعم المتواصل الذي قدّمتموه لصندوق السكان، ولزملائي، ولي شخصيا. ولعل اهتمامكم وعنايتكم لم يجعلا مهمتي كمديرة تنفيذية سهلة دائما، ولكنها كانت مهمة مجزية دائما. وكلما قدّمت لكم التقارير عن برامج الصندوق أو طلبت منكم مجددا زيادة مستوى الموارد المخصصة لعملنا، كنت ألقى منكم دائما آذانا صاغية. إن تفهمكم للعقبات العديدة التي نواجهها، وتقديركم لكل إنجاز من إنجازاتنا، وتصميمكم على مساعدتنا كي ننجح تمثل كلها عوامل جعلت الصندوق أقوى من ذي قبل وزودتنا بالحماس المتجدد اللازم للمرحلة القادمة. وقد شكّلنا أفضل شراكة، مؤلفة من المجلس التنفيذي وموظفي الصندوق ومني شخصيا، قامت بعمل ضخم. ويعود الفضل في النجاح الذي حققه الصندوق أو في النجاح الذي حققته كمديرة تنفيذية إلى هذه الشراكة المنتجة. وأنا على يقين من أنكم ستمنحون خليفتي القدر نفسه من الدعم.

وأغتنم هذه المناسبة لأشكر جميع زملائي في الصندوق وأهنئهم. فعندما بدأت العمل في الصندوق، كنا ١٥ موظفا فقط. والآن يزيد عدد الموظفين على الألف. إلا أن الصندوق ما زال إحدى أصغر المجموعات وأشدها إحكاما في منظومة الأمم المتحدة. وبشكل مطلق، يعود النجاح الذي أحرزناه إلى شعورنا

بالانتماء إلى أسرة واحدة. ولكل منا طبعه وطريقته في العمل، ولكننا يد واحدة بفضل التزامنا الشديد بالعمل الذي نقوم به.

وعندما عيّنني الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار، في نيسان/أبريل عام ١٩٨٧، كنا ما نزال في حالة صدمة إثر وفاة رافائيل سالاس قبل الأوان وعلى نحو مفجع.

وأود أن أتوقف قليلا كي أستعيد هنا ذكرى أول مدير تنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو الرجل الذي أرسى دعائم الصندوق كمنظمة عالمية. لقد توصّل بفضل دبلوماسيته وتصميمه إلى إكساب قضية السكان مكانتها المناسبة بين القضايا الإنمائية. وبفضل قيادته، ترك لخليفته منظمة مزدهرة.

وعندما استلمت زمام القيادة، كان الصندوق عضوا له مكانته الراسخة في أسرة الأمم المتحدة بعد انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان عام ١٩٨٤ وازدياد وتيرة العمل في جميع مجالات العمل السكاني والإنمائي.

ومن بين جميع النواحي التي انطوت عليها برامجنا، شدّدت باستمرار على تمكين المرأة ومساواتها بالرجل. وأعتقد أنني جاهرت برأيي وأوضحت موقفي في بداية ولايتي. فقد تناول أحد أوائل تقاريري التي قدّمتها إلى مجلس الإدارة بصفتي المديرة التنفيذية استراتيجية تنفيذ ترمي إلى تعزيز قدرة الصندوق على معالجة القضايا المرتبطة بالمرأة. وساعدني المجلس آنذاك إذ أحاط علما بالتقرير ''مع التقدير''. وقد ساعدتموني دوما منذ ذلك الوقت، بدعمكم وتفهّمكم لهذه القضية المحورية. ويبقى في ذاكراتي حدثان آخران وقعا في عام ١٩٨٧. فقد كانت إحدى أولى مهماتي كمديرة تنفيذية أن أشارك الأمين العام، في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٧، في الترحيب بالطفل الذي بمولده أصبح عدد سكان العالم خمسة بلايين نسمة. وكان الحدث الآخر مشاركتي كأحد الرعاة الستة للشروع في مبادرة الأمومة المأمونة، التي أبرزت لأول مرة الصلة بين صحة الأم والحقوق الإنجابية للمرأة.

إنني أعتبر هذين الحدثين بالغي الأهمية بالنسبة لي. فقد أطلقنا يوم الخمسة بلايين نسمة، بهدف جلي هو أن الأوان قد آن لكي يعي الجميع أن القضية السكانية هي قضية بشر وليست قضية إحصائيات. والصورة التي نُشرت في أرجاء العالم كانت تجمع بين الطفل الذي بمولده أصبح عدد سكان العالم خمسة بلايين نسمة. ورأى الجميع في تلك الصورة ما يراه صندوق الأمم المتحدة للسكان كل يوم، ألا وهو مستقبل العالم المتمثّل في امرأة وطفلها.

ورحّب أمين عام آخر بطفل آخر العام الماضي، عندما تجاوز عدد سكان العالم ستة بلايين نسمة، ومرة أخرى جرى التركيز على العنصر البشري لا على الأرقام. ولقد ازداد عدد سكان العالم أكثر من بليون نسمة خلال ولايتي كمديرة تنفيذية. إن الخجل لا يعتريني بسبب ذلك. وعلى العكس، أستطيع القول بأن بوسع أكثر من نصف نساء العالم أن يتحكّمن الآن بخصوبتهن؛ وأن حجم الأسرة قد تقلص بصورة مثيرة في البلدان النامية؛ وأن الأهم من ذلك هو أن النصف الأنثوي من سكان العالم، قد بدأ يلقى أخيرا العناية المستحقة، وذلك بالمقارنة بأي فترة سابقة في التاريخ.

وفي عام ١٩٨٩، تضمّن التقرير المتعلق بحالة السكان في العالم بعض توصيات لعام ٢٠٠٠ تناولت ما أسميناه ''الاستثمار في المرأة''. وكان هدفنا، في جملة أمور، كفالة استفادة ٥٠٠ مليون امرأة من تنظيم الأسرة. ويبلغ هذا العدد حاليا ٤٩٤ مليون امرأة بين النساء المتزوجات فقط. وبهذا نكون قد تجاوزنا الهدف الذي وضعناه. ولم نكتفِ خلال هذه العملية بإعادة تحديد الهدف من حيث الصحة الإنجابية، وإنما أعدنا أيضا تحديد ميدان عملنا بأكمله.

وأعتقد أن هذا هو أضخم إنجازاتنا على امتداد هذه السنوات الثلاثة عشر. فبفضل تعاونها وبفضل استخدام إجراءات الأمم المتحدة وآلياتها، حددت بلدان العالم، أي بلدانكم، رؤيا جديدة لا تشمل مجرد الصحة الإنجابية أو تمكين المرأة ومساواتها بالرجل، بل تشمل أيضا ميدان السكان والتنمية بأكمله. وخلال عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أقمنا تحالفا كبيرا – مؤلفا من الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية. وبصفتي الأمينة العامة للمؤتمر، أذكر بوضوح لحظتين هامتين: أولاهما عندما زرت منتدى المنظمات غير الحكومية (وقد خالفتُ بذلك رغبات المستشارين الأمنيين) وقامت آلاف من النساء بتحيتي وقد ملأن القاعة وهن يهتفن ابتهاجا وبَدَون كما لو كن يردن تكسير السقف. وثانيتهما: في نهاية كلمتي الختامية للمؤتمر، عندما وقف أعضاء جميع الوفود وصفّقوا لي. ولكن التصفيق كان في الحقيقة لما أنجزناه سوية. وآمل أن تكون روح السعي إلى الهدف المشترك هي التركة التي أخلفها للمدير التنفيذي المقبل.

لقد أظهر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض نتائجه في العام الفائت كيف يمكن تحقيق هدفنا المشترك طالما توافر لدينا العزم والقوة لبلوغه.

وسنحتاج بكل تأكيد إلى كل ما يتيسّر لنا من عزم وقوة. وأنا أرى مثلا أننا لم نحقق التقدم اللازم في تقليل اعتلال النوافس ووفياتهن. فبالرغم من جميع الجهود التي بذلناها في إطار مبادرة الأمومة المأمونة، وبالرغم من توجيه الاهتمام خلال عقد كامل من الزمن إلى الهدر المفجع للحياة البشرية، تظل معدلات اعتلال النوافس ووفياتهن أساسا كما كانت عليه عام ١٩٨٧. كما يواجهنا خطر جديد، يتمثل في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وعلينا أن نركّز جميع جهودنا في السنوات القادمة للتغلب عليه.

وكما ترون، فإن لدي العديد من الأفكار للمستقبل آمل أن أنقل بعضها إلى خليفتي. فأنا أرى مثلا أن مواجهة الإيدز وكفالة حقوق الصحة الإنجابية للجميع، بما في ذلك – وهذا هو الأهم – الصحة الإنجابية للمراهقين، تتطلبان اعتماد نُهُوج جديدة، ولا سيما فيما يتعلق بمواقف الصبيان والرجال وسلوكهم. ويتعيّن علينا أن نجد السبل الكفيلة بطمأنة الرجل وتشجيعه على إقامة شراكات ناجعة لا يشعر فيها بالتهديد من جراء تزايد تمكين المرأة. فمساواة المرأة بالرجل تؤدي إلى تمكين الرجل، ولكن يجب علينا أن نجد السبل لإقناع الرجل بأن هذا أمر حقيقي فعلا.

وإنه لتحدٍ عظيم. ولكننا خلال السنوات الثلاثين التي انقضت على إنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان والسنوات الثلاثة عشر التي توليت فيها منصبي كمديرة تنفيذية، واجهنا تحديات أعظم وتمكّنا من التغلّب عليها. وبفضل التزامكم ودعمكم، هناك فهم أفضل لمسألة السكان التي أمست أحسن اندماجا في الفكر الإنمائي وأفضل دعما وتجهيزا للنجاح عما كانت عليه عندما أصبحتُ مديرة تنفيذية. وإن ١٣ سنة هي فترة وجيزة في حياة المرء. وقد مكّنتم الصندوق من قطع شوط طويل في زمن قصير.

وقليلة هي دواعي الأسف، ومنها أن دروس اللغة التي تلقيتها لم تمض أبدا إلى مدى يسمح لي بإلقاء هذا الخطاب باللغة الفرنسية. وأعتقد أن متابعة دروس اللغة لمدة ستة أسابيع على مدى أربع سنوات ليست كافية. وإذا قُدّر لي أن استعيد وقتي، فسأكرّس بعضا منه لا لتعلم اللغة الفرنسية وحسب، وإنما لغات أخرى أيضا. وأستطيع أن أتدبر أمري جيدا باللغة الإنكليزية، ولكن تصوروا ما يمكن إنجازه لو أنني أتكلّم المزيد من اللغات!

وسواء تكلمتم بالانكليزية أو بالفرنسية، فقد أضفيتم على ولايتي كل السعادة وجعلتموها مثمرة كل الإثمار ومجزية كل الجزاء. وقد ساعدتموني على تحقيق بعض أحلامي الشخصية، لا باسم نساء العالم الثالث وحسب، وإنما أيضا باسم الأسر والمجتمعات التي ينتمين إليها. ولهذا، أعبّر لكل منكم شخصيا، وللبلدان التي تمثلونها، عن شكري العميق الصادر من القلب. وداعا. وأفضل التمنيات لكم في المستقبل''.

١١٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٢٠٠٠
الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧-٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي

إذ يلاحظ مع الأسى أن الدكتورة نفيس صادق ستتقاعد من منصبها كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ يشيد بالقيادة الرؤية والشجاعة للدكتورة صادق كمديرة تنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإذ يعترف بدورها الرئيسي في وضع قضايا السكان والتنمية في مكان الصدارة على جدول الأعمال الدولي، وإذ يسلم بصفة خاصة بمناصرتها لقضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية، والتكافؤ والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، واحتياجات المراهقين،

وإذ يسلم بالدور الحيوي للدكتورة صادق كأمينة عامة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٤، ولا سيما تصميمها وديناميتها في تسهيل التوصل إلى توافق في الآراء بين ١٧٩ دولة بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإذ يسلم أيضا بدورها الرئيسي في عملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ٥ سنوات على انعقاده والتزامها بالمتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية التي عقدت مؤخرا،

وإذ يعترف بتفانيها البالغ في مساعدة البلدان في أنحاء العالم على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للأولويات والخصوصيات الوطنية،

وإذ يعترف أيضا بالتزامها الذي لا يلين بالقيام بأعمال الدعوة لصالح الكثيرات من النساء في أنحاء العالم ممن لا صوت لهن والتعبير عن مطالبهن، وذلك من خلال جملة سبل منها النهوض بصحتهن الإنجابية ورفاههن وتحسينهما،

وإذ تسلم بدورها القيادي في إقامة شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة وغيرها من أصحاب المصلحة والعناصر الفاعلة في ميدان السكان والتنمية،

وإذ يسلم أيضا بجهودها التي لا تكل من أجل تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة والتزامها القوي بها ومشاركتها الدينامية النشطة في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية،

١ - **يعرب** عن بالغ تقديره وعرفانه للدكتورة نفيس صادق لإدارتها الفعالة وقيادتها الممتازة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٠، ولإنجازاتها ولالتزامها القوي إزاء السكان والتنمية؛

٢ - **يعرب** عن أطيب تمنياته للدكتورة نفيس صادق بحياة طويلة وسعيدة وبالنجاح المتواصل في جميع أعمالها المقبلة.

٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١١٧ -وأعربت المديرة التنفيذية للمجلس التنفيذي عن شكرها على مقرره وعلى ثنائه عليها.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١١٨ -أكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ملاحظاته الاستهلالية، على الحاجة إلى الاعتدال عند تحديد الأهداف المتعلقة بالحصول على عقود الأعمال لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، وذلك بسبب البلبلة المرتبطة بقاعدة عملاء المكتب المتطورة والمطالبات الخاصة بتوفير أنماط جديدة من الخدمات، ولاحظ المدير التنفيذي أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على التقديرات المنقحة للميزانية (DP/2000/37 و Corr.1 و DP/2000/37/Add.1 و corr.1). وعلاوة على ذلك، طُلبت موافقة المجلس على وجود قدر من المرونة في الميزانية بنسبة ٥ في

المائة من الميزانيات المعتمدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ (وهو طلب أيدته أيضا اللجنة الاستشارية) وذلك للاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في مجال الحصول على عقود الأعمال. وسوف تقدم ميزانية تكميلية إلى اللجنة الاستشارية والمجلس التنفيذي في حالة وجود طلب كبير غير متوقع. وأخبر المدير التنفيذي المجلس بأنه اعتبارا من عام ٢٠٠١ لن يتم التمييز في الميزانية بين النفقات المتكررة والنفقات غير المتكررة وأعرب عن عزمه على إعادة الاحتياطي التشغيلي إلى مستوى ١٤,٣ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٠ والوصول إلى المستوى المقرر البالغ ٤ في المائة من مجموع نفقات السنة السابقة بنهاية عام ٢٠٠٣، مع تحقيق هذه الأهداف أساسا بتوفير التكاليف بدلا من زيادة الرسوم الإدارية. وأبلغ المجلس بأن مدير البرنامج قد فوض سلطاته للغير في ما يتعلق بمسائل الموظفين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وفقا لمقرر المجلس ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وطلب موافقة المجلس بأثر رجعي على ٣٧ وظيفة إضافية برتبة ف – ٥ وما دونها، ملاحظا أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بالموافقة على ذلك الطلب فضلا عن ترفيع الوظيفتين الموجودتين برتبة ف – ٥ إلى رتبة مد –١. وعلاوة على ذلك، واستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٦/٢٠٠٠، قدم إلى المجلس تقريرا عن إنشاء وظائف في المكتب (DP/2000/30)، كانت اللجنة الاستشارية قد استعرضته وأوصت بتفويض كامل للسلطة إلى المدير التنفيذي في ما يتعلق بجميع الوظائف لغاية الرتبة مد – ٢، مع موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية على وظيفتين برتبة مد – ١ ورتبة مد – ٢.

١١٩ –وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتقارير وللعرض الذي قدمه المدير التنفيذي. وأكد بعض المتكلمين الحاجة إلى نشر الوثائق في الوقت المناسب لمنح الدول الأعضاء فرصة مناسبة لدراستها بصورة ملائمة وللتشاور مع العواصم. وأثنت الوفود على نجاح المكتب المستمر في عمله وفقا لمبدأ التمويل الذاتي وسلامة نموذج الإدارة المالية القائم لديه، كما علقت الوفود بصورة إيجابية على ما يبذله المكتب من جهود لزيادة حافظته وللحصول على إيرادات طيبة من المشاريع الجديدة التي تمولها قاعدة عملاء متنوعة، ولزيادة حصة البلدان المشمولة ببرامج في عملية الشراء الدولي للمعدات، ولتطوير قدرة تلك البلدان من حيث القوة العاملة. وفيما يتعلق بالتقرير الذي يتناول التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠–٢٠٠١، أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء تدني الموارد بينما وجهت وفود أخرى الانتباه إلى انخفاض الاحتياطي التشغيلي؛ ووافقت بضعة وفود على قول اللجنة الاستشارية إن إعادة تكوين هذا الاحتياطي ينبغي أن تبتدئ قبل عام ٢٠٠٢ التي اقترحها المدير التنفيذي موعدا لذلك. وأثيرت تساؤلات حول نمو المكتب في المستقبل، وإمكانية الإفراط في الإنفاق، وأسباب الانخفاض الحادث بنسبة ٣٣ في المائة في عقود المشاريع الجديدة الممولة من

الموارد العادية للبرنامج الإنمائي والصناديق الاستئمانية لهذا البرنامج في الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩، وأثر بيئة الأعمال التنافسية على آلية المكتب المخصصة لتحديد الرسوم، وزيادة الانفاق على استئجار الأماكن وصيانتها، وتوجهات المكتب الاستراتيجية وخطط الأعمال لديه. وأيدت تسعة وفود طلب منح السلطة لاستيعاب نفقات بحد قدره ٥ في المائة علاوة على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين، بينما كررت بعض البلدان الإعراب عن الحاجة المستمرة إلى العمل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي. وقد اعتبرت حالات البلبلة التي شابت التكاليف ومستويات الدخل المنعكسة في تقديرات الميزانية المنقحة أسبابا تدعو إلى رصد وثيق لأنماط الطلب الجديدة وهيكل الرسوم لإتاحة تنبؤات أدق فيما يختص بالإنجاز وما يرتبط به من إيرادات.

١٢٠ -وارتبطت شواغل أخرى بانخفاض النسبة المئوية للخبيرات أو المستشارات الدوليات المنتميات للبلدان المتقدمة النمو والبلدان المشمولة ببرامج على حد سواء، وبانخفاض عدد المهنيين الوطنيين بينما كان مجموع أعمال المكتب يتزايد ويتنوع وبينما تُطلب وظائف إضافية. ولاحظ أحد الوفود انخفاضا في إنجاز المشاريع في منطقة إقليمية واحدة فقط - هي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ - في الفترة من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩ بينما تزايد مجموع عدد المشاريع في الفترة ذاتها.

١٢١ -وأعرب بضعة ممثلين عن ارتياحهم لكون مدير البرنامج قد فوض السلطة في المسائل المتعلقة بالموظفين إلى المدير التنفيذي. وأعربت وفود عديدة عن موافقتها على إعادة تصنيف الوظيفتين الموجودتين برتبة ف - ٥ إلى رتبة مد - ١، استنادا إلى التبريرات الإضافية التي قدمها المكتب. وطلب أحد الممثلين توضيحا لطلب إنشاء ٣٧ وظيفة جديدة بينما توجد ٨٥ وظيفة شاغرة. وبخصوص مسألة تفويض السلطة لإنشاء وظائف برتبة مد - ١ وما فوقها، أعربت بضعة وفود عن إحساسها بالحيرة نتيجة لحالات عدم الاتساق بين توصية المكتب، التي عكست موقف لجنة التنسيق الإداري، وتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الوثيقة DP/2000/38. وتساءل أحد الوفود عن درجة تواتر احتياج المكتب إلى إنشاء وظائف برتبة مد - ٢؛ وذكّر المجلس التنفيذي بأنه قد طلب إلى المكتب في مقرره ١٦/٢٠٠٠ تقديم تبرير لإنشاء وظائف برتبة مد - ١ فقط بأثر رجعي. وأضاف إلى ذلك قوله بأن من الممكن التمييز بين إنشاء وظائف برتبة مد - ١ متعلقة بإدارة المشاريع، وهو أمر قد لا يحتاج إلى موافقة المجلس، ومزيد من وظائف مد - ١ الهيكلية المتعلقة بالمهام الأساسية للمكتب، التي قد لا تحتاج إلى موافقة مسبقة من المجلس. وأشارت وفود عديدة إلى الحاجة إلى توضيح دور لجنة التنسيق الإداري ومسؤولياتها إزاء المجلس التنفيذي، ملاحظة أن تلك اللجنة يُنظر إليها أحيانا على أنها متعدية على سلطة المجلس

التنفيذي. وقد ذكر نظر اللجنة في أنشطة المكتب الخاصة بجمع الأموال باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمثال على هذه الحالة. وأشير إلى الحاجة إلى تبسيط أنشطة اللجنة، كما أُعرب عن القلق إزاء مدى ملاءمة الترتيبات القائمة بين اللجنة والمجلس التنفيذي.

١٢٢ -وشكر المدير التنفيذي الوفود على مساهماتها في المناقشة؛ ولفت انتباه المجلس التنفيذي إلى توزيع وثيقة تتضمن مقتطفات من جميع التشريعات ذات الصلة بوظائف لجنة التنسيق الإداري، وذلك في معرض إشارته إلى مختلف الاقتراحات بشأن إجراءات إنشاء وظائف المكتب. كما أخبر المجلس بأن الأمين العام قد طلب إلى وكيل الأمين العام بمكتب خدمات الرقابة الداخلية النظر إلى لجنة التنسيق الإداري من منظور الغرض الأصلي من إنشائها. وسوف يظل المجلس على علم بأي تقدم محرز في هذا المجال.

١٢٣ -وذكر المدير التنفيذي في رده على مختلف الاستفسارات أنه بسبب مبدأ التمويل الذاتي، لا يمكن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن ينفق أكثر مما يكسب (وهي حالة قيد الاستعراض المتواصل من جانب مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)، ويتمثل الاستثناء الوحيد في النفقات غير المتكررة التي تُحمَّل جزئيا وبصورة مؤقتة على الاحتياطي التشغيلي؛ وأن تغـــذية الاحتياطي التشغيلي ستبدأ في وقت مبكر عن المتوقع إذا تبين أن الإيرادات عام ٢٠٠٠ أعلى بصورة ملموسة من التقديرات الحالية (سيبلغ المكتب المجلس التنفيذي فور إغلاق سجلات عام ٢٠٠٠)؛ وأن اختيار المكتب لتنفيذ المشاريع قد تم بسبب المكاسب المتوقعة في مجال الكفاءة ولكن المكتب، بصفته منظمة تنفيذ بناء على الطلب، ليس له أي تأثير على طبيعة الخدمات التي ستقدم بناء على الطلب أو موقعها الجغرافي؛ وأن القرارات بالنقل إلى مكاتب لا مركزية تتم بناء على تحليل التكاليف والمنافع؛ وأن التمييز بين الوظائف المتصلة بالمشاريع التي تغطيها الميزانية الإدارية وجميع الوظائف الأخرى قد روعي في الميزانية وملاك الموظفين؛ وأن كبار مديري المشاريع المطلوب تغطيتهم من إيرادات المكتب كانوا جميعا حتى الآن بالرتبة مد-١. وذكر المدير التنفيذي أيضا أن مشاريع المكتب قد تزيد، ولكن النمو سيكون في المجالات غير التقليدية، مثل إدارة البعثات غير العسكرية. وسيجري اطلاع المجلس، سنويا على الأقل، على الاتجاهات في مجال حيازات المشاريع، لا سيما من مصادر التمويل غير التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، اطلع المجلس على خطط مشاريع المكتب، التي تزامنت مع الميزانيات وجرت إتاحتها في نفس الوقت. ورأى المدير التنفيذي أنه ينبغي للمكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللذان يعملان معا، أن يتمكنا من تحديد الأسباب الأساسية للانخفاض المشار إليه من قبل في تمويل المكتب من البرنامج الإنمائي.

١٢٤ -ووجه المدير المساعد للشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة نظر المجلس التنفيذي إلى أن مقارنات النفقات المتعلقة باستئجار أماكن العمل وصيانتها ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أن المنافع مدرجة في تلك النفقات. وكما أن الفرق بين التقديرات المعتمدة والتقديرات المنقحة لنقل المقر الرئيسي يعكس الحاجة إلى إدخال تعديلات على أماكن العمل الجديدة في وقت أقرب مما هو متوقع، وكذلك إجراء استثمارات في توسيع مكتبين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في كوالالمبور وأبيدجان.

١٢٥ -وأوضح المدير المساعد ورئيس شعبة إدارة الموارد البشرية أن عدد الخبراء والاستشاريين الدوليين وعدد الموظفين الفنيين الوطنيين يختلف رهنا بطبيعة المشاريع التي يُطلب إلى المكتب تنفيذها؛ ومع أن المكتب لا يخضع للتوزيع الجغرافي، فإنه يقر بالحاجة إلى الإبقاء على توازن مناسب، بما في ذلك التوازن بين تعيين مواطني البلدان النامية والمتقدمة النمو والاستعانة بهم (في عام ١٩٩٩، كان في مقدور المكتب زيادة عدد الخبراء والاستشاريين المستعان بهم من البلدان المشمولة ببرامج بصورة محسوسة، حسب طلب المجلس التنفيذي)؛ وأن المكتب يبذل أيضا جهدا لزيادة عدد الخبيرات والاستشاريات؛ وأنه بالرغم من وجود معدل شواغر مرتفع نسبيا، فإن المدير التنفيذي في حاجة إلى الإبقاء على المرونة المتوفرة بسبب إقامة توازن بين أنواع العقود المستخدمة للاستعانة بموظفين، بما في ذلك الانتدابات المحدودة المدة والمهام الاستشارية القصيرة الأجل، نظرا لأن المدير التنفيذي يستخدم عادة تلك الوظائف للوفاء بالاحتياجات المؤقتة أو القصيرة الأجل عن طريق مجموعة متنوعة من أساليب التعاقد.

١٢٦ -واعتمد المجلس التنفيذي المقررين التاليين:

٢٠/٢٠٠٠
التقديرات المنقحة لميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

إن **المجلس التنفيذي**

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (DP/2000/37 و Corr.1 و DP/2000/37/Add.1 و Corr.1)؛

٢ - **يوافق** على التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ البالغة ١٠٦,٣ ملايين دولار؛

٣ - **يقرر**، عملا بالقاعدة ٧ - ٥ من النظام الأساسي المالي للمكتب، أن تكون للمدير التنفيذي سلطة تحمل النفقات، سواء نفقات الموظفين أو المتصلة بالإدارة، بمبلغ لا يتجاوز ٥ في المائة من تقديرات الميزانية المعتمدة لفترة السنتين بغية الاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في حيازات المشاريع المدعمة بإيرادات غير منفقة و/أو مسقطة؛

٤ - **يوافق** على مستوى التوظيف المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

٥ - **يوافق** على إعادة تصنيف وظيفتين بالرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١؛

٦ - **يؤيد** رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الذي مفاده أن تبدأ إعادة تزويد الاحتياطي التشغيلي بالموارد قبل عام ٢٠٠٢ إذا ما سمحت إيرادات ونفقات المكتب بذلك؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يعمل على إعادة تزويد الاحتياطي التشغيلي بالموارد على سبيل الاستعجال وأن يقدم تقريرا إلى الدورة السنوية لعام ٢٠٠١ كجزء من التقرير الموحد للمكتب عن التدابير المطلوبة لإعادة الاحتياطي التشغيلي إلى المستوى المقرر.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢١/٢٠٠٠
مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي (DP/2000/30) وبأن مدير البرنامج فوض إلى المدير التنفيذي السلطة في مجال شؤون الموظفين؛

٢ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠١، كجزء من التقرير الموحد للمكتب، تقريرا عن التدابير المتخذة لكفالة الاضطلاع على النحو السليم بالسلطة المفوضة إليه وعن الأثر، إن وجد، المترتب على وجوب استمرار المدير التنفيذي في الحصول على موافقة المجلس المسبقة فيما يتعلق بإنشاء وظائف بالرتبة مد - ١ وما فوقها.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

١٢٧ - ويرد في الفقرات ١٧١-١٧٧ من الفصل الثامن سرد للمناقشة حول تقرير مرحلي بشأن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، علاوة على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة (٢٠٠٠/٢٢).

سابعا – الشؤون المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

١٢٨ –نوه مدير البرنامج بالفرص الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب انعقاد جمعية الألفية والاجتماع الوزاري للبرنامج. وبعد انقضاء فترة طويلة صعبة، يقف البرنامج على أبواب مستقبل أزهى مفعم بالتأييد السياسي المتجدد، وبؤرة تركيز أوضح تلقى التأييد من الوزراء من الجنوب والشمال كذلك، والالتزام بتولي القيادة العالمية الفعلية في مجال مكافحة الفقر وشرعية القيام بذلك. ولكن لا تزال هناك عقبتان خطيرتان: الأداء والموارد.

١٢٩ –وكان المناخ الجديد للتأييد السياسي هو الأساس الحيوي لعمل البرنامج الذي كان ينقصه لبعض الوقت. وأوضح مؤتمر قمة الألفية، أن الشمال والجنوب كانا ينظران إلى الأمم المتحدة باعتبار أن لديها الإمكانية والمصداقية لمعالجة المشاكل المقترنة بالعولمة بطريقة تجمع الشعوب معا ولاتفرقها. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور خاص، كما ذكر الأمين العام في الاجتماع الوزاري، في وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما الهدف الأعلى المتمثل في خفض الفقر العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٣٠ –وفي ضوء المناخ الجديد للتأييد السياسي، فإنه كان من الأساسي أن يعزز البرنامج هيكله وأن يعجل بعملية تغييره، بجعل التنظيم أكثر استجابة للاحتياجات الفعلية على الصعيد القطري وتوجها إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز نوعية الأداء الكلي للبرنامج. والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج وقد وفَّر الأساس الفعلي للاضطلاع بتلك المهمة على الصعيد القطري. وهناك حاجة الآن إلى أن تمتد ثقافة الأداء إلى الأعمال الداخلية للبرنامج. وتضمنت بعض الإجراءات الرئيسية في الأشهر الأخيرة: خفض عدد موظفي المقر الرئيسي بنسبة ٨ في المائة (من نسبة ٢٦ في المائة المستهدفة في نهاية عام ٢٠٠١)؛ وتنفيذ توصيات رئيسية لفريق الخيارات، المعقود لتعزيز وتجميع المكاتب القطرية؛ وإنشاء موقع على الشبكة مكرس لمدير البرنامج للتفاعل مباشرة وبصورة منتظمة مع الممثلين المقيمين؛ وتقديم دعم إضافي للمكاتب القطرية التي تعاني من مشاكل الأداء؛ وتعيين ذوي الخبرة في مجال السياسة العامة في مجالات التخصص الرئيسية.

١٣١ –واتخذت الإجراءات التالية لتعزيز الأداء: نظام جديد لقياس الأداء؛ ونظام جديد لتعقيبات الجميع؛ وتقييمات الكفاءة للممثلين المقيمين؛ ودراسة استقصائية للشراكات؛ وتوفير دعم وتدريب جديدين للموظفين؛ والتسلسل الإداري الجديد لبرنامج تنمية قدرات القادة؛ ونقل ما قيمته ٢٠ مليون دولار من موظفي وموارد البرامج من المقر الرئيسي إلى الميدان.

١٣٢ -وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن الحالة الإجمالية للموارد في البرنامج الإنمائي لا تزال غير مستقرة بالرغم من زيادة التبرعات بالعملات المحلية من مانحين عديدين ومن البلدان المشمولة ببرامج. وبسبب قوة دولار الولايات المتحدة، من المحتمل الآن أن الإيرادات الإجمالية للموارد (الأساسية) العادية في عام ٢٠٠٠ تبلغ ٦٦٦ مليون دولار فقط، وذلك يمثل انخفاضا عن العام السابق حيث بلغت ٦٨١ مليون دولار. واستلزمت مشاكل التدفق النقدي التي تسبب فيها بطء وتأخير المدفوعات خفضا شديدا للاحتياطي التشغيلي بما يقارب ١٠٠ مليون دولار بالرغم من أن البرنامج الإنمائي يقوم حاليا بتجديد موارد هذا الاحتياطي.

١٣٣ - وسيتخذ البرنامج الإنمائي خطوات لكي تتسم تصرفاته بالحكمة من الناحية المالية، عن طريق خفض إجمالي النفقات بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٩؛ وهو لا يزال ملتزما بميزانية النمو الإسمي الصفري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣؛ وإلغاء تجميد خمسة ملايين دولار من الموارد العادية، ونقل ٢٠ مليون دولار من موارد البرامج العادية وغيرها (غير الأساسية) من المقر الرئيسي إلى الميدان عن طريق عملية إعادة التشكيل. وحُدد لعام ٢٠٠١ هدف يتمثل في إجراء خفض شامل نسبته ١٥ في المائة في المكاتب القطرية، استلزمته غالبا الحاجة إلى تجاوز أي زيادة في التكاليف الإدارية حتى يذهب ١٠٠ سنت من كل دولار من الموارد العادية إلى البرنامج بدلا من ذهابه كمصروفات إدارية. وسيؤدي جزء من التخفيض إلى توليد وفورات إضافية بالنسبة للاستثمارات الجديدة مثل تحسين الارتباط بالمكاتب القطرية. وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية، أشار مدير البرنامج إلى أنه قرر عدم تقديم ميزانية منقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٣٤- وهناك نتائج خطيرة ترتبت على الفشل في تحقيق هدف الموارد العادية البالغة ١,١ بليون دولار. وشملت: (أ) خفض الموارد البرنامجية بالنسبة لأفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا، حيث ظلت الموارد أقل بنسبة ٦٠ في المائة بالأسعار الحقيقية منذ عام ١٩٩٢؛ (ب) تباطؤ تنفيذ تدابير الإصلاح؛ (ج) منع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من وضع موارد إضافية في البرامج ذات الأولوية.

١٣٥- وبغية التوصل إلى حلول لمشاكل التمويل، اعتزم البرنامج الإنمائي إعادة بناء الموارد العادية وهو جهد تعزز بالوعود من ستة من المانحين في الاجتماع الوزاري بزيادة التمويل في عام ٢٠٠١. وسيجري استكشاف الاقتراحات المقدمة من الوزراء، بما في ذلك وضع البرنامج الإنمائي بطريقة رسمية أكثر على جدول أعمال المنتديات الإقليمية والعالمية، وكذلك احتمال جعل الاجتماع الوزاري حدثا أكثر انتظاما. وهناك حاجة إلى موارد المانحين المؤقتين

للمعاونة في تنفيذ مبادرات الإصلاح الرئيسية التي سبق إيجازها والتعجيل بهذا التنفيذ. ويحتاج تنفيذ خطة الإصلاح إلى تمويل إضافي. وأكد مدير البرنامج أن هناك مجالا كبيرا للاستخدام الأوسع نطاقا للأموال غير الأساسية ولكن هذه الأموال تعتبر على الدوام مكملة للإيرادات العادية وليست بديلا عنها.

١٣٦ -وفي الختام أكد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي سوف يركز على الأداء، منجزا أفضل الخدمات دعما لجهود الحد من الفقر في شتى أنحاء العالم. وقد احتاج المجلس التنفيذي عند تحديد الترتيبات اللازمة للمتابعة العادية للاجتماع الوزاري، إلى النظر في أفضل سبل إشراك عواصم البلدان على الصعيد السياسي في جدول أعمال التمويل والشراكة المكون من أربعة أجزاء. وسيشمل ذلك الجدول تطوير نمو الموارد الطبيعية بصورة قابلة للتنبؤ استنادا إلى المناقشات التي تجريها البلدان المانحة عن تقاسم الأعباء؛ وتقديم الدعم المالي المؤقت للتعجيل بتدابير الإصلاح؛ وتنسيق استراتيجيات البلدان المانحة المتعلقة بالموارد غير الأساسية من أجل مساندة مجالات تركيز مواضيعية وفي الوقت ذاته، زيادة الأموال المخصصة لأفقر البلدان؛ وتشجيع الشراكات على مستوى الإدارة والمجلس على السواء.

١٣٧ -وقُدمت الوثائق التالية في إطار البند المعنون: الاستعراض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)؛ والإطار المستكمل لتخصيص الموارد، والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31)؛ وتقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2000/33)؛ ومعلومات عن نفقات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون التقني لعام ١٩٩٩ (DP/2000/39 و Add.1).

متابعة الاجتماع الوزاري

١٣٨ -أشار معظم المتكلمين إلى النتائج الموفقة التي أسفر عنها الاجتماع الوزاري. ومن الجلي أن الاجتماع حقق غرضه بأن أوضح التأييد السياسي القوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والالتزام به، وجرى تبادل قيِّم جدا للآراء بين البلدان المانحة والبلدان المشمولة ببرامج. وأعرب كثير من المتكلمين عن الأمل في أن يؤدي الدعم المقدم إلى زيادة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، بشرط أن تحافظ المنظمة على مستوى رفيع من الأداء. ورحب المتكلمون على وجه الخصوص بقيام مدير البرنامج بالتشديد على الأداء والموارد. وجرى التأكيد على الدور الحيوي للبرنامج الإنمائي في مجال التنمية داخل الأمم المتحدة، باعتبار ذلك مساهمة في السلام والأمن. ومع أن البرنامج الإنمائي لم يستطع تغطية جميع الأنشطة الإنمائية، فقد استطاع أن يكون حفازا في الدعوة من أجل الفقراء وفي خلق الشراكات،

بقدر ما توفرت لـه الولايات والموارد اللازمة. ولاحظ بعض المتكلمين التأييد الذي جرى الإعراب عنه للبرنامج الإنمائي أثناء قمة الأمم المتحدة للألفية.

١٣٩ -وأبرز بعض المتكلمين ضرورة استمرار البرنامج في تركيز أعمالـه في مجالات تتوفر له فيها ميزة نسبية. وأكد أحد الوفود أن على البرنامج الإنمائي أن يركز على خطط التنمية الوطنية، كما يتعين عليه، نظرا للقيود على الموارد، أن يستخدم برامج تجريبية. وأكد بعض المتكلمين أن على البرنامج أن يركز على ولايته الرئيسية وأن يتجنب مجالات من قبيل منع الصراعات وصنع السلام.

١٤٠ -وقُدم اقتراح بأن تعقد الاجتماعات الوزارية كل أربع سنوات، مع بدء الإطار التمويلي المتعدد السنوات، أو في إطار اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. واقترح متكلم آخر أن يجتمع مكتب المجلس التنفيذي سنويا على المستوى الوزاري إلى أن تحسم الأزمة المالية. وأعلن ثلاثة وفود عن تقديم الدعم المالي من أجل تنفيذ إصلاح البرنامج الإنمائي. وكررت وفود أخرى الإعراب عن دعمها المالي الذي أعلنته في الاجتماع الوزاري. وأعربت وفود عديدة عن دعمها القوي لإتاحة وضع البرنامج الإنمائي في جدول أعمال اجتماع الفريق الإقليمي بغية المحافظة على الزخم الذي هيأه الاجتماع الوزاري. وفضَّل بعض الوفود الإعراب عن آرائه بشأن المتابعة في المشاورات غير الرسمية التي ستعقد خلال هذه الدورة.

الاستعرض السنوي للحالة المالية، ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)

١٤١ -أُعرب عن القلق الشديد بسبب انخفاض مستوى الموارد العادية في عام ١٩٩٩، بينما أعرب بعض الوفود عن اعتقاده بأن الموارد العادية هي أساس تمويل البرنامج الإنمائي. وأكدت وفود أن المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية ينبغي أن تكون قابلة للتنبؤ بها، وأن تقدَّم في المواعيد المناسبة. وأبدى كثير من المتكلمين ملاحظات بشأن الزيادة الحاصلة في نفس الوقت في التمويل غير الأساسي وأشاروا إلى أن الموارد العادية لم تمثل إلا ٢٨ في المائة فقط من إيرادات البرنامج الإنمائي عام ١٩٩٩. ودعا بعض الوفود إلى تنسيق الموارد العادية وغير الأساسية. وأكد أحد الوفود ضرورة استخدام الموارد غير الأساسية في البرامج والمشاريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي من أجل استخدام الموارد العادية وإخضاعها لنفس القواعد والأنظمة. وأكد بعض الوفود أهمية تقاسم الأعباء بين البلدان المانحة. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لوجود استراتيجية مترابطة لتعبئة الموارد بالنسبة للقطاع الخاص. وأكدت وفود ضرورة الإبقاء على سمات التعددية والحياد والمرونة في البرنامج الإنمائي، وأشارت إلى ثقة البلدان المشمولة ببرامج بهذه المنظمة. وأشار أحد الوفود إلى أنه تحول إلى إعلان التبرع

بدولارات الولايات المتحدة قبل ثلاث سنوات تجنبا للمشاكل المرتبطة بتقلبات العملة. واقترح وفد آخر أن يقدم المانحون مساهمات تكميلية في الأوقات التي تؤثر فيها تقلبات العملة تأثيرا سلبيا على مستوى الموارد العادية.

١٤٢ -واقترح أحد الوفود استخدام إطار زمني أطول، مثل ١٠ سنوات لبيان المساهمات العادية وغير الأساسية للبرنامج الإنمائي. كما استوضح اتجاهات نفقات البرنامج فيما بين المناطق. وطلب إلى البرنامج أن يكفل إدراج أنشطة الصندوق الاستئماني ضمن ولايته.

١٤٣ -وأعرب كثير من الوفود عن القلق بشأن مشاكل السيولة التي أدت إلى استخدام الاحتياطي التشغيلي. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن خفض نفقات البرنامج الأساسي، وتساءل عما إذا كان من الممكن خفض النفقات الإدارية عوضا عن ذلك. وحذر متكلم آخر من أن موارد البرنامج لأقل البلدان نموا، قد تنخفض إلى ما نسبته ٢٠ في المائة من مجموع مخصصات البرنامج الإنمائي (مع أخذ الموارد العادية وغير الأساسية في الاعتبار)، نظرا لانخفاض المساهمات العادية، وتلك حقيقة تثير الجزع نظرا لأن مهمة البرنامج الإنمائي هي تقديم المساعدة إلى أفقر البلدان.

١٤٤ -وأثار أحد الوفود بعض التساؤلات المتعلقة بتحول الاستثمار الذي كان مخصصا لتقاسم التكاليف، من الموارد العادية إلى موارد أخرى والإشارة إلى التغطية المالية لتكاليف التأمين، التي لم تدرج بشأنها اعتمادات في الميزانية.

١٤٥ -وتساءل بعض المتكلمين عن إمكانية دمج الاستعراض السنوي للحالة المالية في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، أو عرضه في الدورة ذاتها في السنوات المقبلة.

الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31)

١٤٦ -أشار أحد الوفود، فيما يتعلق بالفقرة ٤ من الوثيقة DP/2000/31، التي تنص على أن الاتجاه الحالي للموارد سيضعف من قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج المتوخاة، بصورة كاملة ضمن الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات، إلى أنه لا يلزم بالضرورة أن ترد النتائج ضمن الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات. وأكد المتكلم أنه لا ينبغي أن يحدث تركيز على البرامج ذات الدوافع الوطنية المشتركة بين البلدان، كما لا ينبغي التركيز على مقاييس أداء البلد أو الممثل المقيم. ولاحظ المتكلم في معرض الإشارة إلى الفقرتين ٢٠ و ٢١، أنه لا ينبغي أن تكون هناك صلة بين مؤشرات الحالة والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج،

حيث أن من الأمور الأساسية احترام مبادئ الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات، المبينة بالتفصيل في الفقرة ١٢ من المقرر ٢٣/٩٨.

١٤٧ -وأشار وفد آخر إلى الحاجة إلى زيادة صقل منهجية إطار النتائج الاستراتيجية والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، وضرورة تحديد الصلات بين التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحديدا واضحا. وأكد المتكلم أن الإدارة على أساس النتائج تعتمد على أهداف قابلة للقياس وعلى مؤشرات واضحة. ومن اللازم وضع نمط أكثر تبسيطا لأطر النتائج الاستراتيجية. وأضاف أن وفد بلده سيقدم الدعم المالي من أجل إعداد منهجية للتقارير السنوية التي تركز على النتائج.

١٤٨ -وأشار المتكلم إلى الحاجة إلى التدريب في مجال الإدارة على أساس النتائج في سائر أقسام البرنامج الإنمائي. وقد حظي بالتأييد الاقتراح الداعي إلى تأجيل تقديم إطار الموارد المتكاملة المنقح حتى الدورة العادية الثانية عام ٢٠٠١.

الاستجابات

١٤٩ -أبلغ مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون التنظيمية المجلس التنفيذي بأن تقرير الإحصاءات السنوية (مشتريات السلع والخدمات) (DP/2000/32) سيكون متاحا في وقت قريب. وأعرب عن شكره للمجلس لما أسداه من مشورة وقدمه من دعم مستمر إلى الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات. وأشار، في معرض الرد على استفسار عما إذا كان البرنامج قد أخذ في الاعتبار الخبرة التي حققتها منظمات أخرى في مجال الإدارة على أساس النتائج، وعما إذا كانت الإدارة قد قررت أن تجعل من التقارير السنوية التي تركز على النتائج أداة للتخطيط وإعداد التقارير، عوضا عن اعتبارها أداة للمساءلة. وفيما يتعلق بالإشارة إلى منهجية التقارير التي تركز على النتائج، ذكر أن الجولة الأولى شكلت تحديات كثيرة، وأنه يمكن في الوقت الراهن توفير مزيد من التوجيه للمكاتب القطرية من أجل إعداد التقارير التي تركز على النتائج في المستقبل. ولاحظ أن مؤشرات الحالة المستخدمة هي مؤشرات على المستوى القطري متاحة للجمهور. وترتبط المؤشرات المستخدمة بالتقييمات القطرية المشتركة وتقرير التنمية البشرية ولو أن البرنامج الإنمائي قد اختار مجموعة مؤشرات أقل شمولا من تلك المستخدمة في تقرير التنمية البشرية. والمتوقع أن تدمج المواضيع المتداخلة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج في المستقبل، وقد جرى تناول هذا العنصر بأقل مما يجب في التقرير الأول الذي يركز على النتائج. وسيحاول البرنامج الإنمائي أن يستوعب البعد الجنساني في إطار النتائج الاستراتيجية الجنسانية، وفي غيره على السواء، مثل تلك المتعلقة بالحكم السليم، والقضاء على الفقر. وقد

طلبت تغطية وصلة أفضل بين النتائج على مستوى كل قطر على حدة، والنتائج على المستويين الإقليمي والعالمي، في التقارير السنوية المقبلة التي تركز على النتائج. وأشار إلى أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج لهما وجهان، – أحدهما إطار النتائج الاستراتيجية، والآخر هو الإطار المتكامل للموارد. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سيتيح البرنامج إطارا منقحا متكاملا للموارد، في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويعد تقديم تقرير سنوي عن الحالة المالية من القواعد التي درج عليها البرنامج الإنمائي، وضرورة من ضرورات مراجعة الحسابات. وعندما يتجه البرنامج صوب الإدارة على أساس النتائج، والتكاليف التي تركز على الأنشطة، فقد يتمكن من تعديل طريقة الإبلاغ عن النفقات في فئات مختلفة، وتبسيطها في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. ومن ناحية ثانية، ستحتاج مواعيد إصدار البيانات إلى مزيد من المناقشة.

١٥٠ –وفيما يتعلق بالاحتياطي التشغيلي أشار مدير البرنامج المساعد إلى الطريقة الجديدة لحساب الاحتياطي، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ١٩٩٩. ولاحظ أن البرنامج اقترح في الأصل صيغة كان من شأنها أن تخلق احتياطيا كبيرا. ومع أن البرنامج بحوزته في الوقت الراهن احتياطي نقدي يكفي لمدة شهرين أو ثلاثة كنفقات تشغيل فمن الأنسب أن يكون للمنظمة احتياطي يكفي لمدة خمسة أو ستة شهور من نفقات التشغيل. ومن شأن المدفوعات المبكرة أن تسمح بتدفق نقدي أفضل، وهذا أحد أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وإزاء الحالة المالية الصعبة جدا التي يواجهها البرنامج الإنمائي، فقد جرى تشجيع المانحين على أداء المدفوعات مبكرا بالنسبة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك سيكون من الأنسب وجود طريقة موحدة متفق عليها لسداد المدفوعات، من قبيل السداد في أول كانون الثاني/يناير، أو السداد مرتين في السنة أو سداد مدفوعات ربع سنوية. وأشار إلى أنه من المتوقع في الوقت الراهن حدوث نقص آخر في السيولة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

١٥١ –وأشار رئيس الموظفين الماليين، في معرض رده على استفسار أثير فيما يتعلق بالخصوم المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المشار إليها في الفقرات ٧٣ إلى ٧٥ من الوثيقة (DP/2000/29)، إلى أنه قد تم استئجار شركة إكتوارية للتحقيق في الموضوع. وليس البرنامج في مركز يتيح له تمويل تكاليف الخصوم التي تبلغ ٣١٣ مليون دولار، وتغطي موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، الذين بحوزتهم خطابات تعيين من البرنامج الإنمائي. ويجري في الوقت الراهن عقد

اجتماعات لتحديد الخطوات المقبلة وتوفير خيارات فيما يتعلق بطريقة تمويل الخصوم. وسوف يلزم أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن الحل، مع مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين.

١٥٢ - وأعرب مدير البرنامج عن شكره لجميع الوفود على ما قدموه من تعليقات إيجابية بشأن الاجتماع الوزاري وأضاف قائلا إن متابعة الاجتماع ستناقش في مشاورة غير رسمية. وفيما يتعلق بمناقشة الموارد العادية مقابل الموارد غير الأساسية، أعرب عن ترحيبه بالاتجاه الذي اتخذ أثناء الاجتماع من حيث أنه يمثل نفس الآراء التي تؤمن بها إدارة البرنامج الإنمائي. ومضى قائلا إنه لا يوجد بديل عن قاعدة أساسية للموارد العادية من أجل فعالية البرنامج الإنمائي. وتلزم التبرعات العادية من أجل تعبئة الموارد غير الأساسية، ولضمان الأثر الإنمائي. وأردف قائلا إن من المؤكد أن هناك دورا للموارد غير الأساسية بشرط أن تكون متسقة استراتيجيا مع الموارد العادية، ومتاحة لأفقر البلدان. وفيما يتعلق بدور البرنامج في حالات الأزمات وما بعد الصراعات، أشار مدير البرنامج إلى أن بعض الوفود يساورها القلق من أن تحول الموارد بعيدا عن الأنشطة الإنمائية بينما تعتقد أخرى أن هذا من أكثر المجالات الدينامية لمشاركة البرنامج الإنمائي. أما رأي البرنامج فهو أنه في حالة شحة الموارد، سيكون من غير المناسب تحديد نسبة أكبر لتمويل الأرقام المستهدفة لتخصيص الموارد الأساسية من أجل حالات التنمية الخاصة. ومن ناحية ثانية، كثير ما كانت الموارد غير الأساسية متاحة بالفعل بشكل أكبر من أجل العمل في ذلك المجال. ويمكن التسليم بأن الاعتماد على الموارد غير الأساسية في حالات ما بعد الصراع، قد يكون بطيئا، وأن اهتمام المانحين بحالات ما بعد الصراع قد لا يكون متساويا، بحيث تجتذب بعض الحالات مزيدا من الموارد.

١٥٣ - ومع التسليم بأنه قد يكون من السابق لأوانه التعليق على تقرير الإبراهيمي قبل النظر في ذلك التقرير في الجمعية العامة، ذكر مدير البرنامج أن من المهم أن نلاحظ أن التقرير مساهمة مهمة في المناقشة بشأن تقسيم العمل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصلة بين بناء السلام والقضاء على الفقر. إلا أنه أكد أنه سيكون من غير المناسب بالنسبة للبرنامج الإنمائي أن يخصص المزيد من موارد الأرقام المستهدفة لتخصيص الموارد الأساسية لأنشطة ما بعد الصراع، إلى أن تنمو الموارد العادية وتستقر. وفيما يتعلق بالموارد ككل هناك ثلاثة مواضيع أساسية هي: (أ) إعادة بناء الموارد العادية؛ (ب) الحاجة إلى استراتيجية حقيقية بشأن إعادة بناء الموارد العادية؛ (ج) مناقشة الموارد غير الأساسية كجزء من المناقشة العامة بشأن الموارد. وأعرب عن شكره للوفود التي أبدت استعدادها لدعم تكاليف التحول.

١٥٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بالاستعراض السنوي للحالة المالية للبرنامج الإنمائي، ١٩٩٩ (DP/2000/29 وAdd.1).

١٥٥ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعرض الشفوي المستكمل المتعلق بميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٥٦ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31) واتفق على النظر في إطار موحد ومنقح للموارد في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١.

١٥٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2000/33) وأوصى بأن يواصل المكتب استكشاف سبل تنسيق الاستخدام الموسع لاتفاقات التسعير الجماعية مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٥٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بإنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني، ١٩٩٩ (DP/2000/39) والإضافة إلى التقرير (DP/2000/39/Add.1).

ثامنا - التقييم

التقرير السنوي المتعلق بالتقييم

١٥٩ -قدم مدير البرنامج التقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2000/34). وقال إن تعزيز الأداء سيكون الأولوية الرئيسية للبرنامج الإنمائي في السنة القادمة. فقياس النتائج لضمان القيمة المضافة أمر حاسم في نجاح ذلك الجهد كما أن التقييم الفعال أداة رئيسية. وأورد التقرير السنوي تفاصيل التقدم المحرز في قياس النتائج، ولا سيما على الصعيد القطري. فالتقييم الفعال يعني أن يحدد البرنامج الإنمائي مجموعة من الأهداف الواضحة، والغايات القابلة للقياس ويحدد المعايير لبلوغ الأهداف المحددة في قمة الألفية. وإذا كان التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ قد مكَّن من إجراء حوار جوهري بشأن النتائج على المستوى القطري، فإنه من الأساسي أن تتم العملية نفسها في المقر. وتعد الإدارة على أساس النتائج أداة أساسية في توجيه مجمل عملية التغيير في البرنامج الإنمائي وتحديد الأولويات الجديدة. وفي ١٩٩٨ و١٩٩٩، حُققت الأهداف بل وتم تجاوزها في عدد من التقييمات التي أجريت. غير أنه من الأساسي أن يثبت البرنامج الإنمائي بطريقة قابلة للقياس أن المساعدة التي يقدمها فعالة من حيث التكاليف وتحدث فعلا تغييرا حقيقيا قابلا للقياس وينعكس على عيش الفقراء. وعلى المستوى القطري، يعمل البرنامج الإنمائي مع شركائه لرصد التقدم المحرز في تحقيق نتائج رئيسية في مجال التنمية. وأُكد من جديد على قدرة التقييم المستند إلى

النتائج، بما في ذلك قدرة البرنامج الإنمائي، والنظراء على الصعيد الوطني وغيرهم من مؤسسات الأمم المتحدة. وطور مكتب التقييم رؤية أكثر استراتيجية على مدى السنين الماضية، ولئن كان لا يزال من المتعين القيام بالشيء الكثير، فإن ثمة في الوقت الحاضر قاعدة متينة يمكن أن ينطلق منها العمل.

١٦٠ -وأورد مدير مكتب التقييم تفاصيل المسائل التي أثارها مدير البرنامج. وفي هذا الصدد، يمكن التركيز على ثلاثة مجالات هي: الإدارة على أساس النتائج، والفعالية الإنمائية، والشراكات. ولاحظ أن التقرير يبين الفرق القائم بين الأداء، والإنجاز والإدارة من أجل النتائج والتحول إلى أداة للحفز وإسداء المشورة ذات توجه معرفي. وتعد الإدارة على أساس النتائج المبدأ الأساسي في إدارة التغيير. ويعكس إطار النتائج الاستراتيجية للإطار التمويلي المتعددة السنوات وخطط الأعمال الأهداف المحددة وفقا للغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، والتي يعد القضاء على الفقر هدفا شاملا فيها. وتبرز الإدارة على أساس النتائج الدور المركزي للرصد والتقييم، لأنها تتطلب الاطلاع على رد الفعل وتبيان قيمة المال المصروف. ويرى مكتب التقييم، أنها تعني تعزيز القياس والرصد والتقييم في المنظمة. ومن العناصر الرئيسية في إعادة الترتيب المؤسسية زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لإنشاء نظام معرفي. ووزع على المجلس المنشور المعنون ''فعالية التنمية: استعراض الأدلة التقييمية'' (*Development Effectiveness: Review of Evaluative Evidence*)، وذلك بغرض إجراء مناقشة غير رسمية بشأن النتائج في وقت لاحق. ومجمل القول، إن النتائج الرئيسية الواردة في التقرير تتحدد فيما يلي: (أ) إن البرنامج الإنمائي يتحسن ويتبوأ مكانة إيجابية بالمقارنة مع المنظمات الإنمائية الأخرى؛ (ب) وتميل المشاريع المنفذة وطنيا إلى تحقيق نتائج أفضل من النتائج التي تحققها المشاريع المنفذة دوليا؛ (ج) ويلزم إنشاء شراكات فعالة لتحسين الفعالية الإنمائية. ولإيراد أمثلة توضيحية على هذه النقطة، لاحظ مدير مكتب التقييم أنه تم القيام مؤخرا بتقييمين مشتركين: الأول مع البنك الدولي بشأن تنسيق المعونة؛ والثاني، مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، بشأن اللامركزية والحكم المحلي السليم.

١٦١ -وأعربت عدة وفود عن ارتياحها الكبير للتقرير السنوي المتعلق بالتقييم وبإنجازات البرنامج الإنمائي في تبنِّيه للإدارة على أساس النتائج.

١٦٢ -وأثنى العديد من المتكلمين على البرنامج الإنمائي لما بذله من جهود لتعزيز وظيفة التقييم باعتبارها أداة للإدارة. فثمة فيما يبدو علاقة مباشرة بين نتائج التقييم والقرارات الإدارية، ونتائج التقييم والتعلم المؤسسي. ولاحظت عدة وفود النوعية الجيدة للتقييمات

الفردية ومواضيع اهتمامها، فضلا عن تزايد عدد التقييمات. وطلب المتكلمون أن تدرج التقارير المقبلة معلومات عن الكيفية التي نفذت بها التوصيات المترتبة على التقييمات السابقة والكيفية التي تمت بها متابعة التوصيات الواردة في التقارير السنوية السابقة. وطلبت معلومات عن الطريقة التي تم التوصل بها إلى أرقام الامتثال.

١٦٣ -وأبرز عدة متكلمين التقدم المحرز في الإبلاغ عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج والذي قام فيه مكتب التقييم بدور رئيسي في السنة الماضية. ولوحظ أن البرنامج الإنمائي، بإحداثه لإطار النتائج الاستراتيجية، قد قدم الدعم للبلدان المستفيدة من البرامج لتعزيز قدراتها على التقييم، وهو مجال ينبغي مواصلة التركيز عليه وتحسينه. ولاحظ أحد الوفود أن إعداد فريق دعم العمليات للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج مستقبلا سيتيح لمكتب التقييم الانكباب على مهامه الرئيسية.

١٦٤- وأكدت بعض الوفود ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بوضع إطار لإدارة المعرفة. وذهب بعض الرأي إلى أن لمكتب التقييم دورا واضحا في التعلم المؤسسي وأن بإمكانه التعاون مع مرافق الموارد دون الإقليمية في نشر الدروس المستفادة. وذكر أحد الوفود أن التقييمات ينبغي ألا تنظر إلى حالات النجاح فحسب بل ينبغي أن تتناول أيضا حالات الفشل لتعزيز الدروس المستفادة.

١٦٥ -وطلب بعض المتكلمين توضيحا بشأن الصلة القائمة بين التوصيات الواردة في الاستعراض الشامل لعمل البرنامج الإنمائي في حالات الطوارئ المعقدة، الذي يركز بصفة خاصة على برامج إعادة الإدماج، والمعنون ''تقاسم خلفية جديدة في حالات ما بعد الصراع'' ومقترحات تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (المعروف بتقرير الإبراهيمي). وأعرب وفد عن عدم اتفاقه مع الإشارة الواردة في الفقرة ٢٧ من الوثيقة DP/2000/34 والتي وصفت البرنامج الإنمائي بكونه ''الوكالة الوحيدة التي تتمتع بولاية شاملة للقطاعات تمكنها من تلبية احتياجات جميع السكان المتضررين من الحرب ومن ضمنهم المجموعات المستهدفة ذات الطابع المحدد مثل اللاجئين والمشردين داخليا''. وارتأى المتكلم أن دور البرنامج الإنمائي هو مساعدة البلدان المعنية بناء على طلبها وأن الأنشطة المتعلقة بالأزمات وما بعد الصراع لا ينبغي أن تكون عنصرا جوهريا في أنشطة المنظمة. وفي هذا الصدد، ينبغي الحفاظ على مبدأ إعطاء البرنامج الإنمائي توجها وطنيا يضطلع فيه بمسؤولية تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان المستفيدة من البرامج.

١٦٦ -ورحب عدة متكلمين بإنشاء شراكات معززة مع البنك الدولي والمنظمات الثنائية عن طريق تقييمات مشتركة. وأكد أحد المتكلمين ضرورة المشاركة الفعلية للبلدان المشمولة

ببرامج في التقييمات لأن لها مصلحة في ضمان الاستخدام الفعال لموارد البرنامج الإنمائي لتحقيق النتائج المرجوة. ورُحب بالتقييم المشترك بين البرنامج الإنمائي وحكومة ألمانيا بشأن اللامركزية والحكم المحلي السليم، لا سيما وأن للبرنامج الإنمائي ميزة نسبية في ذلك المجال. وأشار أحد الوفود إلى أنه بصدد النظر في تقديم دعم مالي للعمل في هذا المجال. وذكر وفد آخر أنه سيقدم الدعم المالي عن طريق صندوق استئماني لمواصلة تطوير منهجية الإدارة على أساس النتائج.

١٦٧ - وأكد أحد الوفود على أهمية اعتناء مكتب التقييم بالتقييمات المستقلة. فينبغي تبيان نوعية وجدوى التقييمات اللامركزية ونشرها. كما طلب المتكلم المزيد من المعلومات عن المنهجيات المستخدمة في تقييمات الأثر على المستوى القطري. وحظي التعاون الوثيق بين مكتب التقييم والنظراء في المنظمات الثنائية بتقدير. وأعرب وفد آخر عن تأييده لبرنامج البحوث التقييمية المقترح بشأن الصلات بين الحكم السليم والفقر والصلات بين الكلي والجزئي، المشار إليها في المرفق الثاني من الوثيقة DP/2000/34.

١٦٨ - ورُحب بتقييم الفعالية الإنمائية للبرنامج الإنمائي الوارد في الفصل الثالث من الوثيقة DP/2000/34. وأعربت عدة وفود عما توليه من اهتمام خاص للنتائج المتعلقة بنجاح المشاريع المنفذة وطنيا. وطلب أحد المتكلمين المزيد من المعلومات عن المنهجية التي استخدمت لتحديد الرقم الوارد في الفقرة ٦٨ التي تشير إلى أن ٨٩ في المائة من مشاريع البرنامج الإنمائي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ صُنّفت باعتبارها قد حققت أهدافها المباشرة على نحو ممتاز أو مُرض.

١٦٩ - وشكر مدير مكتب التقييم المتكلمين على ما أبدوه من تأييد وعلى العمل بشكل وثيق مع البرنامج الإنمائي في مجال التقييم والرصد. وقال إن الإدارة على أساس النتائج قد أتاحت فرصة لجعل النظام يقدم طلبات للتقييم في المكاتب القطرية عن طريق التقييم السنوي القائم على النتائج، خلافا للرأي السابق الذي كان يعتبر التقييم نشاطا مستقلا. وقال إن التحول إلى برامج البحوث التقييمية على المستوى المواضيعي أو الاستراتيجي نتيجة مباشرة لتناول أنشطة معينة من منظار التقييم. وفيما يتعلق بالتقييمات المستقلة، من قبيل تقييم دور البرنامج الإنمائي في حالات ما بعد الصراع، من المهم أن تنظر إدارة البرنامج الإنمائي بعناية في التوصيات، حتى وإن لم تكن تتفق معها. وأقر بأن شرح الامتثال في التقارير المستقبلية يمكن تبسيطه لتقريبه إلى أفهام القراء. والعامل المهم هو الحفاظ على ضوابط النوعية في نظام لا مركزي. وأُعرب عن الأمل في تزايد الامتثال في السنوات القادمة. وقال إنه يتطلع إلى إجراء حوار غير رسمي مع المجلس التنفيذي بشأن نتائج تقييم أداء البرنامج الإنمائي والعوامل

التي تؤثر على أدائه. والقصد من المنشور المتعلق بالفعالية الإنمائية هو إثارة تلك المناقشة. ولاحظ أن مكتب التقييم بصدد وضع منهجية لمقارنة النتائج والتوصيات بحلول نهاية عام ٢٠٠٠.

١٧٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي المتعلق بالتقييم (DP/2000/34).

التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض المشترك للتوصيات

١٧١ -عرض مدير البرنامج المعاون التقرير المرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاستعراض المشترك للتوصيات (DP/2000/35). وقد استند هذا التقرير الذي اشترك في إعداده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلى استعراض للتوصيات المنبثقة من عمليات التقييم، كما حظي بموافقة لجنة التنسيق الإداري. ومضى يقول إنه في حين يمكن اتخاذ إجراءات فورية بشأن بعض التوصيات، فإن البعض الآخر منها يحتاج إلى مزيد من المناقشة. وأشار إلى أن عمليات التقييم كان لها أثر إيجابي للغاية على العلاقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب بصفة عامة. فقد اجتمعت لجنة التنسيق الإداري حتى الآن أربع مرات في عام ٢٠٠٠ وكثفت من تركيزها على توفير التوجيه الاستراتيجي للمكتب، بما في ذلك عن طريق إجراء استعراض شامل للوثائق المزمع تقديمها إلى المجلس التنفيذي. وأصبحت فرقة العمل التي شكلت في آذار/مارس ٢٠٠٠ أداة مستقرة تهدف إلى تعزيز العلاقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب. وقد أنشأت فرقة العمل هذه فريقين عاملين إضافيين للعمل على إحراز تقدم بشأن الاتفاقات المتصلة بالخدمات المركزية وتحديد الرسوم. وفيما يتصل بالعمليات التي تجري على الصعيد الميداني، ذكر أنه من المتوقع أن يقوم المدير التنفيذي في وقت لاحق من هذا العام بتوجيه رسالة إلى الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج بشأن الدور المسند إليهم بصفتهم ممثلين للمكتب. وأشار مدير البرنامج المعاون إلى أن ٧٤ في المائة من مجموع إيرادات المكتب في عام ١٩٩٩ كان مصدرها تنفيذ مشاريع للبرنامج جاء تمويلها من مصادر عادية (أساسية) ومصادر أخرى (غير أساسية) على حد سواء. وأردف بقوله إنه رغم أن المكتب كيان منفصل وقائم بذاته ضمن منظومة الأمم المتحدة، فمن المهم التسليم بوجود صلة وثيقة ومستمرة بين البرنامج والمكتب. وقد وفرت عملية التقييم حافزا دفع كلا الطرفين إلى صقل كثير من الجوانب التي كانت موضع إهمال في علاقتهما لعدة سنوات، كما تمخضت عن التزام راسخ بتعزيز هذه العلاقة.

١٧٢ -وأعرب المدير التنفيذي عن موافقته على أن وجود علاقة وثيقة بين المكتب والبرنامج تقوم على أساس من الثقة والميزة النسبية هو أمر في صالح الجميع. وأفاد بأن المكتب يحرز تقدما نحو تنفيذ التوصيات التي لا تحتاج إلا إلى إجراءات من جانب المكتب، وأعرب عن ارتياحه بشأن الفريق العامل المشترك الذي بدأ يعمل بكفاءة، وتمكن من اتخاذ قرارات ملزمة. وأوضح أن الحالات التي لم يمكن فيها التوصل إلى قرار سوف تحال إلى مدير البرنامج وإلى المدير التنفيذي للبت في أمرها. وقدم معلومات مستكملة عن التوصية ٢ (د) المتعلقة بالرسالة التي تحدد على وجه الدقة دور الممثلين المقيمين التابعين للبرنامج بصفتهم ممثلين للمكتب. وأشار إلى أنها ستستند إلى مذكرة التفاهم التي وقعها البرنامج والمكتب في عام ١٩٩٧، وسوف تحدد الطابع المزدوج للمهام المسندة إلى ممثلي المكتب، أي الجانب التمثيلي والجانب المتعلق بمشاريع محددة. وفيما يتعلق بالتوصية ٤، أعلن المدير التنفيذي أن الفريق الاستشاري للمستفيدين سوف يعقد اجتماعا في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وسيجري تحديد جدول أعمال هذا الاجتماع بحيث يهيئ الفرصة أمام المستفيدين من المكتب لتحديد معايير التفوق المتوقعة من المكتب بوصفه جهة لتقديم الخدمات. وأضاف أن هذا الاجتماع سيكون فرصة لإيضاح التغيير الذي طرأ على الاحتياجات، مما يفسح المجال أمام المكتب لمراقبة القيمة المضافة للخدمات التي يقدمها والتخطيط لتطوير كفاءات جديدة و/أو قدرات و/أو منتجات جديدة. وأعلن المدير التنفيذي أيضا أن المكتب قد اعتمد أول معيار دولي للمساءلة الاجتماعية جري دوريا التحقق منه من جهة مستقلة، وهو معيار المساءلة الاجتماعية ٨ ٠٠٠ الذي وضعته الهيئة الدولية للمساءلة الاجتماعية. وأشار أيضا إلى أن المكتب قد انضم إلى المعهد البرازيلي للأخلاقيات، وهو أكبر رابطة تجارية منشأة في أحد البلدان المشمولة بالبرامج مكرسة للنظر في إدارة الأعمال التجارية بصورة أخلاقية تتمشى مع القيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أنه سيجري في أثناء عام ٢٠٠١ الأخذ بمعايير أخرى تتصل بالنوعية.

١٧٣ -وأعربت وفود عديدة عن شكرها لمدير البرنامج المعاون وللمدير التنفيذي على ملاحظاتهما وعلى التقرير الذي جرى عرضه، كما أعربت عن تقديرها للصبغة الإيجابية البناءة التي اتسم بها البيانان اللذان أدليا بهما. وأعربت بعض الوفود عن سرورها بصفة خاصة إزاء بعض الخطوات والقرارات المحددة التي تم اتخاذها (على سبيل المثال، إنشاء فرقة العمل والأفرقة العاملة، وتفويض السلطة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بشؤون الموظفين). ولكن نظرا لأن عملية التقييم قد أثارت، فيما يتعلق بكل من البرنامج والمكتب، مسائل رئيسية تتصل بدوريهما والكفاءات وآلية الإدارة القائمة لدى كل منهما، ذكرت هذه الوفود أن من المستصوب متابعة المسألة عن كثب. وفي هذا الصدد أعربت وفود عديدة عن

قلقها إزاء عدم اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات، ولا سيما وأن العلاقة القائمة بين البرنامج والمكتب موضوع هام يعكف المجلس التنفيذي على استعراضه. وذكرت بعض الوفود أن هناك ضرورة ملحة بشكل خاص لتناول التوصيات المتعلقة بالإبلاغ المالي والمبادئ المالية، بما في ذلك تحديد الرسوم، وبالدور الذي ستؤديه لجنة التنسيق الإداري والشكل الذي ستتخذه في المستقبل.

١٧٤ -وأشارت وفود أخرى إلى إحراز قدر كبير من التقدم منذ إصدار التقرير، كما تجلى من البيانات التي أدلي بها في أثناء الدورة. وركزت وفود عديدة بصفة محددة على التوصية ٢ (ب) المتعلقة بتحديد المسؤوليات الخاصة بكل من المنظمتين، بما في ذلك إزالة أوجه التداخل (على سبيل المثال في مجال حالات الأزمات وفترات ما بعد الصراع). كما ذكر أن هناك تناقضا واضحا بين البيان الاستهلالي المتعلق بتكامل الولايات والتعاضد المالي والإداري وبحالة توزيع الكفاءات على النحو الوارد وصفه في التقرير. وأعرب عن أهمية إيضاح تلك المسألة، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا، وهي أكبر عملاء البرنامج والمكتب على حد سواء. كما ذكر أن مسألة التداخل بين دور كل من الكيانين تحتاج إلى إيضاح في إطار المناقشات المزمع عقدها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١، بشأن الإجراءات التي يتخذها البرنامج الإنمائي في حالات ما بعد انتهاء الصراع. واقترح أحد الممثلين، في سبيل تحسين المتابعة، أن تجرى حوارات غير رسمية بين أمانتي البرنامج والمكتب وبين المجلس، وذلك إلى جانب اجتماعات المجلس الرسمية. وأوصى وفد آخر بتعزيز الصيغة المستخدمة في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة DP/2000/35، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصية ٢ (ب).

١٧٥ -وبعد توجيه الشكر إلى الوفود لما أدلت به من تعليقات، أشار مدير البرنامج المعاون إلى أنه يمكن تناول بعض الاستفسارات في إطار الحوار المستمر مع أعضاء المجلس التنفيذي. وقال إن الاختلافات الظاهرية التي تبدو بين التقرير والتعليقات التي أدلى بها من جانب وبين تعليقات المدير التنفيذي تعزى إلى انقضاء فترة زمنية منذ إصدار الوثيقة DP/2000/35، وإلى التقدم الذي أحرز نتيجة للعمل الجاري، وأشار إلى أنه قد طرأ تحسن على السرعة التي يجري بها تناول المسائل منذ إنشاء فرقة العمل. وفيما يتعلق بالتوصية ٢ (ب) المتعلقة بتحديد مسؤوليات البرنامج والمكتب في مجال حالات ما بعد انتهاء الصراع، ذكر مدير البرنامج المعاون أن البرنامج والمكتب لا يتوقعان ظهور أي مشاكل فيما يتعلق بتحديد هذه المسؤوليات. وفي هذا الصدد، قال إن شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ تعمل في المقام الأول كوحدة لدعم السياسات تقدم خدماتها إلى المكاتب الإقليمية كلما نشبت إحدى الأزمات. كما أنها تضطلع بإدارة الموارد التي توفر الدعم في حالات الأزمات، في إطار البند ١-١-٣ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، بيد أنها ليست وحدة تنفيذية

تتولى تنفيذ البرامج بمفردها. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي يدعو إلى إقامة حوار منتظم مع المجلس.

١٧٦ - وأكد المدير التنفيذي أنه قد طرأت زيادة على النشاط المتعلق بالتوصيات في أثناء فترة الشهرين السابقة وأشار إلى أن الجهود جارية للحفاظ على هذه الدينامية. وفيما يتعلق بالتداخل القائم في مجال الإنعاش بعد انتهاء الصراع، أشار إلى أن البرنامج والمكتب يشتركان في هذا المجال بناء على طلب الدول الأعضاء، ولكنه سلم باختلاف نوع المشاركة التي يضطلع بها كل منهما، مضيفا أن المكتب يتبع نهجا تنفيذيا للغاية ويركز على الأنشطة المتصلة بالمشاريع. وذكر عدة إنجازات حققها المكتب في هذا المجال، منها: (أ) إنشاء وحدة متخصصة استجابة لارتفاع مستوى الطلب على قيام المكتب بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالإنعاش بعد انتهاء الصراع، وتتعاون هذه الوحدة مع البرنامج الإنمائي وغيره من المنظمات في تنفيذ هذه المشاريع؛ (ب) نشر أول مجلدين من بين المجلدات الأربعة لدليل التشغيل، الذي يستند إلى خبرة عَشر سنوات في العمل على صعيد المشاريع في البلدان أو المناطق التي تحتاج إلى الإنعاش بعد انتهاء الصراع؛ (ج) إصدار نشرة وضعها مكتب جنيف لخدمات المشاريع التابع لمكتب الأمم المتحدة، وتبين النهج التنفيذي المرتبط بالمشاريع الذي يتبعه المكتب. وفيما يتعلق بلجنة التنسيق الإداري، أشار إلى ضرورة مراعاة الملاحظات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في أي دراسة تجرى لهذه المسألة، وقال إن المسألة ستدرج على جدول أعمال الاجتماع القادم للجنة التنسيق الإداري. وأعرب المدير التنفيذي عن موافقته على الرأي الذي يفيد بوجود علاقة وثيقة بين البرنامج الإنمائي والمكتب تستند إلى الثقة وتراعي الفرق بين المؤسستين من حيث الميزة النسبية.

١٧٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٢٠٠٠

تقرير مرحلي عن متابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: الاستعراض المشترك للتوصيات

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرره ١٦/٢٠٠٠؛

٢ - **يحيط علما** بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/2000/35؛

٣ - **يحث** مدير البرنامج والمدير التنفيذي على كفالة اتخاذ إجراءات، دون مزيد من الإبطاء، بشأن توصيات التقييم المعلقة، باعتبار ذلك أمرا ملحا؛

٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج والمدير التنفيذي أن يقدما إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم.

٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

تاسعا - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

أطر التعاون القطري، والتمديدات وتقارير الاستعراض القطري

١٧٨ -قام المدير المعاون بعرض أطر التعاون القطري الثانية لأرمينيا (DP/CCF/ARM/2) وأوزبكستان (DP/CCF/UZB/2) وبولندا (DP/CCF/POL/2) والجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/2) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/2) وسلوفينيا (DP/CCF/SVN/2) وفييت نام (DP/CCF/VIE/2) وملديف (DP/CCF/MDV/2) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/2)، وتمديدات لتسعة أطر أخرى للتعاون القطري. واتضح في هذه الأطر تركيز قوي على تحسين الحكم، والتعبير عن الأولويات المختلفة للحكومات وللأطراف المؤثرة في البلدان المعنية، وبرز فيها دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المراحل التمهيدية على صعيدي السياسات والدعوة وبشأن الشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني. وقد أُجريت التمديدات من أجل توفيق فترات البرمجة مع نظيراتها في الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أو في الحالات التي يلزم فيها مزيد من الوقت لإعداد الإطار الثاني للتعاون القطري بسبب حدوث تغييرات في الحكومة. أما تقارير الاستعراض القطري الأول لكل من أوغندا (DP/CRR/UGA/1) وبولندا (DP/CRR/POL/1) والجزائر (DP/CRR/ALG/1) وغواتيمالا (DP/CRR/GUA/1) فهي مجموعة مختارة تعكس التنوع فيما بين المناطق ومستويات التنمية. وأُنجز أربعون استعراضا حتى تموز/يوليه ٢٠٠٠، وما زال هناك تسعة استعراضات أخرى قيد التنفيذ أو الإعداد. وقد حال نقص التمويل دون إعداد مزيد من الاستعراضات. وأظهرت الاستعراضات الحاجة إلى مواصلة صقل مواضع تركيز البرنامج الإنمائي بغية تحقيق أكبر تأثير ممكن وتوسيع نطاق الملكية والمشاركة من جانب الأطراف المؤثرة والشركاء في الأنشطة التي يمولها البرنامج، وبغية التركيز على النتائج.

١٧٩ -ونظرا إلى أنه لم تقدم طلبات لمناقشة فرادى أُطر التعاون القطري، اعتمد المجلس أطر التعاون القطري الثانية لأرمينيا (DP/CCF/ARM/2) وأوزبكستان (DP/CCF/UZB/2) وبولندا (DP/CCF/POL/2) والجمهورية التشيكية (DP/CCF/CZE/2) وسلوفاكيا (DP/CCF/SLO/2) وسلوفينيا (DP/CCF/SVN/2) وفييت نام (DP/CCF/VIE/2) وملديف (DP/CCF/MDV/2) وهنغاريا (DP/CCF/HUN/2).

١٨٠ -ورحب أحد المتكلمين بتعزيز الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالهيكل المكتبي في أوزبكستان وبالتواصل الشبكي الذي تحقق من خلال مركز الخدمات الإقليمية في براتيسلافا. وقال إنه سيكون مفيدا الاطلاع على الخبرات المستخلصة من هذا النموذج في المستقبل. وعبَّر اثنان من المتكلمين عن تقديرهما لإطار التعاون القطري وتقرير الاستعراض القطري الخاصين ببولندا، وأشارا إلى الأهمية البالغة لاستمرار البرنامج الإنمائي في التعاون من أجل تطبيق عمليات عالية الجودة للإدارة وبناء القدرات تمهيدا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأكد متكلمون آخرون ارتفاع مستوى إطار التعاون القطري الخاص بفييت نام مشددين على ضرورة أن يركز البرنامج الإنمائي على ميزته النسبية من أجل زيادة الموارد الإنمائية المتاحة للتنمية إلى أقصى حد ممكن. وامتدح أحد المتكلمين جهود البرنامج الإنمائي في السلفادور لزيادة تركيزها في مرحلة ما بعد الصراع على إرساء الحكم الديمقراطي في هذا البلد. وامتدح وفد آخر جهود البرنامج الإنمائي في بليز وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وبخاصة التحسينات في مجال الإصلاح الإداري وبرامج الحد من الفقر. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن مشاكل التمويل التي تواجه عملية الاستعراض.

١٨١ -وأعرب الممثل الدائم للسلفادور عن امتنان حكومته للدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي والعمل الذي يضطلع به في بلده. وقال إن الوثيقة تركز على القطاعات التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي، ولكنه يلاحظ أنه لا يوجد تركيز كاف على الإنجازات التي حققها البلد في عهد الحكومة الحالية. فقد بُذلت جهود ضخمة، على سبيل المثال، في مجال تخفيف القيود الاقتصادية، بما في ذلك تخفيض التعريفات وإلغاء الحواجز غير التعريفية. وقد اضطلعت الحكومة بعملية تحديث للدولة واتخذت تدابير أساسية في هذا الاتجاه من قبيل خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، مستخدمة المدخرات المخصصة لبرامج الاستثمار الاجتماعي، كما بذل جهد كبير في قطاعات الصحة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وسيشمل إطار التعاون القطري للسلفادور، الذي سيبدأ العمل به في عام ٢٠٠١، مشاركة واسعة النطاق في جميع القطاعات. وحث المانحين على مضاعفة الجهود لحل أزمة التمويل الراهنة.

١٨٢ -ووجه وفد فييت نام الشكر إلى المجلس التنفيذي لاعتماده إطار التعاون القطري لفييت نام (DP/CCF/VIE/2). ويستند هذا الإطار إلى التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللذين تشاركت في إعدادهما وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومة. وساهم شركاء كثيرون في إعداد إطار التعاون القطري من بينهم القطاعان العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وتركز الحكومة منذ أواخر الثمانينات على تعزيز التنسيق وتجنب الازدواج. وتمثل عملية إدارة الإصلاح أحد مجالات التركيز

الرئيسية. وقد شهدت الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠ تغييرات هائلة في فييت نام من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة والقضاء على الفقر. وقد تحركت أنشطة البرنامج الإنمائي صوب الاهتمام بالمراحل التمهيدية في أوائل التسعينات، وشجعتها على ذلك برامج الإصلاح الوطني في فييت نام. وبرغم جمع قدر كبير من الموارد غير الأساسية، فإن هذا لم يعوض عن الانخفاض في الموارد الأساسية.

١٨٣ -وأعرب ممثل بولندا عن تقديره للشراكة القوية والموثوق بتراهتها التي يتمتع بها بلده مع البرنامج الإنمائي. وأشار إلى أن إطار التعاون القطري الجديد يشتمل على مقدار ضئيل نسبيا من التهويل الأساسي، ويركز على الدعوة ويهتم بإقامة ثقافة عمادها الأداء القوي وتشكل تنمية الموارد البشرية وإصلاح الإدارة العامة والمساعدة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عناصر مهمة في الإطار الجديد للتعاون القطري.

١٨٤ -وأعرب ممثل الجزائر عن امتنان حكومته لتقرير الاستعراض القطري. وأشار إلى أن الاستعراض يعد مثالا جيدا على مساهمة البرنامج الإنمائي في جهود التنمية. وطالب بزيادة إشراك البعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك في إعداد تقارير الاستعراض.

١٨٥ -وأعرب ممثل أرمينيا عن امتنان حكومته للمجلس بمناسبة اعتماده الإطار الأول للتعاون القطري، مشيرا إلى الدور القوي الذي يؤديه الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي.

١٨٦ -أما ممثل كوستاريكا فقد أبرز المنجزات المهمة التي تحققت في مجالي التعليم والصحة في بلده، مشيرا مع ذلك إلى أن البرامج التي تستهدف المهاجرين، والتي يقضي بتنفيذها دستور البلد، تشكل عبئا مرهقا على ميزانيات قطاعي الصحة والتعليم.

١٨٧ -وأشارت ممثلة غواتيمالا إلى أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكل جزءا من الاستجابة المنسقة لاتفاق السلام في بلدها.

١٨٨ -ووجه الممثل الدائم لأوزبكستان الشكر إلى المجلس التنفيذي لاعتماده إطار التعاون القطري الخاص ببلده، وأكد التأييد مجددا للمجالات التي تركز عليها البرامج. وهناك عدة مشاريع في مجال الحكم لا تزال قيد البحث وستتم مناقشتها مع المكتب القطري.

١٨٩ -واعتمد المجلس التنفيذي التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لبلغاريا (DP/CCF/BUL/l/EXTENTION II) وتمديد إطار التعاون القطري الأول للسلفادور لمدة عامين (DP/CCF/ELS/l/EXTENTION I) وتمديد إطار التعاون القطري الأول لفترويلا لمدة عامين (DP/CCF/VEN/l/EXTENTION I).

١٩٠ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لأطر التعاون القطري الأولى لبليز (DP/CCF/BEL/l/EXTENTION I) وتوغو (DP/CCF/TOG/EXTENTION I) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (DP/CCF/DRK/1/EXTENTION I) وغينيا الاستوائية (DP/CCF/EQG/1/EXTENTION I) وكوستاريكا (DP/CCF/COS/I/EXTENTION I) وهندوراس (DP/CCF/HON/l/EXTENTION I).

١٩١ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقارير الاستعراض القطري لأوغندا (DP/CRR/UGA/1) وبولندا (DP/CRR/POL/l) والجزائر (DP/CRR/ALG/l).وغواتيمالا (DP/CRR/GUA/1).

استعراضات أطر التعاون الإقليمي

١٩٢ -قدم مدير البرنامج المعاون استعراضات أطر التعاون الإقليمي لأفريقيا (DP/RRR/RBA/1) وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RRR/RAP/1) وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RRR/REC/1) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RRR/RLA/1). وقد قام بإجراء الاستعراضات استشاريون من الخارج، وكشفت عن وجود اختلافات بين المناطق من حيث التركيز البرنامجي العام. وبرغم هذه الاختلافات، يوجد تماثل ملحوظ في مجالات عديدة، منها صلات الارتباط بإطار التعاون العالمي وأطر التعاون القطري وزيادة التركيز البرنامجي. ويوجد في جميع البرامج ما يدل على أن العجز الشديد في الموارد كان له تأثير بالغ على الأداء البرنامجي. وعقب تقديم لمحة عامة عن أبرز الجوانب في كل استعراض، خلص المدير المعاون إلى القول بأن عددا قليلا من منظمات المعونة الأخرى بمقدوره أن يوفر التمويل للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالمسائل عبر الوطنية وعبر الحدودية. ويمكن للأطر الإقليمية المقبلة أن تستفيد من الاستعراضات بأن تصبح بقدر أكبر أطرا استراتيجية ومحكومة بالطلب وأن تعكس الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي وتتيح التعبئة الناجحة للموارد.

١٩٣ -وفي معرض التعليق على استعراض إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا، أكدت الوفود على أثره الإيجاب علي على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي السلام والتنمية. وتمثل الشراكات مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمحلية عنصرا رئيسيا من عناصر إطار التعاون الإقليمي. وتشكل الموارد مصدر قلق كبير، ويؤمل أن توضع استراتيجية محددة تحديدا جيدا لتعبئة الموارد للمساعدة في إنجاح إطار التعاون المقبل. وأعرب أحد الوفود عن تطلعه إلى إعادة تصميم برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي. وذكر متكلم آخر أن الإشارة إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان ينبغي

أن تتضمن ذكر مسؤولية البلدان الأفريقية عن الحد من الفقر. وأشار المتكلم أيضا إلى قلة المشاورات مع فرادى بلدان المنطقة.

١٩٤ -ونبه متكلم آخر إلى أن ١٧ بلدا في القارة الأفريقية تعاني عدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالات طوارئ معقدة. ولذا هناك إمكانية كبيرة لمضاعفة أنشطة البرنامج الإنمائي في مجال العمل في فترات ما بعد الصراع وفي عمليات المشاورات الوطنية وبناء توافق الآراء. وذُكر أن الأنشطة التمهيدية تتجلى بشكل واضح من خلال منتدى الحكم في أفريقيا، وطُلب تقديم مزيد من المعلومات بهذا الشأن. ونظرا لجسامة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه ينبغي أن يكون أكثر وضوحا في إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا. وينبغي اتباع نهج أكثر عزما بشأن الابتكار والوقوف على أفضل الممارسات في مجالات الحكم ومنع الصراعات وقضايا الجنسين. ويمكن إدراج الاتفاقيات والولايات، فضلا عن تعزيز القدرات التقنية. وطُلب مزيد من المعلومات عن كيفية اختيار البرنامج الإنمائي للمنظمات كي تصبح من الشركاء المسؤولين عن التنفيذ.

١٩٥ -وفي معرض التعليق على استعراض إطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، لاحظت الوفود زيادة التركيز على مسألة القضاء على الفقر والدور الإيجابي للتقارير الوطنية للتنمية البشرية. وأشار أحد المتحدثين إلى نجاح مركز الخدمات الإقليمية في براتيسلافا في تقديم الدعم للمنطقة بأسرها، معربا عن تأييده لكافة المبادرات الجديدة التي تستخدم خبرات إقليمية وتؤدي إلى نوع من البرمجة يستخدم الخبرات الموجودة في المنطقة ويتيح تبادل المعارف. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى تحسين البرامج المتعلقة بتنسيق المساعدات والبيئة.

١٩٦ -وفي معرض التعليق على استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نوهت الوفود بالتقاليد العريقة والقوية للتعاون في المنطقة. ومن المؤسف أن موارد البرنامج الإقليمي قد انخفضت بشكل حاد. وأشار أحد الوفود إلى أن الدروس المستفادة في حالة بلد من البلدان يمكن تبادلها على المستوى دون الإقليمي. ويتعين جعل الأنشطة أكثر تركيزا كي تحقق أكبر أثر ممكن. وشدد أحد المتكلمين على أهمية الأنشطة التي تركز على التجارة والبيئة في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. وأكد متكلم آخر على الحاجة إلى إجراء مشاورات شاملة عند إعداد الإطار التالي للتعاون الإقليمي. وركز متكلم آخر على أهمية التكامل الإقليمي.

١٩٧ -وطلب وفدان إيضاحا بشأن الفروق بين المخصصات والنفقات الخاصة بالبرامج الإقليمية. وطلب وفد آخر إيضاحا بشأن دور البرنامج الإنمائي في منع نشوب الصراعات.

١٩٨ -وأكد المدير المعاون أن أطر التعاون الإقليمية تعرض لمسائل تتجاوز البرامج الفردية وتخلق التعاضد عن طريق الشراكات بالتعاون مع الكيانات الأخرى. وستكون أطر التعاون الإقليمي الجديدة أكثر تركيزا على التمكين من زيادة فعالية استخدام الموارد المالية وإبراز الارتباط بإطار التعاون العالمي. وأشار المدير المعاون إلى أن الإطار الإقليمي يساند المبادرات الرامية إلى منع المنازعات من خلال الهيئات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٩٩ -وقدمت المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إيضاحا بشأن الفقرة ١٠ من استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RRR/RLA/1)، حيث ذكرت أن الجدول الثاني يشير إلى الموارد التي تم تدبيرها للبرنامج الإقليمي، وأشارت إلى أن ثلثي هذه الموارد تقربا مخصص لمشاريع مرفق البيئة العالمية. ونظرا إلى شدة الدقة في عملية الموافقة على مشاريع المرفق، التي كثيرا ما تستغرق عامين، فإن تلك الموافقة لم تصدر إلا مؤخرا، وبدأ بعد ذلك تنفيذها.

٢٠٠ -ولاحظ مدير البرنامج المعاون ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا أن تدني معدل الأداء بمنطقة أفريقيا يعزى إلى حالات التأخير في بدء البرامج الرئيسية وذلك بسبب ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء أثناء عملية التشاور. كما أن اختيار الشركاء الإقليميين يعتمد على قدراتهم التقنية والإدارية إضافة إلى صلتهم بالقضايا محل التركيز.

٢٠١ -ولاحظ الموظف المسؤول للمكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة أن إطار التعاون الإقليمي في المنطقة كان هو الأول من نوعه. وكان البدء في تنفيذ سبعة مشاريع فردية كبرنامج يشمل تعيين الأخصائيين، عملية صعبة.

٢٠٢ -ولاحظ الموظف المسؤول للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ أن تلك المنطقة قد واجهت نفس الحالة التي واجهتها منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي أن الكثير من المشاريع الإقليمية كانت مشاريع تابعة لمرفق البيئة العالمية فاستغرقت الموافقة عليها وتنفيذها وقتا طويلا.

٢٠٣ -وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراضات أطر التعاون الإقليمية من أجل أفريقيا (DP/RRR/RBA/1) وآسيا والمحيط الهادئ (DP/RRR/RAP/1) وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RRR/REC/1) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (DP/RRR/RLA/1).

تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية

٢٠٤ -وعرض الموظف المسؤول للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية (DP/2000/40) وتتضمن المذكرة وصفا للمجالات الواسعة التي يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور الشرقية بعد اتخاذ المجلس التنفيذي للمقرر ٢/٢٠٠٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الذي يأذن بتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويسعى مدير البرنامج حاليا للحصول على إذن بالموافقة على مشاريع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ على أساس كل حالة على حدة. ولاحظ أن مكتبا قد تم إنشاؤه بالفعل وأن البرنامج الإنمائي ظل يعمل مع المانحين من أجل الحصول على دعم. وقال إن إطار التعاون القطري لن يوضع إلا بعد نيل تيمور الشرقية للاستقلال. وكانت مجالات التركيز الرئيسية لتقديم المساعدة هي (أ) المساعدة في مرحلة الانتقال من حالة الطوارئ بما في ذلك بالاشتراك في النداء الموحد الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و (ب) مساعدة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية في التحضير من أجل الاستقلال و (ج) إقامة شراكة طويلة الأجل مع شعب تيمور الشرقية.

٢٠٥ -وسأل الرئيس المجلس التنفيذي عما إذا كان لديه اعتراض على اشتراك ممثل تيمور الشرقية. و لم يكن لديه اعتراض.

٢٠٦ -وأعرب ممثل تيمور الشرقية عن تقديره للدعم الذي يقدمه المجلس التنفيذي وذكر أن الأهداف الرئيسية في الوقت الحاضر هي إعادة بناء الهياكل الأساسية في تيمور الشرقية. ويعتبر صون الاستقرار عاملا مهما في هذا الصدد. وأعرب عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية.

٢٠٧ -وأعرب أحد الوفود عن تأييده المستمر القوي لتقديم المساعدة الإنمائية إلى تيمور الشرقية وعن استعداده لإقامة علاقة قوية معها. ورحبت وفود أخرى من الوفود المتحدثة بتقديم المساعدة إلى تيمور الشرقية. وقدم كثير من المتحدثين وصفا للمساعدة التي تقدمها حكوماتهم إلى تيمور الشرقية بما في ذلك من خلال فتح مكاتب تمثيلية. وأكد أحد الوفود على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب ملاحظا أن البرنامج الإنمائي يمكن أن يقوم بدور مقيد في تعزيز برامج التدريب والصحة من خلال التعاون الثلاثي. وأكد أحد الوفود على ضرورة التنسيق الفعال فيما بين المانحين الدوليين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في تيمور الشرقية. وأعرب متحدث آخر عن القلق بشأن حالات التأخير في تنفيذ المشاريع في تيمور الشرقية.

٢٠٨ -وأذن المجلس التنفيذي لمدير البرنامج بالموافقة على مشاريع في تيمور الشرقية على أساس كل حالة على حدة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢.

تقديم المساعدة إلى ميانمار

٢٠٩ -قدم الممثل المقيم في ميانمار تقريرا مرحليا شفويا عن المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ميانمار. وأبلغ المجلس التنفيذي أن تقريرا شاملا سوف يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. ثم أعطى لمحة تاريخية عن المساعدة التي ظل يقدمها البرنامج الإنمائي لميانمار منذ عام ١٩٨٨ وحتى الوقت الحالي ملاحظا أنه منذ عام ١٩٩٣ ظلت المساعدة تقدم إلى ذلك البلد في إطار التقيد الصارم بالمبادئ التوجيهية المبينة في مقررات المجلس ذات الصلة. وقال إن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي تتم صياغتها على أساس كل مشروع على حدة ضمن إطار عريض يعرف بمبادرة التنمية البشرية، على ألا تزيد فترة كل مرحلة على سنتين ونصف. وظلت مبادرة التنمية البشرية قيد التنفيذ على مدى سبع سنوات وهي تمر بالمرحلة الثالثة في الوقت الحالي للفترة من منتصف عام ١٩٩٩ وحتى نهاية عام ٢٠٠١. وكان الأحد عشر مشروعا في المرحلة الثالثة من مبادرة التنمية البشرية قد وافق عليها مدير البرنامج في منتصف عام ١٩٩٩ وتم التوقيع عليها رسميا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهي جاهزة بالكامل وتمر بمراحل مختلفة من التنفيذ. وقد حرص البرنامج الإنمائي على التشاور والاتفاق التام مع الشركاء المعنيين بمن فيهم الأوساط الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني والعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢١٠ -وقال إن تقييما سنويا مستقلا قد جرى في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٠ لمبادرة التنمية البشرية ومشاريعها لعام ٢٠٠٠. وتألف الفريق المستقل من اثنين من كبار الخبراء الدوليين استقدما من كندا والولايات المتحدة الأمريكية يدعمهما أربعة استشاريين تقنيين دوليين مستقلين. وخلصت البعثة إلى أن جميع أنشطة مشاريع المرحلة الثالثة من مبادرة التنمية البشرية قد صيغت منسجمة مع مقرري مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي ٢١/٩٣ و ١٤/٩٨. وظلت المشاريع تستهدف أفقر السكان في البعض من أكثر المناطق حرمانا في البلاد. ومشاريع مبادرة التنمية البشرية تحقق بشكل عام وبفعالية أهداف المشاريع الفردية وتتبع طرق تنفيذها.

٢١١ -وسلطت البعثة الضوء على العديد من القضايا الاستراتيجية على صعيد وضع السياسات والصعيد التشغيلي والتي مثلت تحديا كبيرا لأنشطة مبادرة التنمية البشرية في تسخير إمكاناتها لأقصى مدى لمعالجة قضايا الفقر كما أحدثت أثرا على تنسيق مبادرات الأمم المتحدة الشاملة المشتركة في ميانمار. ومن الملاحظ أن المشاريع لم تستطع في بعض

القطاعات الرئيسية الاستفادة بشكل كامل من المساعدة التقنية المهمة التي تقدمها بعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن التنفيذ بسبب الطريقة الخاصة لعمل مبادرة التنمية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك فترة أولية طويلة لازمة لتخطيط وإعداد مراحل مبادرة التنمية البشرية نظرا لطول فترة العملية الاستشارية الواسعة اللازمة (بالرغم من القصر النسبي للفترة الزمنية المحددة بسنتين ونصف لمشاريع مبادرة التنمية البشرية). وأكدت البعثة أيضا الحاجة إلى تحديد المساعدة المقدمة لمبادرة التنمية البشرية في المستقبل وتوجيهها بشكل ملائم من أجل تلبية الاحتياجات في مجال الفقر والاحتياجات الإنسانية بطريقة أوسع.

٢١٢ -وأكد الممثل المقيم أن أشد المجالات حاجة للمساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي من أجل الحد من الفقر في ميانمار أي مجالات الزراعة والأمن الغذائي والبيئة. أما الموضوع الحيوي الآخر فهو الأثر الخطير المترتب على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلاد حيث يقدر معدل الإصابة حاليا بنسبة ١,٥ في المائة من السكان. وطلب من المجلس التنفيذي أن يدرس إمكانية قيام البرنامج الإنمائي بعدد من الاستعراضات القطاعية الشاملة للزراعة والأمن الغذائي والبيئة على أن تشمل تقييما كاملا لحالة الفقر. واقترح أيضا أن يقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بإعداد اقتراح للتصدي بطريقة استراتيجية لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني بما في ذلك من خلال جمع الأموال.

٢١٣ -وأطلع الممثل المقيم المجلس التنفيذي أيضا على الأعمال التحضيرية لبدء الأمم المتحدة برنامج إنسانيا متكاملا في ولاية راخين الشمالية وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في المقرر ١٤/٩٨. وقال إن برنامجا متكاملا بإشراف الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية في ولاية راخين الشمالية يمر بالمرحلة النهائية بقيادة البرنامج الإنمائي وبالتشاور مع شركاء آخرين. وسوف يتناول البرنامج احتياجات المستفيدين في القطاعات الاجتماعية الحيوية وسوف ييسر عملية الانتقال بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي ظلت تشارك منذ عام ١٩٩٣ في إعادة توطين العائدين من بنغلاديش إلى ولاية راخين الشمالية. ولاحظ أن المفوضية قد قامت مؤخرا بتمديد فترة مذكرة التفاهم مع الحكومة لتمكين المفوضية من مواصلة أنشطتها في ولاية راخين الشمالية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتتواصل المشاورات فيما يتعلق بالإعداد لبدء تنفيذ البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية حالما تكون المفوضية قد أنهت تدريجيا تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية إدراكا منها بأن أنشطة الحماية والرصد سوف تظل إحدى الأولويات الهامة في ولاية راخين الشمالية.

٢١٤ -وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى استمرار تقديم المساعدة بشكل مباشر إلى الفقراء في ميانمار، وأكد على وجوب أن تعمل وكالات التنمية مع المجتمع المدني قدر الإمكان. وأبدى ترحيبه بنهج البرنامج الإنمائي. ولاحظ المتكلم وجود مجال لجعل الجهد الإنمائي الذي تبذله الأمم المتحدة في ميانمار أكثر تساوقا وتنسيقا، بما في ذلك من خلال التقييم القطري الموحد. وينبغي في هذا الصدد التشاور قدر الإمكان مع العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢١٥ -وعبر متكلم آخر عن تأييده لدور البرنامج الإنمائي في ميانمار وذكر أن من الضروري الإعداد للتعاون الدولي في المستقبل في ذلك البلد. ويجب أن تتوافر للبرنامج الإنمائي الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايته، وعليه في هذا الصدد أن يعزز التنسيق على المستوى القطري في ميانمار.

٢١٦ -وأعرب أحد الوفود عن تأييده لاستمرار استخدام دليل التنمية البشرية، وعبر عن موافقته على توصيات فريق التقييم، لا سيما فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقييمات الفقر المقترحة. وطلب الوفد إيضاحا بشأن برنامج الأمم المتحدة لإعادة الإدماج في ولاية راخين الشمالية.

٢١٧ -وأشار الممثل المقيم إلى التعقيدات التي ينطوي عليها تنفيذ عملية التقييم القطري الموحد في ميانمار، نظرا إلى تباين الطرائق التشغيلية لكيانات الأمم المتحدة في ذلك البلد. وردا على الاستفسار السابق الذكر، وضح أن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة يعمل بجد على تصميم برنامج مساعدة ملائم لاستمرار تقديم الدعم لسكان ولاية راخين الشمالية. ونظرا إلى الصعوبات التي تصادف خلال تلك العملية الواسعة النطاق، وإلى الحاجة إلى تعبئة الموارد لعدد من الوكالات المشاركة، فإن الفريق القطري التابع للأمم المتحدة يرى أنه سيكون من الأنسب، في ضوء الولاية المنصوص عليها في المقرر ١٤/٩٨، تنفيذ تلك العملية تحت قيادة البرنامج الإنمائي. ووفقا لذلك، تم تعديل برنامج تقييم الاحتياجات الأساسية.

٢١٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي المتعلق بميانمار.

استعراض إطار التعاون العالمي

٢١٩ -قدمت المديرة المساعدة ومديرة مكتب سياسات التنمية استعراض إطار التعاون العالمي الأول (DP/GRR/GCF/1). وذكر أن التقرير هو تجميع لعدة تقييمات لعناصر البرنامج العالمي، بالإضافة إلى مراجعة لإطار التعاون العالمي وتقييمات لمرافق الموارد دون الإقليمية. ويشير التقرير إلى الطبيعة الانتقالية لإطار التعاون العالمي الأول، الذي يغطي طائفة واسعة التنوع من مجالات السياسات. وسيكون إطار التعاون العالمي الثاني أكثر تركيزا وتكاملا مع الأهداف العامة للبرنامج الإنمائي. ويعكس إطار التعاون العالمي الأول الأدوار والعلاقات

ذات الصلة بالكيانات المؤسسية المسؤولة عن مختلف المجالات المواضيعية. ووجد من الاستعراض أن أعمال الدعوة والأعمال التحليلية المستقلة التي يُضطلع بها داخل إطار التعاون العالمي هي الأكثر فعالية، لا سيما تقرير التنمية البشرية، والعمل الذي يضطلع به مكتب دراسات التنمية بشأن السلع العامة العالمية، وبرنامج ''الطاقة بعد ريو''، والتقرير السنوي عن الفقر. كما نجحت عدة مشاريع رئيسية تتعلق بشؤون الحكم في زيادة الوعي. ويبين الاستعراض أن الربط بين إطار التعاون العالمي وأطر التعاون القطري يتطلب مزيدا من التعزيز، وهو استنتاج سبقت الإشارة إليه في التقييم التطلعي لإطار التعاون العالمي المقدم إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومن أهم الابتكارات في هذا الصدد إنشاء شبكات المعارف. وخلال الأشهر التسعة الماضية، ازدادت مشاركة الموظفين الفنيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شبكات المعارف إلى ما يجاوز ٥٠ في المائة.

٢٢٠ -وستقدم ورقة مفاهيمية بشأن إطار التعاون العالمي الثاني في مناقشة غير رسمية في الدورة الحالية. وسيستمر إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لبعض المجالات مثل دعم ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، ودمج حقوق الإنسان في إطار التنمية البشرية المستدامة، وتنمية القدرات، وتدريب المفاوضين التجاريين من أقل البلدان نموا. وسيركز إطار التعاون العالمي الجديد على الاحتياجات المباشرة للبلدان المشمولة ببرامج وعدد محدود من المبادرات العالمية، بما في ذلك النهج الجديدة للعمل المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورأب الفاصل الرقمي. وأشار الاستعراض إلى أن جعل قاعدة الموارد أكثر قابلية للتنبؤ وتحسين النظام الإداري كان يمكن أن يجعلا إطار التعاون العالمي أكثر فعالية. وفضلا عن ذلك، يلزم دمج الصناديق الاستئمانية العالمية لأجل كفالة التعاضد والكفاءة. ويعتبر البرنامج العالمي فعالا في مجال الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها والبنك الدولي، والاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمات المساعدة الثنائية. ويتمثل التحدي في تكثيف الشراكات مع البلدان المشمولة ببرامج. ويقوم مكتب سياسات التنمية حاليا بإعادة هيكلة وتنظيم ملاك الموظفين التابعين له بالمقر. وسيتم إيفاد ٥٠ من أخصائيي السياسات إلى الميدان لتعزيز الدعم المباشر على المستوى القطري. ومن خلال عملية إعادة توزيع الموارد التي تمت الموافقة عليها في الدورة الحالية، تجري عملية تنسيب أخصائيي السياسات إلى الميدان وفقا لنهج التواصل الجديد. وشكرت المديرة المساعدة المانحين الذين قدموا تبرعات للبرنامج العالمي.

٢٢١ -وعبرت وفود عديدة عن اتفاقها مع التوصيات الواردة في استعراض إطار التعاون العالمي. ورئي أن هذا الإطار جزء مهم من العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي، خصوصا عندما يمكن المنظمة من المشاركة في أحداث عالمية رئيسية. وتم التشديد على

الحاجة إلى استيعاب الدروس المستفادة وتعزيز الأنشطة على المستوى القطري. ورأى بعض المتكلمين أن الإطار العالمي ينبغي أن يتوجه بقدر أكبر نحو المراحل التمهيدية، فيركز على الدعوة والحوار حول السياسات، وإدارة المعارف، واستحداث مفاهيم جديدة. وينبغي ألا ينظر إلى الموارد العالمية على أنها بديل لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية المدرجة في البند ١-١-١. ويجب أن يكون البرنامج محددا تحديدا جيدا وأن يركز على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بميزة نسبية. ورئي أن وجود رابطة بين الإطار العالمي وأطر التعاون الإقليمي والبرامج القطرية أمر بالغ الأهمية.

٢٢٢ -ونوه متكلمون عديدون بتقرير التنمية البشرية والدراسة المعنونة ''السلع العامة العالمية'' باعتبارهما مثالين إيجابيين لما حققه البرنامج العالمي. كما أبدى المتكلمون ترحيبهم بالتركيز على القضاء على الفقر والأنشطة المبذولة في مجال الحكم. وشدد أحد الوفود على ضرورة قيام البرنامج الإنمائي بإعادة تعريف دوره في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وطلب متكلم آخر إدارج تكنولوجيا المعلومات في الإطار الجديد. كما طلب أحد الوفود إيضاحا بشأن الأعمال المقبلة للبرنامج الإنمائي مع الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية.

٢٢٣ -وأبدى بعض المتكلمين تطلعهم إلى المناقشة التي ستجري بشأن إطار التعاون العالمي التالي وتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض. وشددت عدة وفود على أنه ينبغي للبرنامج العالمي التالي أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة. ودعا أحد الوفود إلى أن يشمل البرنامج التزاما قويا باختبار البرامج ذات الطبيعة الابتكارية، بهدف إدماج العناصر الناجحة في الأنشطة الرئيسية للبرنامج الإنمائي. وأكد متكلم آخر على أن الأمن البشري ينبغي أن يكون من الأولويات الرئيسية في إطار التعاون العالمي. وأُعرب عن الأمل في أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني بشكل أكبر في البرنامج الجديد. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن سبب إفراد الطاقة المستدامة بالذكر فيما يخص الدعم مستقبلا.

٢٢٤ -وأعربت المديرة المساعدة ومديرة مكتب سياسات التنمية عن موافقتها على إدراج الدروس المستفادة من الاستعراض في إطار التعاون العالمي التالي. وشددت على أن المنظور الجنساني سيكون فعلا جزءا من إطار التعاون العالمي الجديد، وذلك مع ازدياد جهود البرنامج الإنمائي الهادفة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأعربت عن موافقتها على أن إطار التعاون العالمي الجديد ينبغي له أن يتوجه بقدر أكبر نحو المراحل التمهيدية. وحيث أن المسائل البيئية يجري إدماجها بهدف التحول إلى الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فلن تكون هناك برامج منفصلة لمجالي الحراجة والأمن الغذائي. وردا على أحد الاستفسارات، ذكرت

المديرة المساعدة أن العمل المتعلق باتفاقية مكافحة التصحر مدرج في إطار التعاون العالمي من خلال وجود مكتب مكافحة التصحر والجفاف ضمن مكتب سياسات التنمية. وردا على استفسار آخر، أوضحت المديرة المساعدة أن البرنامج الإنمائي سيستمر في التعاون مع الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية، ولكن لم يعد بمقدوره إمداده بموارد مالية.

٢٢٥ - وطلب أحد الوفود أن يتضمن إطار التعاون العالمي الجديد الإشارة إلى دعم الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية، حتى وإن كانت المساهمة المالية ضئيلة.

٢٢٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما باستعراض إطار التعاون العالمي (DP/GRR/GCF/1).

تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهوده في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP.14).

٢٢٧ - قامت المديرة المساعدة بتقديم ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بتعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهوده في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP.14). وأشارت إلى أن الورقة تلبي طلب المجلس التنفيذي تعيين العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويقدم البرنامج الإنمائي دعما واسع النطاق في مجال تنمية الأراضي الجافة من خلال برامجه المختلفة ووحداته المتخصصة، وبخاصة مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وأقام البرنامج الإنمائي شراكات مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تنظيم حلقات عمل بشأن بناء القدرات والاضطلاع بأنشطة الإعلام والتوعية والدعوة، وتوفير الدعم السوقي والتمويل على الصعيد المحلي. ويقوم كل من الكيانين بدور مختلف عن دور الآخر ولكنهما متكاملان بقدر كبير. فدور البرنامج الإنمائي يتمثل في توفير الدعم على الصعيد القطري. وستؤثر التغييرات على الطريقة التي يعمل بها البرنامج الإنمائي مع شركائه، بما في ذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وستمكن تلك التغييرات البرنامج الإنمائي من أن يكون أكثر تركيزا على المستوى القطري. ورغم تمديد ولاية مكتب مكافحة التصحر والجفاف لتشمل النطاق العالمي، تناقصت المساهمات في الصندوق الاستئماني لمكافحة التصحر التابع للبرنامج الإنمائي مما يحد من القدرة على تقديم الدعم إلى جميع المناطق. وتتوقف قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بدورة الريادي في تقديم المساعدة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على توافر التمويل المضمون والكافي. ويتيح نقل الوحدة الأساسية الصغرى المتبقية لمكتب مكافحة التصحر والجفاف إلى نيروبي فرصة ممتازة للبرنامج الإنمائي لإقامة شراكات جديدة وفعالة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الجهات.

٢٢٨ - وشجعت وفود عدة على مواصلة البرنامج الإنمائي تقديم دعمه لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وطلبت توفير مزيد من المعلومات للمجلس التنفيذي بشأن الطريقة التي يعالج بها البرنامج الإنمائي موضوع التصحر وتنمية الأراضي الجافة، تكون مشفوعة بخطوات ملموسة ومقترحات محددة. وللبرنامج الإنمائي تاريخ طويل في مجال تقديم الدعم، من خلال مكتب التصحر والجفاف، إلى البلدان المتضررة من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وأعرب عن الترحيب بنقل الوحدة الأساسية للمكتب إلى نيروبي. واعتبرت مسألة الموارد مسألة حيوية، وأعرب عن الأمل في أن تزيد الجهات المانحة من مساهمتها المقدمة إلى المكتب. وحبذ بعض المتكلمين استكشاف إمكانية الدعم المالي للعمل في هذا الميدان عن طريق آلية المائدة المستديرة. وتمثل الشراكات عنصرا رئيسيا في نجاح تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٢٩ - وشدد ممثل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر على أهمية التعاون مع البرنامج الإنمائي، وبخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وقال إن أمانة الاتفاقية تتطلع إلى تحديد تدابير للتعاون الطويل الأجل مع البرنامج الإنمائي ومع الشركاء المؤسسيين الآخرين. وسيكون إدراج الاتفاقية في عملية المائدة المستديرة مفيدا من ناحية تعبئة الموارد. وذكر أن الأمانة تشجع على إقامة شراكة أكثر كفاءة ومردودية فيما بين المؤسستين على نطاق المجلس التنفيذي.

٢٣٠ - ووافقت المديرة المساعدة على أن التصحر يشكل أحد التحديات الرئيسية في مجال التنمية. وقالت إن البرنامج الإنمائي قلق أيضا بشأن حالة الموارد وأنه يتطلع إلى تلقي توجيهات من المجلس التنفيذي في هذا الصدد. وتوجد معلومات شاملة عن دور البرنامج الإنمائي في مجال مكافحة التصحر وتنمية الأراضي الجافة على قرص مدمج (C D-ROM) وُزع على أعضاء المجلس.

٢٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٢٠٠٠

تعزيز شراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

إن المجلس التنفيذي

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (DP/2000/CRP14)؛

٢ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يبحث مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الطرائق العملية لدعم العمليات الاستشارية الوطنية الجارية للاتفاقية بشأن بناء الشراكات عن طريق آلية اجتماعات المائدة المستديرة؛

٣ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساهمة في بناء القدرات وتعبئة الموارد، لا سيما من خلال مكاتبه القطرية والوطنية، بهدف مساعدة البلدان النامية المتأثرة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تنفيذا فعالا على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

٤ - **يدعو** مدير البرنامج إلى أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ بشأن تنفيذ هذا المقرر.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

٢٣٢ -وفي إثر اتخاذ المقرر، تكلمت ثلاثة وفود للإعراب عن تقديرها للإجراء المتخذ.

عاشرا - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢٣٣ -قام مدير البرنامج بعرض التقرير المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية: متابعة تنفيذ المقرر ١١/٩٩ (DP/2000/36). وأشار إلى أن قيادات بلدان الجنوب أوضحت في البيانات التي أدلت بها في مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في هافانا وجمعية الأمم المتحدة للألفية، أن الموضوع العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ذو أولوية عليا. وقد شكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوعا ذا أولوية بالنسبة إلى البرنامج الإنمائي على امتداد ما يزيد عن عشرين سنة، حيث تضطلع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور رئيسي في هذا الميدان. وينسجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع التركيز القوي على الشراكات الذي أصبح يشكل جزءا جوهريا من عمل البرنامج الإنمائي الجديد، حيث تقام الصلات مع مؤسسات الجنوب الرئيسية مثل شبكة العالم الثالث ومركز الجنوب. ومن المبادرات الإيجابية المتخذة مؤخرا قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتنظيم المنتدى المشترك فيما بين الأعمال التجارية في أفريقيا وآسيا الذي يرمي إلى المساعدة في نقل مهارات القطاع الخاص وخبراته. كما ينظر إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنه آلية لارتياد أشكال جديدة للتواصل الشبكي المعرفي فيما بين بلدان الجنوب عن طريق شبكة المعلومات من أجل التنمية. وفي حين أن تلك الجهود قد كللت بالنجاح، فإن العمل الذي اضطلع به إلى حد الآن لا يمثل إلا جزءا يسيرا مما يمكن إنجازه، خصوصا مع

شروع البرنامج الإنمائي في استغلال الإمكانيات الكاملة لشبكات تكنولوجيا المعلومات، داخل البرنامج الإنمائي وخارجه على السواء. وأكد مدير البرنامج التزامه الكامل بتعميم إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النطاق الأوسع لعمل البرنامج الإنمائي.

٢٣٤ - وتركيز البرنامج الإنمائي على إسداء المشورة بشأن السياسات في المراحل التمهيدية يناسب تماما أشكال التعاون في بعض الميادين مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث يمكن نقل البرامج الوطنية أو الإقليمية الناجحة إلى جهات أخرى. وثمة مجال شاسع لاغتنام فرص أخرى من هذا القبيل في ميادين متنوعة، تمتد من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنمية القطاع العام والتنمية السياحية. وللمساعدة على تحقيق ذلك عمليا، سيقوم البرنامج الإنمائي بإدماج استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي، وسوف يفاد عن نتائج ذلك في التقارير السنوية التي تركز على النتائج.

٢٣٥ - كما سيمثل تعزيز وتنفيذ تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب عنصرا واضحا وأصيلا من عناصر عمل أخصائيي السياسات الخمسين الجاري إيفادهم إلى الميدان. وستسعى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى تسريع هذه العملية عن طريق تخطيط نماذج جديدة وأكثر فعالية لذلك التعاون وتجربتها وتنفيذها. كما ستوفد في البداية خبيرين اثنين إلى مراكز الخدمات الإقليمية للمساعدة على كفالة مراعاة الواقع الميداني والاحتياجات الميدانية في عملها. وطيلة ذلك، سيستمر التركيز على إقامة شراكات جديدة مع القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويأمل البرنامج الإنمائي في الحصول على مزيد من الدعم المالي من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٣٦ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لمفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولدور البرنامج الإنمائي في تعزيزه. وذكرت أن البيانات التي أدلى بها قادة العالم مؤخرا في مؤتمر قمة بلدان الجنوب المعقود في هافانا ومؤتمر قمة الألفية شاهد على الدعم السياسي القوي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وعلى تزايد أهميته. وينبغي دعم الدور الذي تضطلع به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار البرنامج الإنمائي وزيادة الموارد المخصصة لها. وفي هذا الصدد، طلب أحد المتكلمين عقد مشاورتين غير رسميتين اثنتين قبل الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ لمناقشة الإطار الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٣٧ - وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للتوجه المقبل للبرنامج الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على النحو الموضح في الفصل الرابع من الوثيقة DP/2000/36، وبصورة محددة الإبقاء على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتركيز

على المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بميزات نسبية، والعمل على مساعدة البلدان النامية التي تواجه تغييرات بسبب العولمة. وشددت الوفود على عدم وجود تعارض بين دمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في صميم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والإبقاء على الوحدة الخاصة بوصفها مركز تنسيق. كما أعربت الوفود عن تأييدها لنشر خبيرين في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للعمل مع أخصائيي السياسات الإنمائية، وأعربت عن تأييدها أيضا للمجالات التي يُعتزم أن يركز عليها البرنامج على النحو المذكور في الفقرة ٤١.

٢٣٨ -ورأت الوفود أن الوحدة الخاصة ينبغي أن تضطلع بدور أكثر نشاطا واتصافا بالطابع الاستراتيجي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووفقا لما طلبه مؤتمر قمة بلدان الجنوب، ينبغي للوحدة الخاصة أن تكفل إنشاء شبكة تقنية لدعم المشاريع الثنائية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن تصدر تقريرا سنويا عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى دمج البرامج النموذجية ضمن البرامج العادية للبرنامج الإنمائي، مما يمكن الوحدة الخاصة من التركيز على الصلات الاستراتيجية.

٢٣٩ -وأكد معظم المتكلمين الحاجة الماسة إلى زيادة الموارد البرنامجية المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة البرمجة المقبلة للبرنامج الإنمائي. كما أهيب بالجهات المانحة أن تساهم في الصندوق الاستئماني لبلدان الجنوب.

٢٤٠ -وأبرزت عدة وفود الجوانب الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تحققت فيها فوائد ملموسة، بما في ذلك ميادين تحرير التجارة والاقتصاد، والانتاج الزراعي، والتحضير للمؤتمرات الدولية الرئيسية، وتكنولوجيا المعلومات، والعلم والتكنولوجيا، والتدريب، وإقامة مراكز الامتياز.

٢٤١ -ولاحظت وفود عديدة أن حكوماتها تؤيد التعاون الثلاثي، وأنها قدمت مساهمات مالية له. وطلب أحد المتحدثين توفير معلومات عن المعايير التي تستخدمها الوحدة الخاصة في تخصيص الموارد للمشاريع والموارد الإقليمية. وطُلب معلومات أيضا عن مدى تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرامج القطرية، وعن الفوائد المترتبة على ذلك التطبيق والمعوقات التي تقابله. وطلبت كذلك تفاصيل إضافية عن إدماج هذا التعاون في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأطر الإقليمية والعالمية وأطر الموارد الاستراتيجية. وتساءل متحدث آخر عن علاقة بعض أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالموضوع، وأعرب عن تطلعه لإجراء المزيد من المناقشات عن ذلك الموضوع في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وقال، في هذا الصدد، أنه يتعين إجراء تقييم مستقل لإطار التعاون التقني من

أجل التنمية، وأن بلده على استعداد للمساعدة في تمويل تلك الجهود. وذكر وفد آخر أنه بينما يؤيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يجد صعوبة فيما يتعلق ببعض الإحالات الواردة في الوثيقة، بما في ذلك تعبير ''الحكم العالمي المستجد المستند إلى القواعد'' الوارد في الفقرة ٩ من الوثيقة (DP/2000/36)، والإشارات الخاصة بمساعدة البلدان النامية في عمليات التفاوض في منظمة التجارة العالمية. وذكر الوفد، فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أن الدول الأعضاء لم تكلف البرنامج الإنمائي بمساعدة أي مجموعة من البلدان على إرساء عملية تفاوض. وأضاف أنه يتعين أن تعكس إجراءات البرنامج الإنمائي في هذا الصدد توافق آراء أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الأنشطة في مراحلها الأولى. وأوضح الوفد أنه يطالب بتقديم المزيد من المعلومات عن طبيعة الأنشطة المقترحة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتمويل من البرنامج الإنمائي.

٢٤٢ - وأعرب ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي عن تأييد المنظمة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الواردة في الوثيقة DP/2000/36.

٢٤٣ - وأشاد متحدثون عديدون بعمل المدير السابق للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، السيد جون أويورهونيان.

٢٤٤ - ولاحظ مدير البرنامج أن الدورة الحالية لن تحظى بالمشاركة الكاملة، وإنما ستكون هناك مناقشة واستعراض كاملان للمسائل التي أثيرت في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وشكر المدير الوفود التي أشادت بعمل المدير السابق للوحدة الخاصة. وشدد على الحاجة إلى بقاء الوحدة الخاصة للتعاون التقني في ما بين البلدان النامية قائمة بذاتها والمحافظة على هذا الطابع، مع تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج البرنامج الإنمائي. ولاحظ عرض تقديم الدعم لاستعراض الإطار السابق. وشدد، وهو يحيط علما بتعليق أحد الوفود على المغالاة في الدعوة، على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتوسيع المناقشة بشأن التنمية. وفيما يتعلق بالشراكة مع مركز الجنوب والجهات الأخرى، قال إن ذلك لا يتعارض مع العلاقة القوية التي تربط البرنامج الإنمائي بالمنظمات الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية، بغية كفالة توسيع المناقشة بشأن التنمية قدر المستطاع.

٢٤٥ - وقرر المجلس التنفيذي استئناف النظر في التقرير عن التعاون التقني بين البلدان النامية: متابعة المقرر ٩٩/١١ (DP/2000/36)، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١. (ملاحظة: سيقدم أيضا الإطار الجديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ أيضا).

حادي عشر – مسائل أخرى

لجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٤٦ –أقر المجلس التنفيذي اختيار الممثلين، د. إنغا ايفانوفا غريبيشيفا (الاتحاد الروسي) من أوروبا الشرقية ود. بيا روكهولد (الدانمرك) من دول أوروبا الغربية ودول أخرى للعمل في لجنة التنسيق المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية/اليونيسيف/صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الفترة ٢٠٠١–٢٠٠٢، كما فوض مكتب المجلس التنفيذي الموافقة على اختيار كل من مجموعة أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي سيتم إقرارها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

البيانات الختامية

٢٤٧ –أعرب مدير البرنامج عن تقديره لأعضاء المجلس التنفيذي الذين تنتهي فترة عملهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وهم: آيرلندا وبوتسوانا وجامايكا والجمهورية التشيكية وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا وغانا ولبنان. وأشاد كذلك بالممثلين الذين ستكون الدورة الحالية آخر مرة يحضرون فيها اجتماع المجلس التنفيذي وهم: سعادة السيد إيليم دوترا ممثل البرازيل، والسيد انطونيو كافلاكانتي ممثل البرازيل، ود. فيلهيلم سودن ممثل ألمانيا، ود. أتول كاري ممثل الهند، والسيد بينته بنغن ممثل النرويج، والسيد نيكولاي تشولكوف ممثل الاتحاد الروسي. وشكر مكتب المجلس التنفيذي على دوره القيادي المتميز في توجيه السياسات العامة واتخاذ القرارات بالنيابة عن البرنامج الإنمائي خلال هذا العام.

الملاحظات الختامية لنائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة)

٢٤٨ –تكلم نائب المديرة التنفيذية (للسياسة العامة والإدارة)، نيابة عن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدكتورة نفيس صادق، فشكر المجلس التنفيذي على حسن إشادته في وداع الدكتورة صادق في وقت سابق من الأسبوع. وقال إن الدكتورة صادق قد تأثرت كثيرا بالمشاعر الطيبة التي أعرب عنها أعضاء المجلس تجاهها، وطلبت منه أن يبلغهم تقديرها العميق لكل عضو في المجلس التنفيذي. وقال إنها ترغب بصفة خاصة في إبلاغ شكرها الشخصي الحار وتقديرها لرئيس ونواب رئيس المجلس، على إشادتهم بها في بياناتهم. ولاحظ أن الدكتورة صادق وكذلك موظفي الصندوق بصفة عامة، يقدرون علاقة العمل الوثيقة والمثمرة التي تربطهم بالمجلس التنفيذي حق التقدير. وأن الصندوق يعتمد على المجلس

في تلقي التوجيهات والإرشادات، وكذلك في الحصول على التعليقات الصريحة والبناءة والتحليلات، التي تساعد جميعها في تعزيز برامج وسياسات الصندوق. وأردف أن الصندوق يواصل أيضا الاعتماد على قيام المجلس بدوره القيادي، وعمله كشريك هام في الجهود المبذولة لتعبئة الموارد للصندوق، بما في ذلك الجهود الرامية إلى زيادة الموارد الأساسية وبنائها على أسس مستمرة ومضمونة يمكن التنبؤ بها.

٢٤٩ -ولاحظ أن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ كانت ذات أهمية خاصة بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وإن المجلس التنفيذي اتخذ مقررا هاما بشأن نظام تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية. وأعرب عن تقدير الصندوق لنائب رئيس مجموعة الدول الآسيوية الذي قاد المشاورات غير الرسمية الأولية، ولممثل سويسرا الذي اظهر مهارة ودبلوماسية ملحوظتين في تيسير التوصل إلى توافق الآراء. وذكر أن الصندوق حرص على أن يحيط علما بالمقترحات المقدمة، وطمأن المجلس إلى أن موظفي الصندوق سيبقون على التزامهم بتنفيذ واستكمال نظام تخصيص الموارد حسبما تقرر في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

٢٥٠ -وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات العامة والإدارة) عن تقدير الصندوق العميق لجميع المانحين الذين أعلنوا تبرعاتهم للصندوق، وبصفة خاصة الذين زادوا تبرعاتهم والذين أعلنوا عن تبرعات متعددة السنوات. وأعرب أيضا عن التقدير للمندوبين الذين سيتركون مناصبهم الحالية في المستقبل القريب، شاكرا لهم دعمهم الممتاز ومشورتهم الجيدة، ومتمنيا لهم جميعا التوفيق في مساعيهم المستقبلية. وأعرب عن الشكر أيضا لجميع أعضاء الأمانة العامة، وخص منهم بالشكر الفريق الصغير من العاملين بصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفريق البرنامج الإنمائي وموظفي خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة، وبخاصة موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين. واختتم كلمته بتقديم الشكر إلى رئيس وأعضاء المكتب على ما قدموه للصندوق من توجيه. وأشار إلى أن الصندوق يكن تقديرا عظيما لحكمة الرئيس ومقدرته اللتين اتسمت بهما قيادته للمجلس التنفيذي طوال العام، الذي كان عاما زاخرا بالعمل والإنجاز بالنسبة للصندوق، وقد اتخذ المجلس قرارات هامة بشأن عدد من المسائل الرئيسية، ستكون هي الموجه خلال العقد القادم لعمل الصندوق، بما في ذلك النهوج القطاعية الشاملة، والإطار التمويلي المتعدد السنوات، والتوجيهات البرنامجية المستقبلية في ضوء نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده، وكفالة توفر خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وعملية البرمجة الخاصة بالصندوق، ونظام تخصيص الموارد، وهو آخر ما أضيف للعمل.

ملاحظات ختامية للرئيس

٢٥١ -ذكر الرئيس أن عمله في المجلس خلال عام ٢٠٠٠ كان من دواعي سروره، معربا عن شكره للجميع على ما أسدوه إليه من تعاون على امتداد العام. وسلم بأهمية الدور الذي لعبه نواب رئيس المجلس التنفيذي، سعادة السيد غيرت روزنتال ممثل غواتيمالا، والسيد ماتي ديسيكون ممثل جنوب أفريقيا، والسيدة ايموليمو موراكي ممثلة بوتسوانا، والسيد تيتسوو كوندو ممثل اليابان، والسيد لي هواي ترونغ ممثل فييت نام، قائلا إنهم أبدوا طوال العام روحا إيجابية مثمرة، مكنت من إنجاز الكثير.

٢٥٢ -وقال إنه يلاحظ من إلقاء نظرة على ما مضى من العام فيما يتعلق بالبرنامج الإنمائي، أن العام كان أول عام كامل يقضيه مدير البرنامج الحالي، السيد مارك مالوك براون. وأنه برغم أن المجلس التنفيذي قد نظر في بنود عديدة هامة في عام ٢٠٠٠، ستقتصر إشارته على القليل من المعالم البارزة. إذ شهد العام في الدورة العادية الأولى تدشين خطط مدير البرنامج للأعمال خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وشهد في الدورة السنوية حوارا شيقا عن تقرير البرنامج الإنمائي السنوي الأول الذي يركز على النتائج، أبرز الاتجاه القوي نحو الإدارة على أساس النتائج في المنظمة. وأضاف أن المجلس بحث في كل دورة من الدورات، جوهر عمل البرنامج على المستوى القطري، من خلال اعتماد أطر التعاون القطري، وتمديدات هذه الأطر، وبرامج المساعدة الخاصة، وعدد من استعراضات الأطر المنتقاة. وأردف أن المجلس أجرى أيضا مناقشات شيقة بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومتطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقال إن المشاورات غير الرسمية التي جرت على امتداد العام حول مواضيع متعددة، عمقت معرفة وفهم المجلس لعمل البرنامج.

٢٥٣ -وتجدر ملاحظة أن مدير البرنامج الإنمائي كان قد اقترح، في معرض بيانه، الذي قدمه في نيسان/أبريل، عن خطورة الوضع التمويلي الذي يواجهه البرنامج، عقد اجتماع وزاري بشأن البرنامج. وأن الاجتماع قد عقد بتأييد كبير في ١١ أيلول/سبتمبر. وقد دللت المناقشات خلال هذه الدورة على نجاح الاجتماع الوزاري، كما أعطت دفعة للمجلس التنفيذي كي يحافظ على الزخم الذي اكتسبه ذلك الحدث البارز.

٢٥٤ -وأشار الرئيس في ملاحظاته الختامية إلى أن المجلس التنفيذي شهد خلال العام نطاقا واسعا من المناقشات حول عدد من المسائل الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية. وأن المناقشات والمفاوضات كانت محتدمة، وصعبة للغاية أحيانا. لكن شيئا واحدا شغل أذهان أعضاء المجلس في المقام الأول على امتداد المداولات بشقيها الرسمي وغير الرسمي، وهو تقديم

ما يلزم من التوجيه والمشورة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان لكي يعزز مساعدته للبلدان في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتنفيذ الإجراءات الرئيسية المنبثقة عن استعراض المؤتمر بعد خمس سنوات من انعقاده، سعيا وراء هدف محدد هو الإسهام في تحسين نوعية حياة النساء والرجال والأطفال في جميع أنحاء العالم. ولكي يقدم المجلس إلى صندوق السكان ذلك التوجيه والإرشاد، اتخذ عددا من القرارات الرئيسية خلال العام، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنهوج القطاعية الشاملة، وبالإطار التمويلي المتعدد السنوات، والتوجيهات البرنامجية المستقبلية في ضوء استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات من انعقاده، وكفالة توفر خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، وعملية البرمجة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونظام تخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية. وستعود هذه القرارات الرئيسية بنفع كبير على الصندوق في تنفيذه لولايته فيما يختص بالمجالات ذات الأولوية البرنامجية وهي مجالات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات السكانية والإنمائية؛ والدعوة؛ والمسائل الجنسانية. وقد وجهت مداولات المجلس طوال العام الانتباه إلى أهمية تزويد صندوق الأمم المتحدة للسكان بالموارد على أسس مضمونة ومستمرة ويمكن التنبؤ بها.

٢٥٥ - وشكر الرئيس جميع أعضاء الأمانة العامة الذين شكلوا فريقا على قدر كبير من الكفاءة والاجتهاد في العمل، وقادر على الدوام على الاستجابة السريعة للكثير من الطلبات التي تقدم إليه. وتقدم أيضا بالشكر بصفة خاصة إلى موظفي خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة، بمن في ذلك جميع موظفي المؤتمرات والمترجمين الشفويين، الذين كفلوا سلاسة سير الجلسات، وكانوا على استعداد لمد ساعات عملهم لتلبية احتياجات المجلس التنفيذي. وتطرق، قبل أن يختتم كلمته، إلى إشادة الوداع التي حييت بها الدكتورة نفيس صادق في وقت سابق من الأسبوع، فأشار إلى أنها كانت لحظات مفعمة بالمشاعر بالنسبة لجميع الحاضرين في القاعة. وقال إن وقوف الحاضرين لتحيتها والإحساس الذي ساد القاعة بعمق المشاعر تجاهها فيهما إعراب عن بالغ الثناء عليها وإشارة واضحة إلى التقدير البالغ لها كشخصية قيادية عظيمة ستفتقد كثيرا.

٢٥٦- وتوجه الرئيس بالشكر إلى جميع المشاركين على تعاونهم الذي قاد مرة أخرى إلى خاتمة ناجحة. وأعرب عن الشكر للأمانة والمترجمين الشفويين وموظفي المؤتمرات على مساعدتهم وتمنى للكل أن يعودوا في أمان إلى عواصم بلدانهم وأماكن إقامتهم.

٢٥٧- واختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٠٠٠/٢٤
عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام أثناء دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.4) بصيغتيهما المعدلتين شفويا؛

أقر التقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/27)؛

وافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير – ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (٧ أيام عمل)
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١–٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠–١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

وافق على خطة عمل المجلس التنفيذي للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١، التي ترد في مرفق هذا المقرر؛

أحاط علما بقائمة البنود لعام ٢٠٠١ على النحو الوارد في مشروع خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١ (DP/2000/CRP.13)؛

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١٨ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الإعراب عن التقدير للدكتورة نفيس صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٨٧–٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
نظام تخصيص الموارد

اعتمد المقرر ١٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية؛

البند ٣
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بالتقرير عن الاستعراض المالي السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ١٩٩٩ (DP/FPA/2000/15 وCorr.1 (باللغات الانكليزية والروسية والصينية فقط))؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن التقديرات المستكملة لإيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٠؛

البند ٤
البرنامج الاستشاري التقني

أحاط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ ترتيبات البرنامج الاستشاري التقني (DP/FPA/2000/16)؛

البند ٥
البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومتي كمبوديا (DP/FPA/KHM/2) وفييت نام (DP/FPA/VNM/6)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اعتمد المقرر ٢٠/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإجراءات إنشاء الوظائف في الرتبة مد-١ (DP/2000/38)؛

أحاط علما بالتقرير عن المرفق الإحصائي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/37/Add.1 وcorr.1)؛

اعتمد المقرر ٢٠٠٠/٢١ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن مسؤولية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال شؤون الموظفين؛

البند ٧
المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بتقرير استعراض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٩ (DP/2000/29 و Add.1)؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المستكمل عن ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (المقرر ٩٩/٢٣)؛

أحاط علما بالإطار المستكمل لتخصيص الموارد والإطار التمويلي المنقح المتعدد السنوات (DP/2000/31) ووافق على النظر في إطار منقح متكامل للموارد بالتزامن مع النظر في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١؛

أحاط علما بالتقرير الخاص بأنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات (DP/2000/33) وأوصى بأن يواصل المكتب استكشاف سبل تنسيق الاستخدام الواسع النطاق لاتفاقات التسعير الجماعي مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة؛

أحاط علما بالتقرير الخاص بإنفاق منظومة الأمم المتحدة على التعاون التقني، ١٩٩٩ (DP/2000/39) والإضافة لذلك التقرير (DP/2000/39/Add.1)؛

البند ٨
التقييم

أحاط علما بتقرير مدير البرنامج عن التقييم (DP/2000/34)؛

اعتمد المقرر ٢٠٠٠/٢٢ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن التقرير المرحلي الخاص بمتابعة تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند ٩
أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

أقر أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لأرمينيا	DP/CCF/ARM/2
إطار التعاون القطري الثاني للجمهورية التشيكية	DP/CCF/CZE/2
إطار التعاون القطري الثاني لهنغاريا	DP/CCF/HUN/2
إطار التعاون القطري الثاني لملديف	DP/CCF/MDV/2
إطار التعاون القطري الثاني لبولندا	DP/CCF/POL/2
إطار التعاون القطري الثاني لسلوفاكيا	DP/CCF/SLO/2
إطار التعاون القطري الثاني لسلوفينيا	DP/CCF/SVN/2
إطار التعاون القطري الثاني لأوزبكستان	DP/CCF/UZB/2
إطار التعاون القطري الثاني لفييت نام	DP/CCF/VIE/2

وأقر التمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الثاني لإطار التعاون القطري الأول لبلغاريا	DP/CCF/BUL/1/EXTENSION II
التمديد لفترة سنتين لإطار التعاون القطري الأول للسلفادور	DP/CCF/ELS/1/EXTENSION I
التمديد لفترة سنتين لإطار التعاون القطري الأول لفنزويلا	DP/CCF/VEN/1/EXTENSION I

وأحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لبليز	DP/CCF/BEL/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لكوستاريكا	DP/CCF/COS/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DP/CCF/DRK/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لغينيا الاستوائية	DP/CCF/EQG/1/EXTENSION I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لهندوراس	DP/CCF/HON/1/EXTENSION I
التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لتوغو	DP/CCF/TOG/1/EXTENSION I

وأحاط علما بالتقارير التالية عن الاستعراضات القطرية:

تقرير الاستعراض القطري الأول للجزائر	DP/CRR/ALG/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لغواتيمالا	DP/CRR/GUA/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لبولندا	DP/CRR/POL/1
تقرير الاستعراض القطري الأول لأوغندا	DP/CRR/UGA/1

وأحاط علما بالاستعراضات التالية لأطر التعاون الإقليمي:

استعراض إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا	DP/RRR/RBA/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ	DP/RRR/RAP/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	DP/RRR/REC/1
استعراض إطار التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	DP/RRR/RLA/1

أحاط علما باستعراض إطار التعاون العالمي الأول (DP/GRR/GCF/1)؛

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الشراكات من أجل تنمية الأراضي الجافة واستئصال الفقر: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في دعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

أذن لمدير البرنامج بالموافقة على تقديم مساعدة لتيمور الشرقية على أساس كل مشروع على حدة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، حسبما يرد وصف ذلك في الوثيقة DP/2000/40؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي المرحلي عن تقديم المساعدة إلى ميانمار؛

البند ١٠
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

قرر استئناف النظر في التقرير عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: متابعة المقرر ١١/٩٩ (DP/2000/36) في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠١؛

البند ١١
مسائل أخرى

أقر اختيار ممثلين عن مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ليعملوا في اللجنة التنسيقية الصحية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ وأذن لمكتب المجلس التنفيذي أن يقر اختيار ممثلين عن كل من مجموعات أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على أن يُقر اختيارهم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١.

٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠١ (من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير	صباحا	١	المسائل التنظيمية: جدول الأعمال وخطة العمل؛ تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠؛ خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠١
	مساء		الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بمشاركة برنامج الأغذية العالمي
الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير	صباحا		**الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
		٢	خطط أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣
			- استكمال ومتابعة الاجتماع الوزاري
	مساء		خطط أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (تابع)
			- دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأزمات وحالات ما بعد الصراع
الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير	صباحا	٣	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
			- أطر التعاون القطري
			- استعراضات أطر التعاون القطري
	مساء		أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة (تابع)
			- إطار التعاون العالمي
الخميس، ١ شباط/ فبراير	صباحا	٣	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة (تابع)
			- استعراض إطار التعاون الإقليمي
			- تقديم المساعدة إلى ميانمار
	مساء	٤	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
			- إطار التعاون الجديد
			- متابعة المقرر ١١/٩٩ (DP/2000/36)
الجمعة، ٢ شباط/ فبراير	صباحا		**الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٥	التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
		٦	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
	مساء	٧	المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة
			– القواعد والنظم المقترحة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المساهمات من المصادر غير الحكومية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠/٥)
		٩	مسائل أخرى
الاثنين، ٥ شباط/ فبراير	صباحا		**الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**
		٨	البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
			– التقرير المرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين البلدان
			– البرامج القطرية
	مساء		البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها
			– التقرير المرحلي عن تنفيذ البرنامج المشترك بين البلدان
			– البرامج القطرية
الثلاثاء، ٦ شباط/ فبراير	صباحا	١	المسائل التنظيمية
			القرارات المعلقة
		٩	مسائل أخرى